المـــــــدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة الزراعية المقارنة

سياسة الحبوب و الأمن الغذائي في الجزائر

تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي

إعداد الطالب:

حاج صدوق أسامة

تحت إشراف:

الدكتور: ناجي عمارة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور : بوضياف عبير ..... رئيسا

الأستاذ الدكتور : ناجي عمارة ..... مقررا

الأستاذ الدكتور : عبيدات عبد الوهاب ..... مناقشا

2013/2012

الشكر و التقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور: **ناجي عمارة** لتفضله و قبوله الإشراف على هذه المذكرة، و لنصائحه و توجيهاته طوال فترة إعداد هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و المعهد التقني للزراعات الحقلية، وأخص بالذكر السيد: قيوس العربي، نظرا للمجهودات و العون الذي قدمه لي فيما يخص جمع المعلومات و الإحصائيات و التقارير المختلفة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة و موظفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، و كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد.

و الشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم الإشراف و تقييم هذا العمل.

الإهداء

إلى ذكرى أبي؛

إلى أمي الغالية؛

إلى كل أفراد عائلتي؛

إلى جميع أصدقائي و طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية؛

أهدي هذا العمل.

قائمة المختصرات:

CNMA	الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي
DDAZASA	مديرية تطوير الإنتاج في المناطق الجافة و شبه الجافة
ERIAD	المؤسسة الجهوية للصناعات الغذائية و مشتقاتها
ITGC	المعهد التقني للمحاصيل الحقلية
MADR	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
OAIC	الديوان الجزائري المهني للحبوب
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PRAR	برنامج التجديد الفلاحي و الريفي
PRCHAT	برنامج دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية
SNAT	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
SNSEMPAC	المؤسسة الوطنية للدقيق و العجائن الغذائية

الملخص:

تبعية الجزائر للخارج من أجل توفير إحتياجات السكان من مادة القمح يضع قضية أمنها الغذائي في خطر، و من أجل رفع هذا التحدي يستلزم تحسين إنتاجية الهكتار الواحد من القمح. و باعتبار زراعة الحبوب في الجزائر تعتمد أساسا على الأمطار التي تتسم بالقلة و التذبذب، مما يستوجب الرجوع إلى السقي التكميلي من أجل ضمان الإنتاج.

تهدف هذه الدراسة إلى معاينة و تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي، الذي يعتبر من البرامج الهامة التي تسعى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية إلى تجسيدها منذ سنة 2009 في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و الذي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في شعبة الحبوب.

حيث أثبتت النتائج المحققة طيلة فترة تجسيد البرنامج التحسن في معدلات الإنتاج و الإنتاجية لمحاصيل الحبوب باستعمال السقي التكميلي، مما يؤدي إلى رفع مداخيل الفلاحين. لكن يبقى العمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تجاوز المعوقات التي تعترض البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة الرامية إلى تدعيم الأمن الغذائي.

الكلمات الدالة:

الأمن الغذائي، الحبوب، السقي التكميلي، التجديد الفلاحي و الريفي.

Résumé :

La dépendance que connait, l'Algérie vis-à-vis de l'extérieure, pour assurer l'approvisionnement de la population en blé met sa sécurité alimentaire en péril. Dans le but de relever ce défi, l'amélioration de la productivité de chaque hectare de blé est nécessaire. Et comme la culture des céréales dépend principalement de la précipitation, qui est caractérisée en Algérie par l'irrégularité et l'insuffisance, cela nécessite le recours à l'irrigation d'appoint afin d'assurer une meilleure production.

Cette étude vise à évaluer le programme d'amélioration de la productivité des céréales par l'irrigation d'appoint lancé dés l'année 2009. Considéré comme un des plus importants programmes du Ministère de l'Agriculture et du Développement rural, mis en place dans le cadre de la politique de renouveau agricole et rural, vise à atteindre l'autosuffisance en matière des céréales.

Les résultats obtenus tout au long de la période de réalisation du programme, démontre une amélioration de la production et la productivité des céréales à l'aide de l'irrigation d'appoint, ce qui représente une valeur ajouté pour le revenu des agriculteurs. Cependant, un effort supplémentaire reste indispensable afin de surpasser les obstacles et atteindre les objectifs exigé pour atteindre la sécurité alimentaire.

Mot clés :

Sécurité Alimentaire, Céréales, Irrigation d'appoint, Renouveau Agricole et Rural.

Abstract :

The dependence which Algeria knows to ensure the supply of the population wheat, puts the question of food security in danger, With an aim of taking up this challenge, the improvement of the productivity of each hectare of wheat is necessary. And as the culture of cereals in Algeria depends mainly on the precipitation which is characterized by the irregularity and the insufficiency, which requires the recourse to the supplemental irrigation in order to ensure a better production.

This study aims at evaluating the programme of improvement of the productivity of cereals by the supplemental irrigation launched dice the year 2009. regarded as one of the most important programs of the Ministry for Agriculture and of the Rural development, set up within the framework of the policy of agricultural and rural revival, aims at reaching self-sufficiency as regards cereals.

The results obtained throughout the period of realization of the program, shows an improvement of the production and the productivity of cereals using the supplemental irrigation, which represents a value added for the income of the farmers. However, an extra effort remains essential in order to exceed the obstacles and to achieve the goals required to reach food security.

Key Words :

Food Security, grain, Supplemental Irrigation, Agricultural and Rural Renewal.

خطة البحث:

الفصل الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: الأمن الغذائي المفاهيم و الأبعاد

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

المبحث الثاني: العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي

المطلب الأول: الموارد الطبيعية و البشرية

المطلب الثاني: المؤشرات التقنية

المطلب الثالث: مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائري

المبحث الثالث: ركائز الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: توافر الغذاء

المطلب الثاني:الحصول على الغذاء

المطلب الثالث: استقرار الغذاء

المطلب الرابع: الأبعاد التغذوية

الفصل الثاني: أثر السياسات الزراعية على تطوير شعبة الحبوب و تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 2000

المطلب الأول: مراحل تطور السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 2000

المطلب الثاني: تطور شعبة الحبوب منذ 1962 إلى غاية سنة 2000

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2008/2000)

المطلب الأول: الإطار العام للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الثاني: أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على قطاع الحبوب

الفصل الثالث: تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي

المبحث الأول: الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي

المطلب الأول:إستراتيجية و برامج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

المطلب الثاني:أهداف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

المطلب الثالث: التأطير و الدعم المالي

المبحث الثاني: تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي

المطلب الأول: برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج تأمين إنتاج الحبوب بواسطة السقي

المطلب الثالث: معوقات و آفاق تطوير برنامج تأمين إنتاج الحبوب بواسطة السقي

المقدمة

1. تمهيد:

أصبحت قضية الأمن الغذائي من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، و هذا نظرا لأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية. و يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي الممون الأساسي للغذاء، إذ أن معظم الأغذية من إنتاج فلاحي.

و قد أصبح للغذاء دورا أساسيا في حياة كل بلد، لذا تسعى كل دولة إلى وضع الاستراتيجيات ضمن سياساتها الزراعية و تنفيذ الخطط و البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج و توفير و استهلاك السلع الغذائية. و تؤكد السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر منذ 1962 إلى الهدف الأساسي الذي تتبعه و هو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني، و هذا عن طريق محاولة تنمية الإنتاج خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع. لكن رغم النتائج و النمو المسجل إلا انه يبقى دون الطموحات مما أدى إلى ارتفاع مستوى العجز الغذائي، حيث ارتفعت قيمة و حجم الواردات من السلع الغذائية مما يضع البلاد في حالة التبعية للخارج من أجل توفير الغذاء للمواطنين. و تشكل مجموعة الحبوب ما يقارب 40 في المائة من الفاتورة الغذائية و الثقل الوزني الأكبر، حيث بلغت فاتورة استيراد القمح ما يقارب 2,82 مليار دولار سنة 2011.

و تعتبر الحبوب في الجزائر من المواد الواسعة الاستهلاك حيث يقدر إستهلاك الفرد الواحد سنويا ما يقارب 220كلغ بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها في السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة من خلال وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال إلقاء نظرة على الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة الوصية نلاحظ أهمية قطاع الحبوب و هذا من خلال المساحة الزراعية المزروعة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة و المقدرة بـنحو 3 مليون هكتار. و يقدر الإنتاج الوطني من الحبوب ما يقارب 52 مليون قنطار حسب أخر الإحصائيات لموسم 2012 مع تسجيل مردودية متوسطة مقدرة بـنحو 16.8 ق/ هكتار.

لكن بالرجوع إلى نفس الإحصائيات للسنوات العشر الماضية نلاحظ تذبذب في الإنتاج و عدم الاستقرار و هذا نظرا لارتباطها بالتقلبات المناخية الغير المستقرة و التي تتسم في معظم الأحيان بالجفاف و قلة الأمطار. و لمواجهة هذه الظاهرة الطبيعية و من اجل ضمان استقرار الإنتاج، يعتبر السقي التكميلي من الوسائل و الطرق المنتهجة حديثا حيث يوفر مردودية عالية مقارنة بالطريقة التقليدية و هذا بتوفر جميع الظروف التقنية اللازمة.

2. أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب و دوافع اختيار الموضوع فيمايلي:

- الأهمية الإستراتيجية التي تحتلها شعبة الحبوب في السياسة الفلاحية، وهذا بالنظر إلى حجم

الإنتاج، الاستيراد و الاستهلاك.

- إبراز مختلف الإصلاحات المتضمنة في سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و التي تهدف إلى زيادة و تحسين إنتاج الحبوب و تدعيم الأمن الغذائي. و ذلك من خلال جملة الإجراءات المتخذة من اجل النهوض و عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة.
- تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي، الذي يعد من البرامج الهامة في السياسة الجديدة المنتهجة و الرامي إلى تكثيف إنتاج الحبوب و تأمين إنتاجها.
- الأولوية التي توليها وزارة الفلاحة و التأكيد الدائم على ضرورة اللجوء إلى السقي التكميلي من أجل تأمين إنتاج الحبوب في مختلف اللقاءات و ورشات التقييم و التشاور مع الفاعلين المنظمة.

3. أهداف الدراسة:

تبعية الجزائر للخارج من اجل توفير احتياجات السكان من مادة القمح يضع قضية أمنها الغذائي في خطر، و من اجل رفع هذا التحدي يستلزم تحسين إنتاجية الهكتار الواحد من القمح.

و باعتبار زراعة الحبوب في الجزائر تعتمد أساسا على الأمطار التي تتسم بالقلة و التذبذب، مما يستوجب الرجوع إلى السقي التكميلي من اجل ضمان الإنتاج.

تهدف هذه الدراسة إلى معاينة نجاعة و تقييم ما تم انجازه و مدى التقدم المسجل على مدى أربع سنوات من بدء تطبيق برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي، هذا البرنامج الذي يعد من البرامج الهامة التي تسعى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية إلى تجسيدها في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و الحد من التبعية للخارج من أجل توفير الاحتياجات الوطنية من الحبوب. دراسة النجاعة هذه تعتمد على مدى بلوغ و تحقيق الأهداف المسطرة قبل انطلاق تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع، و هذا من خلال الاعتماد على الإحصائيات المختلفة المقدمة من طرف المراكز و المؤسسات المتخصصة.

4. الإشكالية :

يعتبر برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي من البرامج التي تعول عليها كثيرا وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من أجل ضمان و تأمين كمية إنتاج ثابتة. هذا البرنامج جاء في إطار المخطط الوطني للتجديد الفلاحي و الريفي و الذي انطلق في تجسيده ابتداءا من الموسم 2008-2009.

من هنا يمكن حصر الإشكالية في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي على تحسين الإنتاج الوطني

من الحبوب من أجل ضمان الأمن الغذائي في الجزائر ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى تأثير السياسات الزراعية المتعاقبة على تطوير شعبة الحبوب و تحسين الإنتاج من أجل بلوغ الأمن الغذائي؟
- ما هي إستراتيجية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من خلال السياسة الجديدة للتجديد الفلاحي و الريفي من أجل إستدراك العجز المسجل في تنمية الفلاحة الجزائرية و شعبة الحبوب بالخصوص؟

5. الفرضيات :

على ضوء الإشكالية و تماشيا مع الأسئلة الفرعية المتفرعة عنها يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات

الفرضية الأولى:

السياسات الزراعية المنتهجة منذ الاستقلال لم تراعي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، فهي سياسات ظرفية ميزت كل فترة نظرا للمعطيات الداخلية و الخارجية. كما أنها لم تعرف مواصلة الجهود المبذولة في إطار تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفرضية الثانية:

تعتبر السياسة الجديدة للتجديد الفلاحي و الريفي امتدادا و محاولة لتكريس النتائج المحققة و النمو الذي عرفه القطاع الفلاحي على العموم و شعبة الحبوب بالخصوص في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية من اجل تدعيم الأمن الغذائي.

الفرضية الثالثة:

الصرامة في تنفيذ برنامج تكثيف الحبوب و الاستعانة بالسقي التكميلي يمكن من الحد من تأثير العوامل المناخية، و يساعد على تأمين إنتاج الحبوب عن طريق تحسين الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

6. الدراسات السابقة :

يعتمد الموضوع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن الغذائي و السياسات الفلاحية في الجزائر، و من بينها نذكر:

- **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر،** وحيون وردية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية، تخصص

شؤون اقتصادية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012.

تناولت الدراسة مدى مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية على تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية خاصة في المواد الإستراتيجية مثل محصول الحبوب و هذا من اجل التخفيف من التبعية الغذائية، و ذلك من خلال تحليل الإجراءات و الإصلاحات الجديدة المتضمنة في المخطط على مجموعة الحبوب، كما سلطت الضوء على واقع تطور زراعة الحبوب في الجزائر منذ الاستقلال و المشاكل و العوامل المؤثرة في إنتاجها و آفاق تطورها.

و من بين النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستها و تحليلها، تحسن معدل الإنتاج الوطني من الحبوب خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا انه لا يكفي لسد حاجيات الطلب المحلي نتيجة زيادة النمو الديمغرافي، كما بينت ضعف الإنتاجية المسجلة نتيجة ارتباط زراعة الحبوب في الجزائر بكمية الأمطار المتساقطة مما جعل الإنتاج يتسم تارة بالارتفاع و تارة أخرى بالانخفاض.

- **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، تقرير سنوي صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 2011.

يستعرض التقرير العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي و محاوره في عام 2011، و الجهود الجارية لتحسين أوضاعه و ذلك من خلال ثلاثة أجزاء. حيث اختص الجزء الأول باستعراض العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، في حين اختص الجزء الثاني بمحاوره بينما تناول الجزء الثالث الجهود الجارية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.

و بينت نتائج التقرير العديد من التطورات الايجابية في أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية و من بينها الجزائر، بالرغم من الآثار السلبية المتمثلة في استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

- **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية** ، للباحثة فوزية غربي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007 . حيث عالجت الباحثة مسألة الأمن الغذائي في الجزائر و إمكانيات الزراعة الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الواسعة الاستهلاك و من بينها الحبوب، و ذلك عن طريق تحليل السياسات الزراعية المنتهجة و محاولات الإصلاح انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي و وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و التي ركزت على رفع القدرات الإنتاجية للقطاع لتلبية احتياجات السكان المتزايدة و بأسعار تكون في متناول الأغلبية.

و توصلت الباحثة إلى أن العجز المسجل في الميزان التجاري للمواد الغذائية و الارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية يبقي على مشكلة الأمن الغذائي قائمة، مما يؤكد العجز الذي تعرفه

الزراعة الجزائرية في تلبية احتياجات الطلب المحلي و خاصة في مجال الحبوب و استمرار التبعية للخارج. و أكدت الباحثة استحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء في ظل المعطيات الراهنة، و بالتالي تكمن مهمة القطاع الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي و خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع و بالخصوص مادة الحبوب.

- **السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها – دراسة حالة ولاية البويرة،** جرمولي مليكة، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر" بن يوسف بن خدة"، 2005.

ناقشت الطالبة موضوع السياسة الفلاحية في الجزائر و التغيرات الطارئة عليها من خلال الإصلاحات التي عرفتها من خلال أربعة فصول، حيث استعرضت السياسة الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي و الأهمية التي أولتها الدولة إلى القطاع العام و الإهمال الذي عرفه القطاع الخاص، وصولا إلى الأزمة الاقتصادية و دوافع التحول نحو اقتصاد السوق، كما سلطت الضوء على الإصلاحات الجديدة المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنتهجة منذ سنة 2000 و واقع تطبيقها من خلال دراسة حالة ولاية البويرة.

و توصلت الطالبة إلى أن فشل السياسات الفلاحية في الجزائر يرجع بالأساس لعدم انطلاقها من الواقع، و كذلك لعدم اهتمامها بالرأسمال البشري الذي يلعب دورا هاما في إنجاح أي سياسة. كما وضحت محدودية الموارد الطبيعية و صعوبة التوسع الزراعي في ظل الظروف المناخية التي تميز الجزائر.

- **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر،** لفوزية غربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، يعتمد هذا الكتاب في جزء كبير منه على أطروحة الدكتوراه المقدمة من طرف الباحثة و المذكورة أنفا، حيث تناول هذا الكتاب بشكل عام الزراعة العربية و بشكل خاص الزراعة الجزائرية و أهم المعوقات التي تحد من تحقيق الاعتماد على الذات و بالخصوص في المحاصيل الكبرى مثل مجموعة الحبوب على الرغم من مختلف السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، و هذا راجع إلى افتقاد شرطي العقلانية و الرشد في استغلال الموارد الزراعية المتوفرة لدى الدولة. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية دون مشاركة المتخصصين و الخبراء المحليين الذين هم أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع.

7. حدود الدراسة :

تهتم الدراسة بتقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي و الذي جاء في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المعلن عنها في أواخر سنة 2008، و التي دخلت حيز التنفيذ بعد الندوة الوطنية

للتجديد الفلاحي و الريفي المنعقدة ببسكرة في فيفري 2009 و خطاب رئيس الجمهورية الذي وضع أسس هذه السياسة الجديدة. كما تتناول الدراسة إشارة إلى تطور قطاع الحبوب منذ الاستقلال في ظل السياسات السابقة.

أما المجال الجغرافي للدراسة فيشمل جميع الولايات الجزائرية التي تمارس زراعة الحبوب، و تجدر الإشارة إلى أن برنامج السقي التكميلي للحبوب يطبق في الولايات الشمالية للوطن باعتبار أن المناطق الجنوبية تعتمد على السقي الكلي لمحاصيل الحبوب نظرا لندرة الأمطار.

8. منهجية الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع المتناول، اعتمدنا على مجموعة من المناهج و الأدوات التي تمكننا من التقرب منه، و تسهيل دراسته، كما تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من الفرضيات المقدمة.

حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي، و ذلك بغرض تتبع الأحداث و التحولات التي طرأت على السياسات الزراعية المتعاقبة منذ الاستقلال و خاصة على شعبة الحبوب، كما استعنا بالمنهج الإحصائي لتحليل النتائج العددية التي حققتها كل سياسة على مر المراحل للتمكن من معرفة مدى التطور الذي حققته شعبة الحبوب.

إلى جانب الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة النتائج المحققة في إنتاج الحبوب في ظل كل سياسة بالنظر إلى الأهداف المسطرة من جهة و من جهة أخرى مقارنة كل مرحلة بسابقتها أو سنة بأخرى. كما استعنا بالمنهج الوصفي لعرض برامج و أهداف كل سياسة من السياسات المتعاقبة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدنا على الإحصاءات المختلفة المتعلقة بالقطاع الفلاحي و بشعبة الحبوب و التي تم جمعها من المراجع العلمية المختلفة، سواء من الكتب أو المجلات و الدوريات أو البحوث و الدراسات التطبيقية، بالإضافة إلى الإحصاءات المقدمة من طرف المراكز المختصة. كما اعتمدنا على بعض الأساليب الإحصائية كإستعمال الجداول و الأشكال البيانية و إحتساب نسب مئوية لمعدلات الإنتاج و الإنتاجية.

9. صعوبات الدراسة :

كل بحث تتخلله صعوبات و ينبغي تجاوزها، و من بين العوائق التي واجهتني خلال إعداد هذا الموضوع نقص الدراسات السياسية لهذا الموضوع، خاصة في شطره المتعلق بسياسة التجديد الفلاحي و الريفي و تقييم أثارها و برامجها، و هذا نظرا لحداثة الموضوع. كذلك بالنسبة للسياسات الفلاحية منذ الاستقلال، فقد تناولت الدراسات السابقة الجانب الاقتصادي للقطاع الفلاحي على العموم مع الإشارة فقط إلى بعض التغيرات و الإصلاحات الموجهة لشعبة الحبوب.

بالإضافة إلى ذلك، تضارب البيانات و الإحصائيات المتعلقة بشعبة الحبوب، و المقدمة من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و تلك المقدمة من طرف المراكز الإحصائية المختلفة.

10. خطوات البحث:

لدراسة و تحليل جميع عناصر الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مترابطة بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة، حيث تناولت الدراسة في فصلها الأول تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر ، و ذلك من خلال ثلاث محاور، حيث تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية. لنركز في المحور الثاني على تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي و ذلك من خلال معاينة الموارد الطبيعية، البشرية و التقنية التي تمتلكها الجزائر بالإضافة إلى المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي. أما المحور الأخير فخصص لدراسة واقع الأمن الغذائي و ركائزه، و التي تتضمن إتاحة الغذاء، إمكانية الحصول عليه، و استقرار إمداداته إلى جانب أبعاده التغذوية.

و تناول الفصل الثاني تأثير السياسات الزراعية المطبقة على شعبة الحبوب من أجل بلوغ الأمن الغذائي، حيث قسم هذا الجزء على مرحلتين. المرحلة الأولى تناولت مراحل تطور السياسات الزراعية و أثرها على شعبة الحبوب إنطلاقا من بداية تطبيق سياسة التسيير الذاتي و الثورة الزراعية، إلى الإصلاحات الطارئة على القطاع الفلاحي حتى بداية الألفية الجديدة. أما الجزء الثاني فتناول دراسة تطور إنتاج الحبوب في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

و جاء الفصل الثالث تتمة و مواصلة للإصلاحات التي يعرفها القطاع الفلاحي، من خلال تبني سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. حيث تناول الجزء الأول الإطار العام و الفلسفة الجديدة التي جاءت بها سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و التجديد الريفي، و إبراز أهدافها و إستراتيجيتها للنهوض بالقطاع الفلاحي في إطار مسعى تحقيق الأمن الغذائي. و تم تخصيص الجزء الثاني لتقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي، الذي يعد من البرامج الهامة التي بادرت إلى تجسيدها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية للنهوض و تطوير شعبة الحبوب.

و أختتمت الدراسة بتقديم مجموعة من العوائق و سبل تجاوزها كما تم التركيز على آفاق تطوير برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي.

الفصل الأول

واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

تشكل عملية تأمين الغذاء أبرز جوانب الوضع الاقتصادي الجديد، وأبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تفاقم العجز الغذائي، وحصول فجوة غذائية حادة وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية في بعض الأقطار ، في ظل فشل سياساتها الاقتصادية والتنموية حيث أصبحت أسيرة مجموعة من البلدان المنتجة للغذاء كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، في حين أن معظم هذه البلدان وخاصة البلدان العربية هي بلدان زراعية بالدرجة الأولى، وقادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وحتى تصدير الغذاء إذا ما استغلت الإمكانات المتوافرة ووضعت الخطط التنموية وتمت متابعة تنفيذها.

ونظرا لخطورة الأزمة، لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي. وأصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية، و يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية لكل دولة و للجزائر خاصة، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية و البشرية لكن يبقى القطاع الزراعي لم يحقق النتائج المرجوة منه و الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمواجهة النمو الديمغرافي و الطلب المتزايد على الغذاء.

المبحث الأول: الأمن الغذائي المفاهيم و الأبعاد

شاع استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينيات للقرن العشرين، وأخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1974/73م والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الغذاء، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والبترول أهم سلعتين إستراتيجيتين في الاقتصاد العالمي. هذه الأزمات جعلت مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء. أما المخزون الاستراتيجي فهو الطعام المخزون لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام، بينما الاكتفاء الذاتي غالبا ما نعني به أن يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجتها من الطعام (إما بالإنتاج أو الشراء) [1].
وشاع استخدام كل من هذين المصطلحين في مقام الأمن الغذائي ، وفي الحقيقة فإن كلا من المصطلحين لا يعني الأمن الغذائي . من هنا يتوجب علينا تقديم مفهوم للأمن الغذائي و تحديد أبعاده و شروط تحقيقه .

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات**منشأة المعارف، الاسكندرية، 1996، ص 23.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية و الزراعة الدولية **(الفاو2000)**[1] : توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية و نشطة .

و ينص التعريف المقدم من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على أن: البحث عن الأمن الغذائي هو إجراء يسمح لهيئات وطنية أو لامركزية (دولة، مناطق، عائلات) بالقدرة على تلبية، بتوريد منتظم طيلة السنة، الاحتياجات من الغذاء المتوازن (كمية ونوعية) وتستجيب للتطلعات الخاصة لكل عضو من أعضاءها وكذا للعادات الثقافية للسكان في مجال التغذية.[2]

و حسب قانون التوجيه الفلاحي 08 - 16: حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.[3]

إن تحقيق الأمن الغذائي أصبح من المهام الرئيسية للدولة الحديثة، و هذا لارتباطه مع أمن الدولة المباشر، إذ " لا امن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي و ذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي"[4]، ولا شك في أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي. فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن. ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من السكان، بأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع ومؤشرا للعلاقة بين الحكومات ومواطنيها. وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يوما بعد يوم حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة. وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت. ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي السابق فورد "بأن الترسانة

---

[1] FAO, Notes d'orientation n°02: **sécurité alimentaire**, Division de l'économie agricole et du développement (ESA) de la FAO, Juin 2006, p.2سلطان

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق، ماي 2012، الملحق 8 ص 2.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire : **Loi n° 16-08 du Aouel Chaabane 1429 correspondant au 3 aout 2008 portant orientation agricole**, Journal Officiel De La République Algérienne N° 46, Algerie, 10 aout 2008, p.4.

[4] طروب بحري، **الأمن الغذائي:المفاهيم و الأبعاد**، مجلة المفكر، العدد السابع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 291ـ 304 ،ص 299.

الأمريكية تضم سلاحاً سياسياً ذا فعالية خاصة ... إنه الغذاء. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حاجة إلى استخدام الأسلحة الحربية في المستقبل طالما أصبح الغذاء أكبر سلاح"[1] .

و قد عرف مفهوم الأمن الغذائي عدة تغيرات عبر الزمن للوصول إلى ما هو عليه الآن، فظهر في البداية مفهوم "وفرة الغذاء" الذي يشير إلى عرض الطعام على الصعيد العالمي و الوطني و المحلي، و يستند هذا المفهوم إلى أفكار روبرت مالتوس في كتابه سنة 1798 القائلة بأن الناتج الزراعي يميل إلى التزايد بمتوالية عددية، في حين يتزايد السكان بمتوالية هندسية، و هذا يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض من الغذاء و الطلب عليه عبر الزمن مع قيام المجاعة بدور آلية إغلاق هذه الفجوة.[2]

و في عام 1974 خلال مؤتمر الغذاء العالمي للفاو طرح مفهوم "نقص الغذاء" كنتيجة لما شهده العالم في تلك الفترة من نقص حاد في السلع الغذائية في التجارة العالمية و ارتفاع أسعار الحبوب، حيث أكد المؤتمر أن نقص الإمدادات من الأغذية و الأسعار غير المستقرة لها في الأسواق العالمية يعد السبب الرئيسي في المشكلة الغذائية.

و حسب أمارتيا سان في كتابه الفقر و المجاعة سنة 1981 عن أسباب المجاعة، فهو أن الناس لا يموتون جوعا بالضرورة بسبب نقص الإمدادات بالغذاء، بل لأنهم لا يملكون هيمنة كافية على الغذاء أو إمكانية الحصول عليه، و ترجع بالأساس إلى عدم المواساة في الوصول إلى الغذاء الناجمة عن آليات التوزيع.[3]

و من التعاريف الشائعة نذكر ذلك المقدم من طرف البنك العالمي سنة 1986 الذي ركز على مفهوم متكامل للأمن الغذائي و هو :" القدرة على الحصول الدائم و المستمر للغذاء و بالكمية الكافية للمحافظة على الحياة و بصحة جيدة". و يتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، استقرارها و إمكانية الحصول عليها، و من ثم فإن اللاأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء.

كما جاء في تعريف البنك الدولي التمييز بين اللاأمن الغذائي المزمن و اللاأمن الغذائي العابر، حيث يعرف اللا أمن الغذائي المزمن بأنه غذاء غير كاف بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل الغذاء الكافي، أما اللاأمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل غذاء كاف.

على مستوى الدول، يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق و نسبي[4]

فالأمن الغذائي المطلق يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، و هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل.

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 24.

[2] رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الاول، 2008، ص ص 285-315 ، ص 287.

[3] رانية ثابت الدروبي، نفس المرجع ، ص 287.

[4] سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة: **معالجة تصورية لمفهوم الامن الغذائي و أبعاده** مجلة كلية الاداب و العلوم الانسانية العدد الخامس، جامعة محمد خيثر، بسكرة، 2009، ص 7.

و يعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالنسبة للدول النامية الهدف الأسمى للتخلص من التبعية الغذائية، و ذلك عن طريق إنتاج أكبر حصة ممكنة من المواد الغذائية بالاستغلال الأمثل لظروف و وسائل الإنتاج المتاحة و المتوفرة.

يتوقف الاكتفاء الذاتي الغذائي أيضا على ما تتوفر عليه الدولة من عملة صعبة لضمان الاستيراد وكذا السيولة النقدية عند الأسر لاقتناء المواد المنتجة محليا أو المستوردة.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا. و يعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة من الأقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

هذا التعريف يمكن أن نعتبره واقعي لأنه يستجيب للمتغيرات الراهنة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و ما رافقها من تحرير التبادل التجاري و بالتالي إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة بدورها على التخصص و تقسيم العمل و استغلال المزايا النسبية.

و هناك من يرى أن تحقيق الأمن الغذائي هو ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية خصوصا في ظل الظروف السياسية و الاقتصادية المتغيرة في العالم . كما أن هناك من يرى أن الأمن الغذائي هو توافر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كاف لحياة صحية و نشيطة أو هو ضرورة توفير المستوى الغذائي الملائم كما و كيفا.[1]

نجد أن البعض يعتقد أن الأمن الغذائي يكن تحقيقه إذا امتلكت الدولة أو الإقليم موارد مالية كافية تكفي لاستيراد حاجتها من الغذاء غير المنتج محليا، بغض النظر عن طبيعة السوق الاحتكارية للمتاجرة بالغذاء و التقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية و الغذائية في السوق الدولية.

كما نجد أن البعض يغالي إلى درجة الاعتقاد أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على مستوى كل دولة على حدى، حيث تضع خططها لإنتاج حاجتها من السلع الغذائية الإستراتيجية منعا من التأثير عليها من مصدري الغذاء[2].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

تعتبر قضية الأمن الغذائي ظاهرة اجتماعية معروفة منذ القدم، ترتكز على توفير الغذاء اللازم لضمان استمرار الحياة، و لكن مع مرور الزمن أخذت هذه القضية أبعادا أخرى تتشابك فيما بينها و لكل واحد منها دلالته التأثيرية[1]، و نذكر من هذه الأبعاد المتعددة أربعة أساسية.

[1] طروب بحري,مرجع سابق, ص 298.

[2] محمد السيد عبد السلام: **الأمن الغذائي للوطن العربي**سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، 1998، ص ص 86-101، ص 89.

الفرع الأول: البعد الديمغرافي

يتجلى هذا البعد في العنصر البشري حيث يتدخل هذا الأخير في قضية الأمن الغذائي من ثلاث أقطاب، أولها يتمثل في أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجل ذاته و بقائه، لذا فقد عدد الأساليب و الطرق منذ وجوده الاجتماعي و من ثم طورها تبعا للظروف التي يعيشها و التي يتوقع حصولها.

ثانيا باعتبار أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج و التسيير، إذ تمثلان العمليتان الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية، أما القطب الثالث فيركز على أن العنصر البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، و هذا من خلال التزايد الكمي للسكان و ما رافقه من تغيير في توزيعهم بين الريف و المدينة، حيث أدت الهجرة الريفية إلى المدن إلى تزايد كبير لسكان المدن و حرمان القطاع الزراعي من اليد العاملة.

من هنا يتجلى تأثير البعد الديمغرافي الغير محدود في الأمن الغذائي سواء بالزيادة النوعية أو الكمية.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

يرتبط العنصر الاقتصادي بالأمن الغذائي بعلاقة مباشرة، إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كما و نوعا، و ذلك من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي الذي يعنى به تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما، و ذلك بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي.

من هنا يمكن القول أن الأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها العناصر الاقتصادية الثلاثة و التي تتمثل في رأس المال، اليد العاملة أو المورد البشري و الأرض الزراعية بسعتها و نوعيتها.

الفرع الثالث: البعد السياسي

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده، و ذلك من خلال جملة من القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها المسؤولة لتحقيق الأمن الغذائي [2]، و ذلك عن طريق تحقيق التكامل بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة و رأس المال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير و جودة غذائية من جهة، و من جهة أخرى جملة القرارات و الإجراءات الموحدة و المتكاملة

[1] سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، مرجع سابق، ص ص 11-16.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2001**، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2001، ص281.

لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة و التنمية الزراعية بصورة خاصة. حيث أن هذا التدخل لا يكون باحتكار القطاع الزراعي و إنما تلعب دور المنظم و المخطط، و بالتالي تامين الاحتياجات للسكان.

و يتحقق تدخل الدولة بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية و فسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المصيرية و في طرق تنفيذها و متابعتها.[1]

الفرع الرابع: البعد الثقافي

اثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة و كيفيات تناسب وضعه و ظروفه و هذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء، حيث أن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد الأخرى، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو على مقدار رأس المال المستثمر، بل يتعلق بنوع معتقدات الفرد و دلالاتها في إطار الأرض و العمل بها و قيمة العمل الفلاحي، و من هنا يتجلى دور الشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة.

فقد أثبتت دراسات في مجال "علم الإنسان"، أن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض و حب العمل الفلاحي، و بالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة، بالإضافة فقد أوجد الإنسان أشكالا كثيرة للتامين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها و معطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف سكان القطب الشمالي "الاسكيمو" التجميد و سكان الجبال التقديد و سكان التلال التمر، و هي تعتبر نوع من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي.[2]

المبحث الثاني: العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالعديد من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية و تجارتها و إمكانية الحصول عليها و الاستفادة منها.

و من أهم تلك العوامل نذكر : الإمكانات الموردية الطبيعية و البشرية ، المستوى التقني بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي.[3]

المطلب الأول: الموارد الطبيعية و البشرية

الفرع الاول: الموارد الأرضية

[1] صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2001**، نفس المرجع، ص 284.
[2] بلقاسم سلاطنية و مليكة عرعور ، مرجع سابق، ص 16.
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2011، ص 6.

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بأكثر من ثمانية ملايين هكتار (8,45 مليون هكتار) أي ما يمثل حوالي 3,5 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلد(و المقدرة ب 238 مليون هكتار)،و ما يقارب 20 بالمائة من المساحة الفلاحية الإجمالية و المقدرة ب 42,5 مليون هكتار، و تتركز الأراضي الصالحة للزراعة أساسا في المناطق الشمالية للبلاد خاصة في السهوب و الهضاب العليا الشرقية و الغربية.

و تمثل مساحة الأراضي المتروكة بورا ما يقارب 37 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة بنحو 3,15 مليون هكتار ، أما مساحة المراعي الطبيعية فهي لا تتجاوز 25 ألف هكتار (0,1 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة)، و تغطي الغابات مساحة تقارب 4,3 مليون هكتار، في حين أن الأراضي الحلفاوية تنتشر على نحو 2,5 مليون هكتار. و تحتل الأراضي الغير المنتجة و الغير موجهة للفلاحة معظم المساحة على ما يقارب 79,3 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلد.

الجدول رقم (01): التوزيع العام للأراضي في الجزائر - 2012

توزيع الأراضي	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية من المساحة الفلاحية الإجمالية %	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية %
الزراعات الحقلية	4 354 242	10.2	
الأراضي المستريحة	3 152 328	7.4	
الأشجار المثمرة	849 387	2.0	
الكروم	74 338	0.2	
المراعي الطبيعية	24 335	0.1	
المساحة الصالحة للزراعة	**8 454 630**	**19.9**	**3.5**
الأراضي السهبية و المسالك	32 943 690	77.5	
الأراضي الفلاحية الغير المنتجة	1 101 110	2.6	
المساحة الفلاحية الإجمالية	**42 499 430**	**100.0**	**17.8**
الأراضي الحلفاوية	2 498 085		1.0
الأراضي الغابية	4 268 110		1.8
الأراضي الغير المنتجة الغير موجهة للفلاحة	188 908 475		79.3
المساحة الإجمالية	**238 174 100**		**100.0**

المصدر: MADR- DSASI : série B-2012

و يقدر متوسط نصيب الفرد الجزائري من الأراضي الزراعية بنحو 0,22 هكتار سنة 2011 حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية و هو أعلى بقليل من المتوسطين العالمي و العربي و المقدرين ب 0,20 هكتار و 0,16 هكتار على التوالي خلال نفس السنة.[1]

و تعتبر الزراعة في الجزائر زراعة بعلية، تعتمد بنسبة كبيرة على الأمطار و التساقط ، حيث تقدر مساحة الأراضي المروية سنة 2012 ما يفوق 1,04 مليون هكتار أي ما يمثل 12 بالمائة فقط من المساحة الصالحة للزراعة، و قد عرفت هذه المساحة زيادة نسبية في الأعوام الأخيرة الماضية نظرا للجهود المبذولة من أجل توسيع و استخدام تقنيات السقي الحديثة و خاصة تقنيات السقي المقتصدة للماء.

الفرع الثاني: الموارد المائية

تتموقع الجزائر في المنطقة الجافة و شبه الجافة، مما يجعل الموارد المائية تتسم بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة ،أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم حيث تعتبر الجزائر من مناطق العالم فقرا في الموارد المائية.

كذلك تتسم الموارد المائية بمحدوديتها من حيث الكم، غير متساوية من حيث التوزيع بالإضافة إلى صعوبة استغلالها،حيث نجد أن الماء ليس دائما متوفر أين تتواجد أراضي ذات إمكانيات زراعية كبيرة و خصبة، ففي المناطق الغربية التي تعرف ندرة في المياه توجد مساحة تفوق 180 ألف هكتار قابلة للسقي، في حين أن المناطق الساحلية الوسطى و الشرقية تتوفر على موارد مائية هائلة مع عدم إمكانية استغلالها و هذا راجع لضيق و انعدام سبل التوسع في المساحات المروية[2].

و على ذلك تمثل الموارد المائية العامل المحدد الرئيسي للإنتاج الزراعي حاليا و مستقبلا، و تنقسم إلى خمسة مصادر رئيسية منها ثلاثة تقليدية تتمثل في الأمطار، المياه السطحية و المياه الجوفية، و مصدرين غير تقليديين و هما مياه التحلية و مياه التنقية (إعادة استخدام مياه الصرف الصحي)[3].

الجدول رقم (02): القدرات المائية المتوفرة الوحدة: مليار متر مكعب

المناطق	المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع	النسبة (%)
المنطقة الشمالية	12	1.9	13.9	%83
المنطقة الجنوبية	1.5	1.4	2.9	%17

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 7.
[2] Mesli Mohammed Ilyes : **L'Agronome et la terre**, Edition Alpha, Alger, 2007, p. 223.
[3] Loucif Seiad, **Les ressources en eau et leurs utilisation dans le secteur agricole en Algérie**, Revue H.T.E N°125, Mars 2003, pp. 94-102, p95.

المجموع	13.5	3.3	16.8	%100
النسبة (%)	%80	%20	%100	%100

المصدر: Loucif Seiad, **Les ressources en eau et leurs utilisation dans le secteur agricole en Algérie**, Revue H.T.E N°125, Mars 2003, pp. 94-102, p95.

و تقدر الإمكانيات المائية للجزائر بنحو 16,8 مليار متر مكعب، بحيث 80 في المائة فقط تمثل موارد مائية متجددة من بينها 70 في المائة من الموارد السطحية و 10 في المائة من المياه الجوفية، و تتركز أساسا في المنطقة الشمالية للبلاد. أما الموارد الغير المتجددة فتتمثل في طبقات المياه الجوفية و تتركز في المنطقة الصحراوية.

تقدر الموارد المائية في المنطقة الشمالية بحوالي 14 مليار متر مكعب، أي ما يمثل 83 في المائة من الموارد الكلية المتوفرة، و هي موزعة بين موارد سطحية و جوفية. حيث تقدر المياه السطحية ب 12 مليار متر مكعب أي ما يمثل أكثر من 85 بالمائة من إجمالي الموارد المتوفرة، لكنها في اغلب الأحيان غير مستغلة و هذا راجع لعدم انتظامها السنوي، و قد أثبتت الدراسات المتوفرة في هذا المجال على إمكانية استغلال و تحويل ما يقارب ستة (06) ملايير متر مكعب سنويا من المياه السطحية.

أما المياه الجوفية فتقدر بحوالي 2 مليار متر مكعب موزعة على 126 طبقة جوفية، و يعرف معظمها استغلال قوي لا عقلاني.

أما الموارد المائية في الصحراء، فتتوفر هذه الأخيرة على حوضين جوفيين ذات مخزون مائي معتبر. و يقدر حجم الموارد المائية بنحو 2,9 مليار متر مكعب من بينها 1,4 مليار متر مكعب من المياه الجوفية، و 1,5 مليار متر مكعب من المياه االسطحية.[1]

الشكل رقم (01): توزيع إستخدام المياه بين القطاعات

[1] Mesli Mohammed Ilyes : **L'Agronome et la terre**, opcit, p. 224.

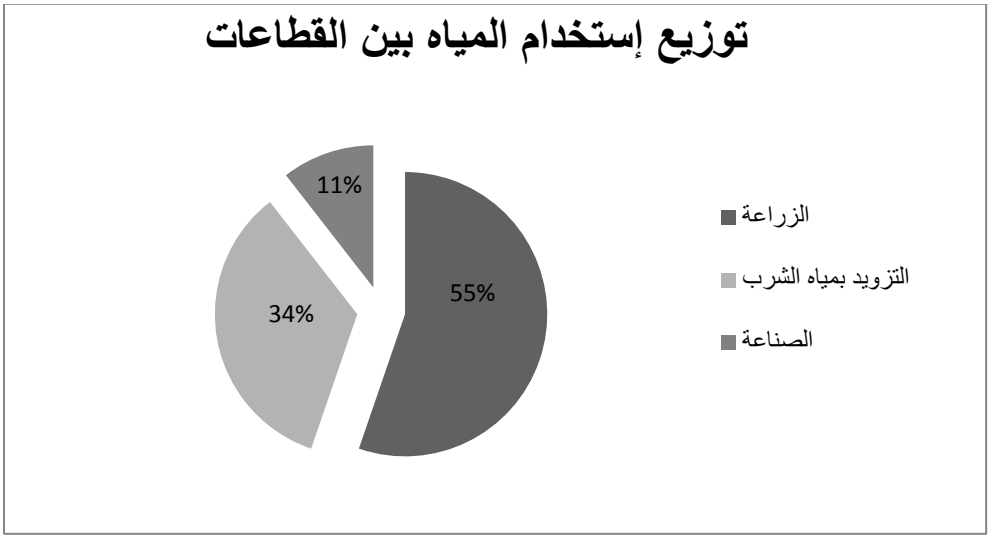

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على تقديرات الوكالة الوطنية للموارد المائية.

حسب تقديرات الوكالة الوطنية للموارد المائية، فإن حجم المياه المستعملة سنويا تقدر بنحو 4 مليارات متر مكعب، أي ما يمثل ربع (25 في المائة) الموارد المائية المتوفرة، و تستخدم الزراعة ما يقارب 55,3 في المائة منها بنحو 2,1 مليار متر مكعب. و يقدر حجم المياه الموجهة نحو الاستهلاك بنحو 1,3 مليار متر مكعب أي ما يمثل ما نسبته 34,2 في المائة، أما القطاع الصناعي فيستهلك حوالي 0,4 مليار متر مكعب سنويا (10,5 في المائة من المياه المستغلة). أنظر الشكل رقم (01).

الفرع الثالث: الموارد البشرية

يقدر عدد سكان الجزائر عام 2012 بحوالي 36 مليون نسمة، منهم أكثر من 6,9 مليون فرد يعيشون على مستوى المستثمرات الفلاحية في المناطق الريفية و تمثل فئة النساء 24,5 بالمائة من مجموع سكان الريف[1] .

و تقدر اليد العاملة النشيطة في القطاع الزراعي بـ 4421358 نسمة و تمثل النساء نسبة 18 بالمائة موزعة كمايلي:

- 2112717 عامل يومي دائم (47,8 بالمائة) منهم 358151 امرأة؛
- 2308641 عامل موسمي (52,5 بالمائة) حيث 439278 امرأة.

و يقدر نصيب الفرد النشط في القطاع الزراعي من المساحة الصالحة للزراعة بـ 1,9 هكتار، و ذلك نتيجة حاصل قسمة المساحة الصالحة للزراعة على مجموع عدد اليد العاملة النشطة في القطاع الزراعي[2].

و تشير الإحصائيات إلى أن نسبة أعداد سكان الريف إلى إجمالي السكان بدأت في التناقص منذ مطلع

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية2012**، المجلد 31، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2011، ص1.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية2012**، نفس المرجع، ص8.

التسعينات، و يرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر ، و يرجع ذلك بالأساس بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الريفية و الحضرية، بالإضافة إلى الاختلال في توزيع الخدمات و المرافق العامة و فرص العمل و مستويات الأجور ناهيك عن وضعية اللامن التي عرفتها البلاد منذ مطلع التسعينات، هذا إلى جانب ضعف حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي و ضعف البنيات التحتية و الخدمات الاجتماعية و الخدمات المساندة و بخاصة خدمات التمويل و التسويق الزراعي في المناطق الريفية.[1]

المطلب الثاني: المؤشرات التقنية

تبين المؤشرات التقنية مدى الاعتماد على الطرق الحديثة المستعملة في الزراعة، و هذا من خلال معدلات استخدام الميكنة الزراعية بالإضافة إلى مدى استخدام طرق الري الحديثة و الأسمدة الكيماوية.

الفرع الأول: معدل استخدام الميكنة الزراعية

يوضح مؤشر استخدام الميكنة الزراعية عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة لكل ألف هكتار من الأراضي الزراعية، و هو ما يعكس الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة باعتبار أن الجرار هو الأداة المحركة لمعظم الآليات الحقلية.

و يقدر استخدام الميكنة الزراعية في الجزائر بنحو 12 جرار لكل ألف هكتار مزروع، و هي تمثل نسبة أعلى بقليل من المتوسط العربي و المقدر بـ 09 جرارات، بينما يقدر المتوسط العالمي بـ 20 جرارا لكل ألف هكتار[2].

حيث يقدر عدد الجرارات بحوالي 105657 جرار (سنة 2009)، في حين يقدر عدد الحاصدات الزراعية بـ 12850 آلة حاصدة بمتوسط 655 هكتار / حاصدة.[3]

و بفضل التدابير التحفيزية الأخيرة التي تهدف إلى إنعاش صناعة المكننة الفلاحية في الجزائر و إلى تطوير المكننة في الأنظمة الزراعية ، تمت المبادرة ببرنامج مرافقة تجاه الفلاحين و التعاونيات (وحدات الحراثة الآلية) في 2009 (قرض الإيجار لبنك الفلاحة و التنمية الريفية والدفع نقدا)، حيث بلغت التسليمات المجمعة نهاية سنة 2011 بما يزيد عن 7829جرار جديد (يمثل 11 % من الحظيرة الوطنية للجرارات) و 1252 آلة حاصدة دارسة (تمثل 15,6 % من الحظيرة الوطنية لآلات الحصد و الدرس).

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق ، ص 11.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، نفس المرجع، ص 12.
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية2012**، مرجع سابق، ص 121ـ 122,

الفرع الثاني: معدل استخدام الأسمدة الكيماوية، البذور و التقاوي المحسنة

تشير الإحصاءات المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 2011 في معدل استخدام الأسمدة الكيماوية أن المعدل العربي يقدر بنحو 33,1 كغ/ هكتار، بينما بلغ المتوسط العالمي نحو 95 كغ/ هكتار،و هذا ما يبين ضعف استخدام الأسمدة على مستوى الدول العربية بما يقارب الثلث من المتوسط العالمي.

في حين أن معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الجزائر لم يرتقي إلى المتوسط العربي، حيث قدر بـ 17 كغ/ هكتار، و هذا ما يفسر ضعف المردودية المسجلة في الإنتاج النباتي[1].

الجدول رقم (03):الاستخدام الفعلي من البذور المحسنة في الدولة (الوحدة:الطن)

المحاصيل	الكمية المنتجة محليا			الكمية المستوردة		
السنوات	2007	2008	2009	2007	2008	2009
القمح الصلب	35.869	36.532	62.830	24	30	0
القمح اللين	21.831	20.106	26.653	20	0	96
الشعير	17.163	8.168	26.540	0	0	0
الفول الجاف	18	50	89	377	345	73
الفاصوليا	6	12	6	209	30	64
البطاطا	98.355	1.989.604	2.436.907	74.231	96.238	100.454

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 2011.

كما تمثل البذور و التقاوي المحسنة عنصرا رئيسيا لزيادة الإنتاجية الهكتارية من وحدتي الأرض و المياه، حيث يقدر معدل استخدامها في المزارع الجزائرية بنحو 28 كغ/ هكتار. و قدرت كمية البذور المسلمة للمنتجين من طرف شبكة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لموسم 2011 - 2012 إلى 1,662مليون قنطار مقابل 1,446مليون قنطار في الموسم 2010-2011 ، أي ما يعادل نسبة تغطية حبوب تقدر ب 47,7%. فضلا عن ذلك، فقد بلغ إنتاج بذور البطاطا المصدقة لحاجيات برامج إنتاج البطاطا الموجهة للاستهلاك 272215 طن سنة 2011 مقابل 236468 طن سنة 2010 و 217534طن سنة 2009.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الثالث: معدل استخدام نظم الري الحديثة

بلغت مساحة الأراضي المسقية بنظم السقي المختلفة لسنة 2012 ما يفوق 1,04 مليون هكتار، حيث تشير الإحصاءات في السنوات الأخيرة إلى اتجاه المساحة المروية نحو الزيادة، حيث قدرت في عام 2011 بحوالي 0,98 مليون هكتار مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت 0,85 مليون هكتار.

و تحتل مجموعة الأشجار المثمرة المرتبة الأولى في مجمل المساحات المسقية بنسبة 44 بالمائة بمساحة قدرت بنحو 456 ألف هكتار، تليها مجموعة الخضروات بنسبة 32 بالمائة (337 ألف هكتار)، في حين أن مجموعة الحبوب تحتل المرتبة الثالثة بنحو 13 بالمائة من المساحة المروية.

و قد عرفت مساحة الحبوب المروية تطورا ملحوظا، حيث قدرت بنحو 137 ألف هكتار سنة 2012 مقارنة بنحو 91 ألف هكتار سنة 2008. و يرجع ذلك بالأساس إلى تزايد الاهتمام خاصة بسقي محاصيل الحبوب لزيادة الإنتاج باستخدام نظم سقي حديثة، و بصفة عامة نحو ترشيد استخدام المياه، حيث تأتي نظم الري الحديثة في مقدمة الحلول و الوسائل اللازمة لمواجهة محدودية الموارد المائية، بالإضافة إلى دورها في تنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة[1].

و يتم استخدام تقنيات الري الحديثة على مساحة تفوق 339 ألف هكتار، أي ما يمثل 37 بالمائة من مجمل الأراضي المروية، في المقابل 63 بالمائة الباقية مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية في السقي كالغمر. إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة من أجل توسيع استخدام أساليب الري الحديثة و المقتصدة للماء، كذلك لقلة الموارد المائية وحتمية استغلالها العقلاني.

و من أساليب الري الحديثة نجد نظام السقي بالتقطير على مساحة قدرت بـ 155 ألف هكتار أي ما يمثل 17 بالمائة تستعمل خاصة في سقي الأشجار المثمرة، كذلك نظام السقي بالرش على مساحة 183 ألف هكتار ما يمثل 20 بالمائة من المساحة المروية.

و في إطار برنامج اقتصاد الماء الذي يتمحور حول ترقية أنظمة السقي المقتصدة للماء كعامل في عصرنة الفلاحة و تحسين استعمال الري الزراعي . ولقد ترجم هذا بارتفاع محسوس في المساحة المسقية المجهزة من 359.163 هكتار في 2009 إلى 449.224 هكتار في 2011. أي بزيادة قدرت بنحو 90061 هكتار.

المطلب الثالث: مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائري

بالإضافة إلى أهمية القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية التي تساهم في سد احتياجات السكان، فإن هذا القطاع يعد واحدا من بين القطاعات الاقتصادية الأساسية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية و

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق ، ص 13.

الاجتماعية في مجموعة الدول النامية و الجزائر خصوصا، و هذا من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و توفير فرص العمل و العيش لقطاع هام من السكان الريفيين و غيرهم من السكان العاملين في الأنشطة الإنتاجية و الخدماتية المرتبطة بالقطاع، بالإضافة إلى مساهمته في توفير المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي و تدعيم الموارد من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير.

من خلال الإحصاءات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، فأن القطاع الزراعي يساهم بنسبة 8,2 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي المسجل سنة 2011، حيث تحتل الزراعة المركز الرابع بعد كل من قطاع المحروقات، الخدمات و قطاع البناء و الأشغال العمومية.

و يشغل القطاع الزراعي 11,7 بالمائة من اليد العاملة (سنة 2010)، و يأتي في المركز الرابع بعد قطاع التجارة (55 بالمائة)، البناء و الأشغال العمومية (19 بالمائة) و قطاع الصناعة (13,7 بالمائة).

الفرع الأول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4541,25 دولار أمريكي سنة 2010، مقارنة بـ 3935,21 دولار أمريكي سنة 2009 و بلغ سنة 2008 ما يقارب 4935,52 دولار، في حين قدر المتوسط العربي بنحو 5640 دولار الذي يعتبر منخفضا نسبيا مقارنة بنظيره العالمي و المقدر بنحو 9479 دولار أمريكي.

الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي

عرف متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث بلغ نحو 382,60 دولار سنة 2010 مقارنة بـ 365,24 دولار أمريكي المسجل خلال سنة 2009، أي بزيادة سنوية قدرت بنحو 5 بالمائة. و تصنف الجزائر في المجموعة الأولى للدول العربية ذات الدخل الزراعي المرتفع مع كل من جمهورية مصر، المغرب و تونس، حيث يفوق متوسط نصيب الفرد الجزائري من الدخل الزراعي المتوسط العربي و المقدر بنحو 347 دولار أمريكي (2010) ، أما على المستوى العالمي فهو أقل بقليل من المتوسط العالمي و المقدر بنحو 394 دولار أمريكي خلال نفس السنة.

المبحث الثالث: ركائز الأمن الغذائي في الجزائر

الأمن الغذائي يتحقق عندما يستطيع كافة البشر في جميع الأوقات الوصول إلى أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية لتمكنهم من العيش حياة نشطة وصحية.

حسب هذا المفهوم يمكن تقسيم الأمن الغذائي في أربعة ركائز رئيسية هي :

- **إتاحة الغذاء (الوفرة الغذائية) :** *و يقصد* بها وجود كميات كافية من الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أو من الواردات، وأن تكون متوافرة على الدوام في متناول الأفراد أو في نطاق وجودهم. ويشمل هذا أيضاً قدراً مناسباً من المؤن التي تتوفر إما من خلال القدرة على إنتاج الكمية اللازمة من المواد الغذائية المطلوبة بواسطة السكان أو عن طريق الحصول على الموارد اللازمة لشراء الاحتياجات الغذائية عند الضرورة.
- **إمكانية الحصول على الغذاء:** وتعني كون الفرد أو الأسرة قادرة مادياً واجتماعياً واقتصادياً على الحصول على كمية كافية من الطعام تلبي احتياجاتها مما يتطلب بالضرورة تمتع العائلة بالمعرفة والقدرة على إنتاج أو شراء الطعام الذي تحتاجه بشكل مستدام.
- **الاستقرار في الإمدادات الغذائية :** ويعني توفير درجة معقولة من الاستقرار في الإمدادات الغذائية من سنة إلى أخرى وخلال السنة ذاتها، مما يتطلب وجود إمكانيات كافية لتخزين أغذية تكفي في أوقات ندرة المحاصيل وغيرها من الحالات الطارئة.
- **استخدام الغذاء (الجودة والقيمة الغذائية للأغذية):** وتتمثل في طريقة الاستفادة من الغذاء بشكل يلبي الاحتياجات الغذائية الخاصة بالفرد، و تشمل التجهيز المناسب للأغذية وتقنيات التخزين وكذلك الخدمات الصحية ومستلزمات النظافة اللازمة.

و تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام الحكومة الجزائرية لما لها من أبعاد اقتصادية، اجتماعية و سياسية. و لذلك فان رصد و متابعة و تحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من خلال تحليل محاور الأمن الغذائي الرئيسية ذات العلاقة بإتاحة الغذاء و إمكانية الحصول عليه و استقراره و أبعاده التغذوية، أصبحت من أولويات الدولة التي تبني عليها خطط عملها السنوية في إطار إستراتيجيتها للتنمية الزراعية المستدامة، و ذلك عن طريق توجيه المزيد من الجهود نحو تطوير قطاعات إنتاج السلع الغذائية بما يؤدي إلى تحسين واقع الأمن الغذائي.

المطلب الأول: توافر الغذاء

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية بالكمية اللازمة و هذا لمجابهة الطلب عليها. و يقصد بتوافر الغذاء القدرة على تلبية الاحتياجات اليومية للسكان من المواد الغذائية و بالكمية الكافية سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو باللجوء إلى الاستيراد، أو حتى بالاعتماد على المعونات الغذائية في أقصى الظروف. *و يعد مشكل توفير الغذاء هاجسا بالنسبة للشعوب التي لم تتمكن من تلبية احتياجاتها الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي و التي لا تتوفر على موارد مالية إضافية لتغطية الفاتورة الغذائية.*

الفرع الأول:إتاحة الغذاء من الإنتاج الوطني

عرفت مستويات الإنتاج الوطني خلال الفترة الأخيرة ما بين سنة 2009 و 2011 تطورا ملحوظا، و اتسمت نحو الزيادة مقارنة بمتوسط الفترة 2000-2008. خاصة في الشعب ذات الاستهلاك الواسع مثل الخضروات خاصة مادة البطاطا، الحليب، اللحوم بنوعيها الحمراء و البيضاء بالإضافة إلى التمور و الحمضيات باستثناء فرع الحبوب الذي عرف تراجع و تذبذب في الإنتاج (انظر الشكل رقم 02) .

فقد سجلت شعبة الحبوب انخفاضا في الإنتاج، حيث بلغت كمية الحبوب المنتجة لسنة 2009 ذروتها بما يقارب 61,2 مليون قنطار، لتنخفض في سنة 2010 إلى حدود 45,6 مليون قنطار، في حين سجلت سنة 2011 إنتاج ما يقارب 42,5 مليون قنطار، و مقارنة بمعدل الفترة 2000-2008 و المقدر بنحو 29,7 مليون قنطار فقد عرف إنتاج الحبوب تحسنا ملحوظا بزيادة قدرت بنسبة 50 في المائة.

أما فيما يخص إنتاج فرع الحليب فقد سجل سنة 2009 إنتاج حوالي 2,39 مليار لتر،ليرتفع الإنتاج في سنة 2010 إلى 2,7 مليار لتر بزيادة بلغت 13 في المائة، و بلغ 2,93 مليار لتر سنة 2011، في حين أن متوسط الفترة 2000-2008 بلغ 2 مليارين لتر. و فيما يخص جمع الحليب فقد سجل سنة 2009 جمع 300,5 مليون لتر، و في سنة 2010 نحو 393,3 مليون لتر، ليرتفع سنة 2011 إلى 572 مليون لتر.

كما سجل فرع البطاطس زيادة معتبرة في الإنتاج حيث بلغت 26,8 مليون قنطار سنة 2009،و حوالي 33 مليون قنطار سنة 2010، لتقفز إلى 38,6 مليون قنطار عام 2011 .

و عرف فرع الحمضيات خلال نفس الفترة تذبذب في الإنتاج حيث قدر سنة 2009 بنحو 8,44 مليون قنطار لينخفض سنة 2010 إلى 7,88 مليون قنطار، ثم يقفز إلى حوالي 11.1 مليون قنطار سنة 2011 في حين أن معدل الفترة 2000-2008 لم يتجاوز الإنتاج 6 مليون قنطار.

و عرف فرع إنتاج التمور وتيرة متسارعة فقد سجل سنة 2009 إنتاج6.01 مليون قنطار،و 6,45 مليون قنطار عام 2010، و في سنة 2011 حوالي 7,24 مليون قنطار بزيادة سنوية قدرت بنحو 12 في المائة .

و سجل فرع اللحوم بنوعيها الحمراء و البيضاء تحسن في الإنتاج حيث بلغ إنتاجها سنة 2009 حوالي 3,46 مليون قنطار و 2,09 مليون قنطار على التوالي، ليسجل خلال سنة 2011 إنتاج 4,2 مليون قنطار من اللحوم الحمراء و 3,36 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.

الشكل رقم (02): تطور الإنتاج الوطني لأهم الشعب خلال الفترة 2009-2011

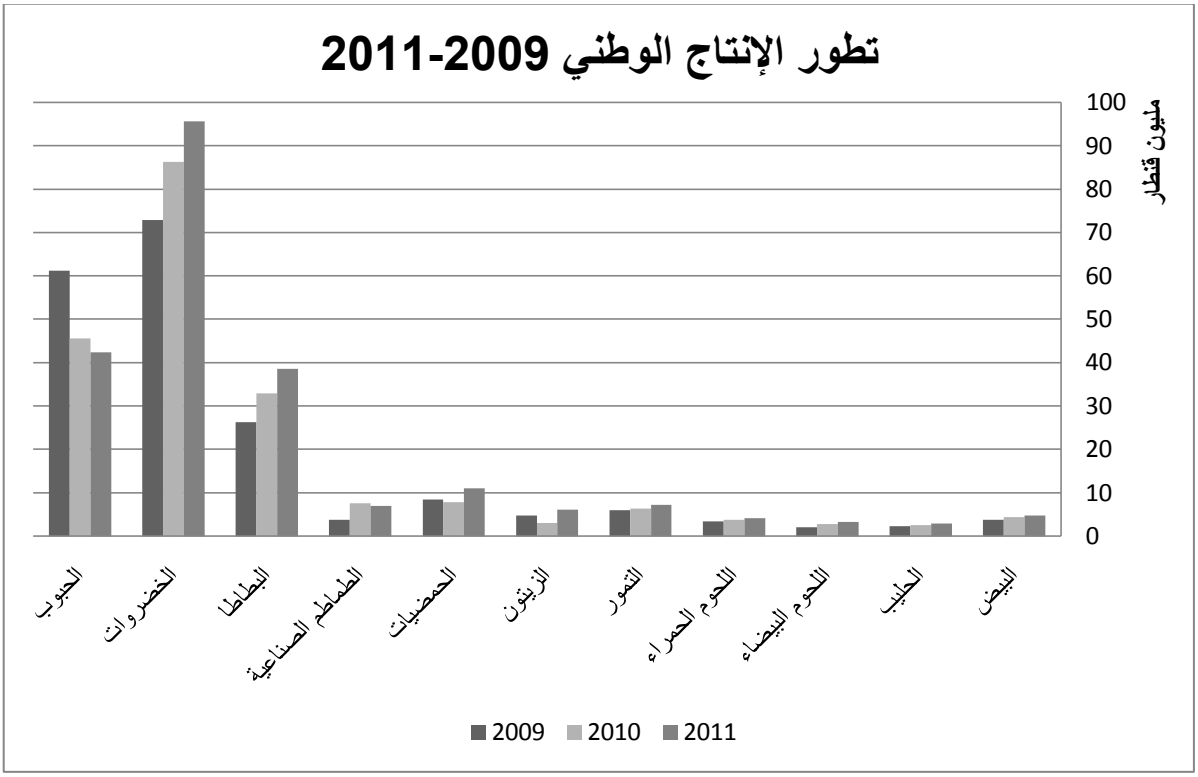

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على إحصاءات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات 2009، 2010 و 2011.

الفرع الثاني: إتاحة الغذاء من الواردات الغذائية

يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في مجال تحقيق الأمن الغذائي، فمن خلال التجارة الخارجية يمكن للدول استيراد ما تعجز عن إنتاجه بمقوماتها الموردية و قدراتها الإنتاجية.

و قد تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية بما شهدته تجارة السلع الزراعية العالمية في السنوات الأخيرة من تقلبات نتيجة لاستمرار تقلبات و ارتفاع أسعار الغذاء الرئيسية في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 15 بالمائة في الفترة ما بين أكتوبر 2010 و جانفي 2011 وفقا لمؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء، كما شهدت نهاية عام 2011 استمرار الزيادات في الأسعار العالمية للمواد الرئيسية خاصة القمح و الذرة و السكر و الزيوت[1].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 29.

و قدر معدل الإنفاق السنوي المخصص لاستيراد المواد و المدخلات الزراعية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 بما يقارب 302,9 مليار دينار جزائري (4,09 مليار دولار) أي ما يمثل نسبة 24,9 % من قيمة الواردات الكلية

حيث قدرت قيمة الواردات الزراعية لسنة 2000 ما يقارب 209,14 مليار دينار جزائري (2,7 مليار دولار), في حين بلغت في سنة 2007 ما يعادل 421,5 مليار دينار جزائري (6,07 مليار دولار)، و هذا ما يفسر المنحى التصاعدي للواردات الزراعية بنسبة نمو تقدر ب 119%. و بالتالي التبعية للخارج من أجل توفير الغذاء للسكان.

بالنسبة لاستيراد المواد الغذائية، عرفت نفس الفترة وتيرة متصاعدة حيث بلغت فاتورة المواد الغذائية 163,9 مليار دينار جزائري سنة 2000 (2,1 مليار دولار)، لتصل إلى مستوى 309,8 مليار دينار جزائري سنة 2007 (4,46 مليار دولار) أي بنسبة نمو تقدر بنحو 105%. ، في حين بلغت سنة 2012 حوالي 654,3 مليار دينار جزائري (8,98 مليار دولار) أي ما يمثل 19,19 في المائة من قيمة الواردات الكلية.

و يقدر معدل الإنفاق بالنسبة للمواد الغذائية ما يعادل 221,84 مليار دينار جزائري (2,99 مليار دولار)، أي ما يمثل نسبة 73,2 % من فاتورة استيراد المواد و المدخلات الزراعية.

و تحتل مادة الحبوب الموجهة للاستهلاك المركز الأول بقيمة 238,25 مليار دينار جزائري (3,27 مليار دولار), و هو ما يمثل نسبة 36,5 % من فاتورة المواد الغذائية, و نجد في المركز الثاني مادة الحليب و مشتقاتها بنسبة 14,06 %، الزيوت بنوعيها ما يعادل 10,95 % و السكر بنسبة 11,25 %، حيث تشكل هذه المواد مجتمعة إضافة إلى الحبوب الجافة، البن و اللحوم نسبة 73 % من إجمالي قيمة الواردات الغذائية.

و عرفت الوفرة الغذائية في الجزائر تطورا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011، حيث بلغت حوالي 16,5 مليون طن من المواد الغذائية سنة 2000 لتقفز إلى حدود 36,9 مليون طن سنة 2011. و يفسر هذا الارتفاع بتحسن و زيادة الإنتاج الوطني من السلع الغذائية المختلفة، فقد عرف نموا سنة 2011 يقدر بأربع مرات من الإنتاج المسجل سنة 2000، حيث بلغ الإنتاج الوطني سنة 2011 حوالي 25,4 مليون طن أي ما يمثل ما نسبته 69 في المائة من الوفرة الغذائية ، في حين بلغ نحو 9,1 مليون طن من الإنتاج الوطني سنة 2000.

الجدول رقم (04): تطور الوفرة الغذائية بالحجم (الطن) من 2000 إلى 2011

نوع المنتوج	الإنتاج الوطني	الواردات الغذائية	الوفرة الغذائية	نسبة التغطية من

				الإنتاج الوطني
2000	9133812	7387655	16521467	55
2001	11488390	6869349	18357739	63
2002	11352317	8798204	20150521	56
2003	15760371	7924447	23684818	67
2004	17756851	8103798	25860649	69
2005	17865149	8503942	26369091	68
2006	18546662	7844663	26391325	70
2007	17505513	7999492	25505005	69
2008	16629515	9541821	26171336	64
2009	24571232	9217055	33788287	73
2010	25202217	8853123	34055340	74
2011	25394612	11559704	36954316	69

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق** ، الملحق 7،ص1.

و عرف نمو الإنتاج الوطني منحيين بوتيرتين مختلفتين (أنظر الشكل رقم(03))، تجسدت المرحلة الأولى خلال الفترة 2000-2008، حيث سجل الإنتاج الوطني نموا بلغ ذروته سنة 2006 بنحو 18,5 مليون طن ليسجل بعد ذلك تراجع حيث انخفض سنة 2007 إلى 17,5 مليون طن، مقابل 16,6 مليون طن سنة 2008 و هذا راجع إلى الظروف المناخية الغير المواتية التي ميزت السنتين الأخيرتين. و قد تراوحت نسبة التغطية من الإنتاج الوطني ما بين 55 في المائة و 70 في المائة (سنة 2006). أما المرحلة الثانية بداية من سنة 2009، فقد نما الإنتاج الوطني بوتيرة سريعة مقارنة بالفترة الأولى و تعدى معدل 20 مليون طن ، حيث سجل سنة 2009 إنتاج حوالي 24,6 مليون طن ، و بلغ 25,2 مليون طن و 25,3 مليون طن خلال سنة 2010 و 2011 على التوالي، و قدرت نسبة التغطية من الإنتاج الوطني بنحو 73في المائة سنة 2009 و نحو 74 في المائة سنة 2010، لتنخفض خلال عام 2011 إلى حدود 69 في المائة نتيجة ارتفاع محسوس في كمية الواردات الغذائية.

الشكل رقم (03): تطور الوفرة الغذائية بالحجم (مليون طن) من 2000 إلى 2011

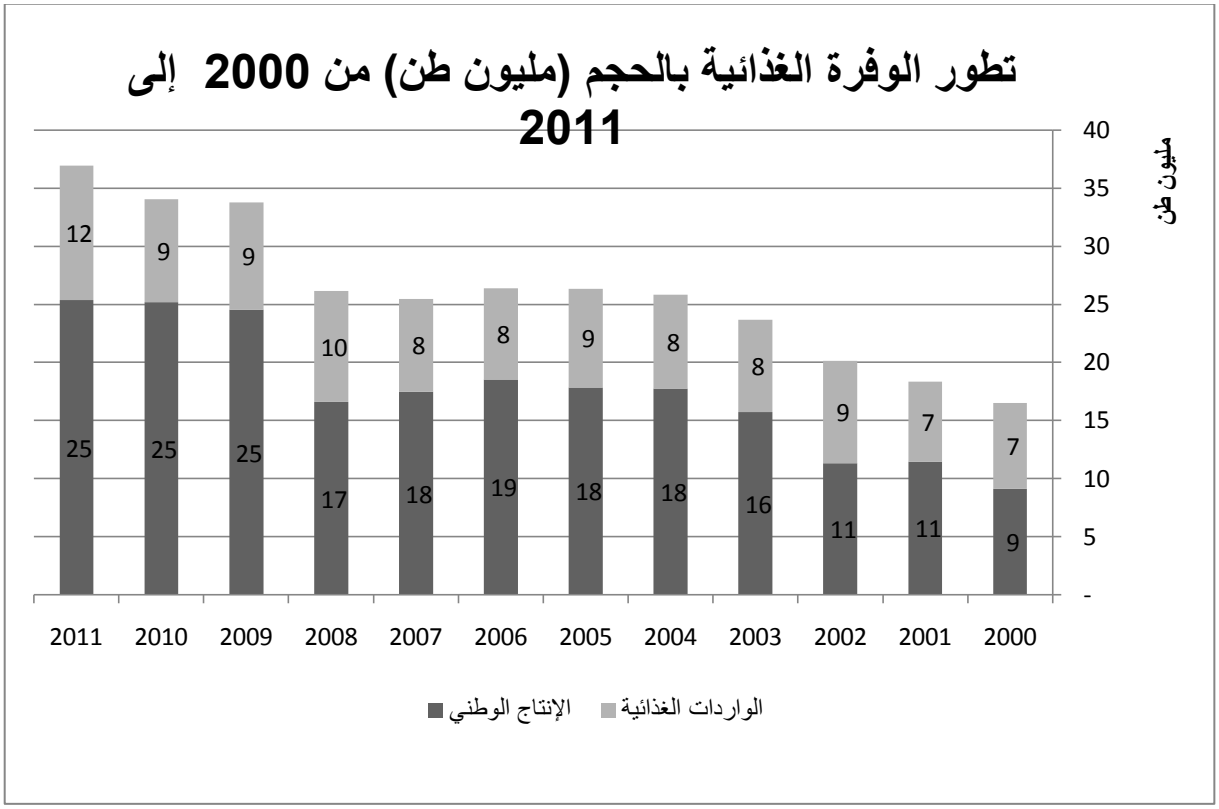

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق** ،مرجع سابق،ص1.

و عرفت كمية الواردات الغذائية استقرارا نسبيا خلال الفترة 2000-2010 تراوحت ما بين 6,8 مليون طن سجلت سنة 2001 و 9,5 مليون طن سنة 2008، في حين سجل سنة 2011 استيراد ما يزيد عن 11,6 مليون طن من السلع الغذائية بفاتورة إجمالية قدرت بنحو 9,85 مليار دولار أمريكي (أي ما يشكل 21 في المائة من الفاتورة الإجمالية للواردات) مقابل 6,06 مليار دولار أمريكي سنة 2010.

و تعود هذه الزيادة في كمية و فاتورة الواردات الغذائية إلى نمو الواردات من الحبوب،الحليب و السكر ، حيث قفزت فاتورة استيراد الحبوب من 1,99 مليار دولار سنة 2010 (33في المائة من الفاتورة الغذائية) إلى حدود 4,05 مليار دولار سنة 2011 (41 في المائة من الفاتورة الغذائية) أي بزيادة سنوية قدرت بنحو 103,96 في المائة، في حين سجلت مادة السكر نموا في الاستيراد بنحو 71,37 في المائة مقابل 55,59 في المائة بالنسبة للحليب.

المطلب الثاني:الحصول على الغذاء

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية، حيث أن إتاحة الغذاء يعد شرطا ضروريا و لكنه غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي، لذا من

الضروري دراسة و تحليل العوامل المؤثرة على إمكانات الحصول على الغذاء كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد،النمو السكاني و نمو الإنتاج الغذائي.

الفرع الأول: أسعار السلع الغذائية الأساسية

أثار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية في منتصف عام 2010 المخاوف بشان تكرار أزمة الغذاء التي سادت عامي 2007-2008 . و تشير الإحصاءات الدولية إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد, فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء حيث سجل رقما قياسيا قدر بنحو 204,5 % سنة 2011 بزيادة قدرت ب 29,3 % مقارنة بالعام 2010.[1]

الشكل رقم (04):الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم (سنة الأساس 2002-2004=100)

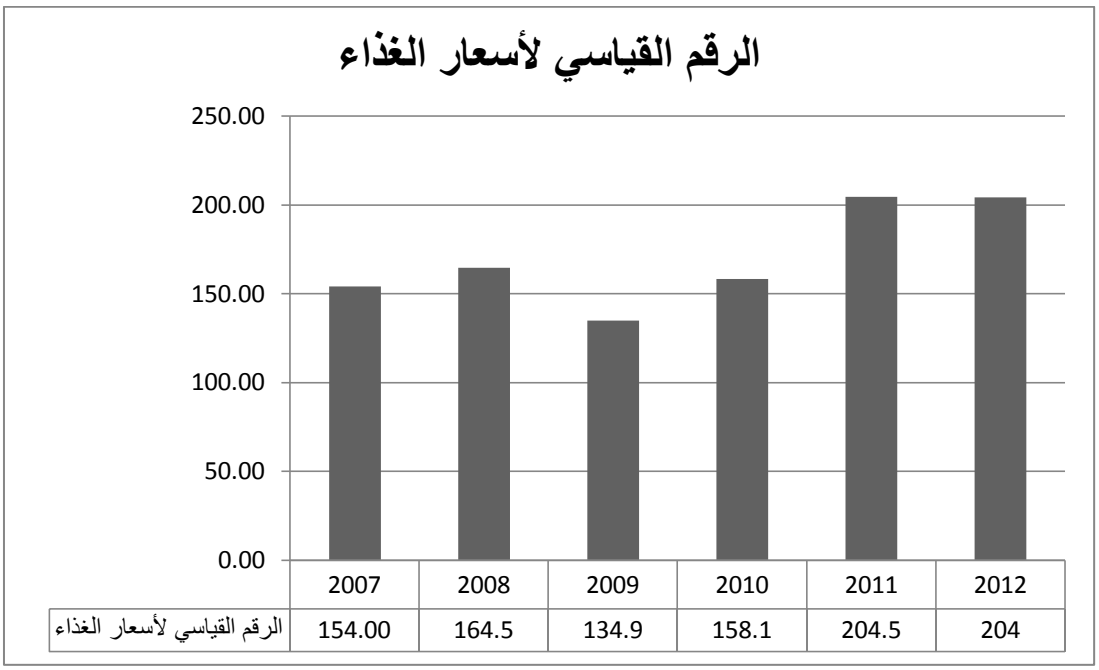

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، السودان، 2012، ص37.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 36.

و تشير الإحصاءات الدولية إلى أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية قد شهدت ارتفاعا كبيرا على مستوى العالم، فقد بلغت الأرقام القياسية لأسعار كل من مجموعة الحبوب (222 في المائة)، الزيوت النباتية (240 في المائة)، السكر (255 في المائة)، اللحوم (147 في المائة) خلال سنة 2011.[1]

الجدول رقم (05): الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية في العالم (سنة الأساس 2002-2004=100)

السلع الغذائية	2009	2010	2011
الحبوب	149	156	222
الزيوت النباتية	129	165	240
السكر	221	258	255
اللحوم	114	130	147
الالبان	121	171	201

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، مرجع سابق، ص37.

و يعود ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و خاصة تكاليف الوقود و الأسمدة الكيماوية و المبيدات بالإضافة إلى تكاليف اليد العاملة هذا من جهة، و من جهة أخرى يعود ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بسبب نقص المعروض منها كمحصلة للظروف المناخية غير المواتية في بعض المناطق الرئيسية، و استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية و تغير الأنماط الاستهلاكية، و قيام الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية برفع الدعم عن صادراتها أو حظر التصدير في بعض الحالات[2].

الفرع الثاني: مستويات دخول الأفراد

تتأثر كميات و أنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعوامل أخرى. و تشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2011 إلى أن معدل النمو في الدخل للدول العربية قدر بنحو 3 في المائة، في حين قدر على المستوى العالمي بنحو 1, 1 في المائة [3] ، أما على مستوى الجزائر فقد قدر الديوان الوطني للإحصاء معدل نمو الدخل بنحو 7,4 في المائة سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. و بلغ متوسط دخل الفرد 370 دولار أمريكي نتيجة للزيادات المطبقة سنة 2010، مع ارتفاع الدخل الوطني المتوسط المضمون من 165 دولار إلى 205 دولار.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 37.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 37.
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، نفس المرجع، ص 38.

الفرع الثالث: النمو السكاني و نمو الإنتاج الغذائي

يعد معدل النمو السكاني في الجزائر مرتفعا مقارنة بالمستوى العالمي، حيث بلغ سنة 2010 بنحو 2,04 في المائة مقارنة بـ 2,1 على المستوى العربي، و 1,2 في المائة على المستوى العالمي. حيث تعدى عدد السكان المقيمين في الجزائر عتبة 37 مليون نسمة سنة 2012. و يؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره على الطلب على السلع الغذائية، ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع فان زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب و خاصة على السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي صعوبة الحصول عليها.

و يعني نمو الإنتاج الغذائي زيادة المتاح من السلع الغذائية، مما ينعكس إيجابا على إمكانية الحصول على الغذاء، فقد سجل معدل نمو إنتاج الغذاء في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، و يبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980 ، زاد المعدل السنوي بحوالي 3 % بين 1981 و 1990 و بـ 3,2 % ما بين 1991 و 2000 و بـ 7,3 % ما بين 2001 و 2011. غير أن هذا التطور يخفي التغييرات الهامة من سنة إلى أخرى (- 7,4 % في 2008، + 31,5 % في 2009). في حين بلغ النمو السنوي نحو 9 % على المستوى العالمي خلال الفترة 2000-2010.

المطلب الثالث: استقرار الغذاء

يتمثل استقرار إمدادات الغذاء في استدامة و تواصل أبعاد إتاحة غذاء آمن و القدرة على الوصول إليه دون التعرض للتقلبات و الأزمات. و لضمان استقرار الغذاء يجب العمل على تنفيذ برامج البحث الزراعي و تطوير نظم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية.

الفرع الاول: المخزون الاستراتيجي الوطني

بعد بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة و ما سبقها من ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية و تناقص مخزوناتها العالمية، فانه من المتوقع أن تواجه دول العالم و من بينها الجزائر في المرحلة المقبلة واقعا عالميا جديدا ينبغي الاستعداد الاستراتيجي له خاصة في ضوء التطورات المتواترة عن أوضاع الغذاء عالميا.

و يمثل مجال تطوير سياسات و نظم المخزون الاستراتيجي للمحاصيل الأساسية و الواسعة الاستهلاك احد أهم الجوانب و الدعامات الأساسية و الإستراتيجية لجهود تحقيق الأمن الغذائي، و هذا في ظل ارتفاع أسعار المحاصيل و السلع الغذائية في السوق العالمية. و من هنا تبرز الحاجة الملحة لتوفير مخزونات إستراتيجية او مخزونات طوارئ لمجابهة التقلبات في الإنتاج العالمي.

إن مفهوم المخزون الاستراتيجي يمكن أن يتسع أيضا ليشمل المخاطر التي تنجم عن اعتبارات أخرى سياسية كاحتمالات إعلان الحرب و السلام أو حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الأمطار المدمرة، حالات الجفاف و حالات التعرض للآفات المدمرة[1].

تعد سياسة المخزون الاستراتيجي واحد من مجموعة السياسات الأساسية لضمان الأمن الغذائي على مستوى الوطن، وتمتلك الجزائر مخزونا سنويا من القمح بنوعيه الصلب واللين يصل إلى 1.5 مليون طن و هذا في عام 2007 و هذا بعدما أن كان حوالي 700.000 طن عام 2003 (أنظر الجدول رقم 06) ويستخدم هذا المخزون في حالتين، حالة الطوارئ وحالة توقف الإمدادات الغذائية وفي الأزمات.[2]

عادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي البلد لفترات زمنية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، وتهدف عملية التخزين بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على مستوى الأسعار. و تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات التي تعبر عن أوضاع الأمن الغذائي المتعلقة بالمعروض من السلع الغذائية و ما يطرأ عليها و إمكانيات البلد على توفيرها، و يتم مراقبة و متابعة هذا المخزون من طرف أجهزة الدولة .

الجدول رقم (06): حجم المخزون من القمح في الجزائر لفترة (2007/2003) الوحدة: الطن

السلعة	حجم المخزون عام 2003	حجم المخزون عام 2004	حجم المخزون عام 2005	حجم المخزون عام 2006	حجم المخزون عام 2007
القمح	700.000	800.000	900.000	1.200.000	1.500.000

المصدر: وردية وحيون، **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر** ، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011-2012، ص 36.

كما أن توفير مخزون استراتيجي من الغذاء يتطلب توفير موارد مالية و خبرة فنية و بناء قدرات متقدمة في إدارته, فالهدف من بناء مخزون استراتيجي من الحبوب و/أو السلع الغذائية الأخرى هو تأمين

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تطوير سياسات و نظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب و البذور الزيتية و الزيوت النباتية في الوطن العربي** جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010، ص 8.

[2] وردية وحيون: **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر**، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، 2011ـ2012، ص 36.

استقرار الاستهلاك لمواجهة التقلبات الحادة في الأسعار العالمية أو تقلبات الإنتاج المحلي، كما يستعمل أيضا كأداة اقتصادية تنظيمية لإحداث توازن بين العرض و الطلب أو تثبيت الأسعار.[1]

الفرع الثاني: الحركة في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية

شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعا في مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي، حيث أشارت تقديرات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة في ماي 2012 إلى الانخفاض الحاد في المخزونات العالمية من الحبوب بين عامي 2010 و 2011 بنحو 52 مليون طن و هذا نتيجة إنخفاض مستوى الإنتاج العالمي بحوالي 10 مليون طن و في المقابل ارتفع الطلب و الاستخدام بنحو 50 مليون طن، إلا أن هذا الانخفاض تراجع في الموسم 2011-2012 كما يوضحه الجدول رقم (07)[2].

كما أشار التقرير إلى استقرار معدل استهلاك الفرد العالمي من الحبوب في حدود 153,6 كغ/ سنة، و كذلك معدل استهلاك القمح في حدود 67,7 كغ/سنة.

الجدول رقم (07) :حجم المخزون العالمي من الحبوب و القمح، البذور الزيتية و السكر

الوحدة:مليون طن.

المواسم	الحبوب			القمح		
	الإنتاج	الإستخدام	المخزون	الإنتاج	الإستخدام	المخزون
2009-2010	2263.4	2226	552.4	682.6	659.8	200.9
2010-2011	2253.7	2275.4	500.6	655.6	664.1	188.2
2011-2012	2344.1	2324.7	515.2	700	690.7	195.3
المواسم	البذور الزيتية			السكر		
	الإنتاج	الإستخدام	المخزون	الإنتاج	الإستخدام	المخزون
2009-2010	456.7	168.7	27.8	156.7	162.6	61.3
2010-2011	468	176.7	30.7	165.1	163.7	60.3
2011-2012	450.9	185.3	27.4	172.8	167.4	65.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 41.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة تطوير سياسات و نظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب و البذور الزيتية و الزيوت النباتية في الوطن العربي** مرجع سابق، ص 9.

[2] FAO, **Perspectives de L'alimentation : Analyse des marchés mondiaux**, Division du commerce et des marchés de la FAO (EST), Mai 2012, p. 1.

و تشير التقديرات أيضا إلى انخفاض حاد في المخزون العالمي من البذور الزيتية بين عامي 2011 و 2012، حيث تناقص بنسبة بلغت نحو 10,7 في المائة، في المقابل تزايد المخزون العالمي من السكر في عام 2012 بنسبة قدرت بنحو 8,5 في المائة مقارنة بالعام 2011.

المطلب الرابع: الأبعاد التغذوية

يقاس تطور مستوى الأمن الغذائي من خلال توفر السعرات الحرارية لكل فرد في السنة، حيث كان يقدر معدل السعرات الحرارية المتوفرة للفترة ما بين 1990-1999 ب 2944 سعرة حرارية ليصل إلى 3700 سعرة حرارية في سنة 2007، و هو يفوق المعدل العالمي الأدنى الموصى به من طرف المنظمة العالمية للصحة و المقدر ب 2100 سعرة حرارية في السنة.[1]

الشكل رقم (05):توفر السعرات الحرارية /اليوم/فرد

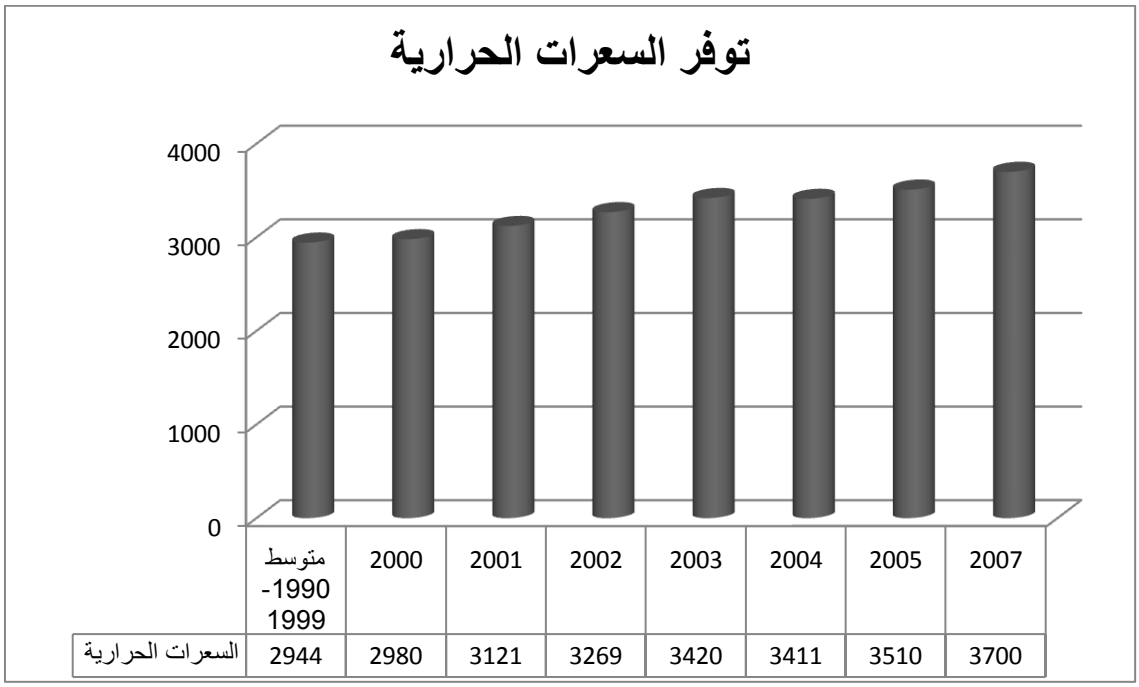

	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007
السعرات الحرارية	2944	2980	3121	3269	3420	3411	3510	3700

Source :Ministère Délégué au Développement Rural, **Rapport Sur Le Développement Rural Et Ses Perspectives**, Annexe 5 : Sécurité alimentaire des ménages, Août 2007, P 2.

و قد عرف تطور توفر السعرات الحرارية المستوردة منحى متصاعد، حيث كان يقدر خلال الفترة 1963-1969 بنحو 600 سعرة حرارية مستوردة ليقفز إلى حدود 1770 سعرة حرارية مستوردة خلال

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Le renouveau de l'économie agricole et le renouveau rural, Une question de souveraineté nationale**, Septembre 2008, p.13.

الفترة 2000-2005 ، و هو ما يمثل ما نسبته 48% من السعرات الحرارية المتوفرة اليومية، في حين أن الباقي مغطاة من طرف الإنتاج المحلي بنسبة 52 %[1].

يتمثل المتاح للاستهلاك في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضاف إليه كمية الواردات ناقصا كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة. و تشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 2011 أن كمية الغذاء المتاحة للاستهلاك في الجزائر تقدر بنحو 37,51 مليون طن، و بلغ متوسط نصيب الفرد 2850 غرام/ يوم أي ما يمثل حوالي 3362 سعرة حرارية، و يفوق هذا المعدل المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي و المقدر بنحو 2900 سعرة حرارية[2].

و يقدر متوسط نصيب الفرد الجزائري اليومي من البروتينات و الدهون بنحو 86,5 غرام و 75,9 غرام على التوالي، و هو أعلى بقليل من المتوسط العربي، حيث تشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد من البروتينات و الدهون قدر بحوالي 82,9 غرام و 73,6 غرام[3]. و توفر مصادر الغذاء النباتية للمستهلك نحو 84,7 في المائة من السعرات الحرارية، 73,3 في المائة من البروتين و 73,4 في المائة من الدهون. أما مصادر الغذاء الحيوانية توفر نحو 17 في المائة من السعرات الحرارية، و نحو 38 و 45 في المائة من البروتين و الدهون على التوالي.

و تعتبر الحبوب الوجبة الغذائية الأساسية للفرد الجزائري، حيث أن 45 % من الطاقة الغذائية المستهلكة مصدرها الحبوب، فما تحتويه هذه الأخيرة من طاقة يقدر بين 1340 و 1530 كيلو كالوري لكل 100 غرام منها، و غالبية هذه الطاقة مصدرها السكريات (و خاصة النشاء) التي تحتويها و التي تشكل بين 70 و 80% من وزنها الجاف (70 % بالنسبة للقمح،71 % بالنسبة للشعير و 72 % بالنسبة للذرة). أما البروتينات فنسبتها تختلف من نوع الحبوب إلى أخرى لكن القمح الصلب أغناها من هذا الجانب (15 % أي 15 غ/100 غ من القمح) و أفقرها الأرز 7,5%)، في حين أن نسبة الدسم فيها قليلة جدا (3,8 % في الذرة، 2,1 % في الشعير و 2 % في القمح)[4].

و تشير معطيات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء في تقريرها مؤشر الجوع العالمي لسنة 2012 أن نسبة السكان ناقصي التغذية في الجزائر تمثل 4 في المائة خلال الفترة 2005-2007، في حين انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن من 9,2 في المائة (1992-1998) إلى نحو 3 في المائة خلال الفترة 2004-2009، كما انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة سنة 2009 و بلغت نحو 3,2 في المائة مقارنة بسنة 1990 (6,1 في المائة). و شهد مؤشر الجوع تراجعا سنة 2011 و قدر بأقل

[1] Ministère Délégué au Développement Rural, **Rapport Sur Le Développement Rural Et Ses Perspectives**, Annexe 5 : Sécurité alimentaire des ménages, Août 2007, p. 2.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص 45.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، نفس المرجع ، ص 47.

[4] وردية وحيون، مرجع سابق ، ص 40.

من 5 (5>)، في حين قدر سنة 1990 بنحو 6,4 نقطة، و هذا ما يفسر تحسن المستوى الصحي و الغذائي للفرد الجزائري[1].

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام الحكومة الجزائرية لما لها من أبعاد اقتصادية، اجتماعية و سياسية. و لذلك فان رصد و متابعة و تحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من خلال تحليل محاور الأمن الغذائي الرئيسية ذات العلاقة بإتاحة الغذاء و إمكانية الحصول عليه و استقراره و أبعاده التغذوية، أصبحت من أولويات الدولة التي تبني عليها خطط عملها السنوية في إطار إستراتيجيتها للتنمية الزراعية المستدامة، و ذلك عن طريق توجيه المزيد من الجهود نحو تطوير قطاعات إنتاج السلع الغذائية بما يؤدي إلى تحسين واقع الأمن الغذائي.

و تمتلك الجزائر من الموارد الطبيعية و البشرية بالإضافة إلى الموارد المالية ما يؤهلها للنهوض بالقطاع الفلاحي، و تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع. و تعتبر الحبوب في الجزائر من المواد الإستراتيجية الواجب توفيرها بالنظر إلى معدلات الإستهلاك السنوية للفرد الجزائري، و يظهر ذلك من خلال المساحة المزروعة و المحصودة المخصصة سنويا لإنتاج الحبوب، كذلك حجم الواردات مما يضع البلاد في وضعية التبعية للخارج من أجل تلبية احتياجاتها من الحبوب. بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها في السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة من خلال وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

سنحاول في الفصل الموالي التركيز على البرامج المنتهجة لتحسين إنتاج الحبوب، و ذلك من خلال معاينة السياسات الفلاحية و موقع قطاع الحبوب فيها من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، نفس المرجع، ص 48.

الفصل الثاني

أثر السياسات الزراعية على تطوير شعبة الحبوب و تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد:

يواجه القطاع الزراعي في الجزائر عدة تحديات كبرى, و من أهمها نذكر[1]:

توفير السلع الغذائية للسكان في مقابل نمو ديمغرافي ذو وتيرة متزايدة، تحقيق مستوى دخل الفلاحين بما يضمن لهم حياة كريمة، الاندماج في الواقع الاقتصادي الوطني الذي يعرف عدة تحولات؛ المساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى المساهمة في امتصاص البطالة و دعم المنافسة على المستوى الدولي، و وضع كل من مكاسب الإنتاجية والمزايا النسبية التي تسمح بتحسين الميزان التجاري للمنتجات الزراعية.

و من اجل مجابهة هاته التحديات، يجب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الفلاحية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات القديمة و الحديثة للقطاع الفلاحي و أثار التبعية الغذائية للخارج و محاولة التقليص منها، شروط الحياة للوسط الريفي و السهر على تحسينها بالإضافة إلى إستخلاص الدروس من التجارب الزراعية في العالم و خاصة في الدول المتوسطية بالخصوص.

[1] Mesli mohammed Ilyes : **L'Agronome et la terre** , opcit, p 80.

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 2000

تعتبر السياسة الزراعية رؤية الدولة في تسيير القطاع الزراعي، و يختلف هذا المنظور من دولة إلى أخرى وفق اتجاهين متعاكسين : الأول قائم على حماية و تدخل الدولة في صياغة و توجيه جميع أنشطة الإنتاج، و تكون مصحوبة في معظم الأحيان بدعم مالي هام. أما الاتجاه الثاني يميل إلى تحرير القطاع الزراعي مع تخفيض نسبة الدعم المالي أو حتى انعدامه تماما[1]. و تختلف السياسات الزراعية المنتهجة من دولة إلى أخرى، و من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف و الواقع الاقتصادي و الاجتماعي.

و تمكن القراءة التسلسلية لمختلف مراحل السياسة الفلاحية المتعاقبة من فهم و تحليل العوامل التي ساعدت على نمو الإنتاج الفلاحي و تحديد المشاكل و المعوقات الأساسية للنهوض بالقطاع.

المطلب الأول: مراحل تطور السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 2000

الفرع الأول: مرحلة التسييرالذاتي و الثورة الزراعية:

لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الإستقلال، بالدولة إلى تركيز إهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد، التي ستصبح من الآن فصاعدا تسير ذاتيا وجماعيا من طرف العمال الفلاحيين السابقين الذين موهوا بطريقة عفوية إهمالها. لقد تم إدراك الأولوية المعطاة للقطاع المسير ذاتيا كضرورة إقتصادية بفعل أهمية رأس المال الذي كان يشكله هذا القطاع وكواجب تاريخي مبني على المساواة والعدالة الإجتماعية إتجاه العمال السابقين لدى المعمرين وعائلاتهم[2].

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف **1962** ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر **1963** بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو **22037** مزرعة بمساحة تقدر ب **2,4** مليون هكتار[3].

---

[1] Mesli mohammed Ilyes : **L'Agronome et la terre** , opcit, p 93.

[2] Mesli mohammed Ilyes : **L'Agronome et la terre** , Ibid, p 32.

[3] جرمولي مليكة: **السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها. دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر" بن يوسف بن خدة"، 2005. ص 31.

و جاءت مرحلة الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الإجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في **07/14 /1971** وشرع في تطبيقه في شهر جوان **1972**، و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:

" الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها "

و هو مبدأ سياسي و إجتماعي و اقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الإقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الإنتفاع بالأرض و الوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة[1].

و بموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة و البلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو **7000** تعاونية تقريبا.

أما القطاع الخاص يعتبر قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية و يحتل مساحة معتبرة، و ينقسم من ناحية التقنيات و الوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

- قطاع خاص تقليدي: يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- قطاع خاص حديث : يعتمد على التقنيات الحديثة، و الأساليب الزراعية المتطورة و يوظف الاستثمارات إعتمادا على الفائض الذي يحصل عليه.

وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة إلى السياسات المعتمدة من طرف الدولة مما جعله مهمشا نوعا ما، و بعد **1966** عملت الدولة على تدعيمه، و تقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، و كذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى للشعب، و بعد **1970** أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية إختفت المساعدات، و هذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الإهتمام من جديد و خاصة في المخطط الخماسي الثاني **(1985 – 1989)**، أثناء هذه الفترة، ظلت طرق تمويل القطاع الفلاحي، أساسا عمومية في شكل إعانات كان حجمها مرهون بشكل

[1] غربي فوزية: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008، ص 96.

ضيق لمستوى الإيرادات النفطية، وكان منحها محددا حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني[1].

أما بالنسبة لشعبة الحبوب و في إطار المخطط الثلاثي 1967-1969 ، تم إدراج مجموعة من التغييرات الجذرية مست الجانب الاجتماعي و الاقتصادي،إلا أن السياسة الزراعية الجزائرية و مكانة قطاع الحبوب فيها لم يتم تحديده و رسم معالمه إلى أن جاء المخطط الرباعي 1970- 1973، الذي من خلاله تم وضع تصور خاص بالقطاع الزراعي. الغاية منه تكثيف و زيادة الإنتاج بالاعتماد على التطور المسجل في القطاع الصناعي، هذا الأخير يضمن توفير الوسائل و العناصر الضرورية لعملية التكثيف الزراعي[2].

و ترتكز القواعد الأساسية لهذا المخطط أساسا على:

- الاهتمام و التركيز على إنتاج المواد المستهلكة محليا، فقط الخمور و بعض الفواكه كالتمور و الحمضيات يتم تصديرها؛
- تخفيض مساحة الأراضي المزروعة و حصر توسعها؛
- تكثيف الإنتاج بواسطة تخفيض مساحة الأراضي البور و إدخال استعمال أصناف variété البذور القمح اللين ذات الإنتاجية العالية ؛

و جاء المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ليؤكد هذا التوجه نحو تكثيف الإنتاج، حيث أعاد التركيز على التوجهات المنتهجة في المخطط السابق، مع التركيز على تعميم استعمال المكننة و الأسمدة الفلاحية. و هذا من خلال تسقيف أسعار الأسمدة و الآلات الزراعية، بالإضافة إلى رفع سعر إنتاج الحبوب و الحبوب الجافة[3].

هذه الجهود المبذولة في تطوير شعبة الحبوب و مكننتها لم تحقق الأهداف المنوطة بها، و هذا راجع بالأساس إلى مجموعة من الأسباب عديدة و متنوعة نذكر منها[4]:

- توقعات الاستثمار و الأموال المخصصة لمكننة القطاع الفلاحي: حيث عرفت تطبيق نسبي من خلال نسبة تحقيق الأهداف المسطرة مما صعب تجسيد المشروع

[1] Djenane Abdel-Madjid : **Reformes Economiques Et Agriculture En Algérie**, Thèse Doctorat, Institut Des Sciences Economiques, Université Ferhat Abbas, Setif, 1997, p. 161.

[2] Tounsi Mohammed : **Industrie céréalière et stratégie agro-alimentaire en Algérie**. In : Lerin F. (ed.). Céréales et produits céréaliers en Méditerranée. Montpellier : CIHEAM, 1986. p. 94-104 (Options Méditerranéennes : Série Etudes; n. 1986-II), p.98.

[3] Tounsi Mohammed , Ibid, p.99.

[4] Djermoun Abdelkader : **La production céréaliere en Algerie : Les principales caracteristiques**, Revue Nature et Technologie N°01, juin 2009, pp. 45-53, p 48.

- العوامل الطبيعية، التقنيات الحديثة المستعملة بالإضافة إلى الجانب التنظيمي و الهيكلي البشري و المالي، حيث لازمه التأخر في توفير لوازم الإنتاج المختلفة من بذور و أسمدة و غيرها ... ، صاحبه ضعف العمل الإرشادي.
- سياسة الأسعار المطبقة على الإنتاج كانت بمثابة عامل مثبط لزيادة الإنتاج، نظرا لعدم مواكبتها و تغطتها لتكلفة الإنتاج الحقيقية.

بالإضافة الى هذه الأسباب، فقد عرف القطاع الخاص التهميش، بالنظر إلى مجموعة الحوافز المقدمة للقطاع العام فقط.

الفرع الثاني: إعادة هيكلة القطاع الزراعي (1981- 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم **14** الصادر في **14** مارس **1981** المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة[1].

و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها :

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة .
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة .
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين .
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير و الري .

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية.

[1] جرمولي مليكة، مرجع سابق، ص45,

إلا أن عجز إصلاح سنة **1981** على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي و بقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق (ضعف الإنتاج و الإهمال ...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون (**87-19**) المؤرخ في **09/08 /1987** تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية و فردية ذلك بهدف:

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية .
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية و المنتجين في العمل .
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج و نتائج عمله.

و عليه تم إنشاء حوالي **27000** مستثمرة فلاحية جماعية و فردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة **1989** إلى نحو **29000** مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي **47506** مليون سنة **1993**، بمساحة تقدر ب **2** مليون هكتار و متوسط المستثمرة الجماعية هو **61,7** هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب**9,4** هكتار .

و انحصر دور الدولة هنا في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، و تحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية بالإضافة إلى التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

فمن خلال مرحلة 1980-1988 و التي عرفت تراجع دور الدولة و فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، و التي تميزت بعدة تغييرات في سياسة الحبوب المطبقة كإعادة هيكلة القطاع الزراعي العام، تحرير تجارة المواد الفلاحية بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص[1].

هذه التحولات لم تأثر في تطور إنتاج الحبوب ماعدا التطور الملاحظ في إنتاج مادة الشعير المرتبطة بتربية المواشي. و كنتيجة لهذه الوضعية، عرفت الواردات من الحبوب ارتفاعا هاما.

و يعتبر الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC منذ إنشائه في سنة 1962 المشرف الوحيد على جمع المحصول الوطني و كذلك المؤسسة الوحيدة المخولة لاستيراد الحبوب و تجميعها على مستوى المخازن و من ثم توزيعها. لكن ضعف وسائل التخزين و الطلب المتزايد على الحبوب أدى إلى منافسة المؤسسة الوطنية للدقيق و العجائن الغذائية SNSEMPAC في عملية التخزين و الاستيراد، و هذا من خلال توسيع قدرات التخزين عن طريق إنشاء شبكة من المخازن الإستراتيجية ، و الموجهة خصيصا للاستيراد و هذا عند انخفاض الأسعار العالمية.

[1] Tounsi Mohammed, op.cit., p.102.

و كنتيجة لسياسة إعادة الهيكلة المنتهجة خلال الفترة 1989-1995، تم تقسيم مهام SNSEMPAC و إنشاء ERIAD المؤسسة الجهوية للصناعات الغذائية و مشتقاتها و التي تأخذ على عاتقها عملية التحويل و التوزيع بالجملة، بالإضافة إلى ENIAL المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية و مهمتها ضمان استيراد المواد المصنعة على حساب الدولة[1]. في حين بقي الديوان المهني للحبوب OAIC تحت وصاية وزارة الفلاحة.

الفرع الثالث:الإصلاح الزراعي (1990-1999)

جاءت إصلاحات **1990** محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون **1990**، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون **1987**، وذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة مالكها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

إذ كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تتطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير و حق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى... إلخ .

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام **1965**، و لقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا إذ بدخول عام **1990** جاء قانون النقد و القرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي و المالي و النقدي في مرحلة التخطيط المركزي، و ما انجر عنها من أثار سلبية تتنافى و روح المبادرة و التحفيز .

فنظام النقد و القرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد و القرض و إيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية و المالية القائمة بالإقراض، و في هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، و إبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل و القروض.

منذ مطلع التسعينات 1990 و تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي، لم يعرف إنتاج الحبوب الزيادة المتوقعة و لم تصاحب الزيادة المقدمة من طرف الدولة في سعر إنتاج الحبوب، و هذا نتيجة ارتفاع سعر مدخلات

[1] ADLI Zoheir : **Le Processus Des Reformes Economique En Algérie- Impact Sur Les Performances Des Entreprises Publiques De Transformation De La Filière blé : Cas De L'ERIAD D'Alger 1983-2000**, Thèse de doctorat, Faculté Des Sciences Economique Et De Gestion, Alger, 2002, P.182

الإنتاج في الأسواق العالمية صاحبه انخفاض سعر العملة الوطنية، بالإضافة إلى تأثير العوامل المناخية، بالرغم من إنشاء الصندوق الوطني للحماية من الكوارث الطبيعية سنة 1990 [1] .

و عرفت سياسة الحبوب خلال فترة 1996-2000 توجيه إعانات الدولة أكثر إلى المنتجين من خلال الإبقاء على سياسة سعر إنتاج الحبوب بالنسبة لمادة القمح فقط، كما تراجعت سياسة القروض و الإستثمار و هذا راجع إلى الوضعية المالية للدولة.

كما عرف قطاع إنتاج الحبوب مجموعة من الحوافز من طرف الهيئات العمومية و الرامية إلى رفع الإنتاج الوطني، من خلال وضع برنامج تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات القدرات الإنتاجية ،و الذي يمتد على مساحة 1,2 مليون هكتار و المدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، و انطلق تجسيده سنة 1998 ، و يرمي إلى تحفيز الفلاحين على طريق تقديم مكافئات على نسبة المردودية المحققة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفوائد على القروض من اجل اقتناء الآلات و المعدات الفلاحية و تنظيم القروض بين الفلاحين و تعاونيات الحبوب و البقول الجافة من أجل حيازة المدخلات الصناعية[2].

المطلب الثاني: تطور شعبة الحبوب منذ 1962 إلى غاية سنة 2000

تحتل الزراعة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، حيث كانت توفر ما يقارب 80 بالمائة من مجموع الصادرات. و يشكل إنتاج الحبوب ما يقارب 23 بالمائة من الإنتاج الزراعي ككل، و تمارس على نطاق واسع من الأراضي الصالحة للزراعة و بطرق تقليدية. و تجدر الإشارة أن خصوبة معظم الأراضي المزروعة حبوبا عرفت تدهورا.

كما أن إستعمال وسائل إنتاج جديدة تماشيا مع وضع مشروع التسيير الذاتي، لم يحقق الأهداف المرجوة في قطاع الحبوب. ففي القطاع العمومي، الحث على زيادة استعمال الأسمدة لم يحقق الزيادة في الإنتاج و المردودية، أما القطاع الخاص فواصل ممارسة زراعة الحبوب الموسعة.

الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب ما قبل سنة 2000

تتسم زراعة الحبوب في الجزائر بطابعها التوسعي، حيث تشكل المساحة المخصصة للحبوب سنويا ما يقارب 80 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة، و تشكل الدورة الزراعية العادية حبوب / بور السائدة منذ عقود، حيث 40 إلى 50 في المائة تزرع سنويا حبوب في حين 30 إلى 40 في المائة تترك سنويا بورا[3].

[1] Djermoun Abdelkader, op.cit., p.49.
[2] Djermoun Abdelkader, Ibid, p.50.
[3] Chehat Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie,** Agri.Med, rapport annuel 2006, CIHEAM, pp. 87-116, p91.

و عرفت المساحة المزروعة حبوب تطورا منذ الفترة 1962-1967 حيث قدرت بنحو 2,92 مليون هكتار لتبلغ حوالي 3,89 مليون هكتار كمعدل للفترة 1992-1997، بزيادة قدرت بنحو 0,97 مليون هكتار.

الجدول رقم (08): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1965-2000 (الوحدة:1000 طن)

السنوات	القمح	الشعير	الخرطال	الذرة	المجموع
1965-66	630	130	7	3,4	770
1966-67	1266	340	26	4,2	1636
1967-68	1534	538	41	6,7	2120
1968-69	1326	466	44	6,2	1842
1969-70	1435	571	42	6,4	2054
1970-71	1317	372	38	5,1	1733
1971-72	1656	644	54	4,7	2359
1972-73	1158	374	53	5,3	1590
1973-74	1091	331	50	4,3	1477
1974-75	1848	743	80	6,7	2677
1975-76	1630	589	89	2,8	2310
1976-77	827	260	50	2,0	1139
1977-78	1083	397	56	1,0	1537
1978-79	1080	457	80	0,9	1618
1979-80	1511	794	110	1,5	2417
1980-81	1218	525	86	2,3	1831
1981-82	977	483	60	1,4	1522
1982-83	790	447	49	2,8	1289
1983-84	886	503	64	5,3	1459
1984-85	1478	1330	108	1,3	2917
1985-86	1229	1083	89	1,4	2402
1986-87	1175	820	68	2,1	2065
1987-88	614	390	30	2,0	1036
1988-89	1152	790	60	2,4	2004
1989-90	750	833	41	0,2	1625
1990-91	1869	1810	128	0,5	3808
1991-92	1837	1398	93	0,7	3329
1992-93	1017	408	27	0,2	1452
1993-94	714	234	15	0,2	963
1994-95	1500	585	53	0,4	2138
1995-96	2983	1800	117	0,4	4900
1996-97	662	191	17	0,3	869
1997-98	2280	700	45	0,3	3025
1998-99	1470	510	40	0,5	2021
1999-00	760	163	9	1,6	934

المصدر: Chehat Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie,** Agri.Med, rapport annuel 2006,CIHEAM, pp. 87-116, p 91.

و قدر معدل إنتاج الحبوب للفترة 1965-2000 بنحو 2 مليون طن، و بلغ معدل نمو إنتاج الحبوب السنوي 0,21 في المائة و هو يمثل معدل نمو ضعيف مقارنة بدول الجوار كالمغرب و تونس. و تحتل إنتاج مادة القمح المرتبة الأولى بنسبة 67 في المائة، و يليها إنتاج الشعير بنسبة 30 في المائة، و يشكل إنتاجهما معا ما يقارب 97 في المائة من مجموع إنتاج الحبوب[1].

من خلال معاينة تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1965-2000، نلاحظ تذبذب في الإنتاج تميز بين الارتفاع و الانخفاض، و كذلك عدم الانتظام من حيث الكمية و هذا نتيجة للسياسات الفلاحية المطبقة التي تميزت بعدم وضوح معالمها و أهدافها، بالإضافة إلى أنها عرفت عدة إصلاحات و تحولات دون إهمال تأثير العوامل المناخية[2].

حيث عرف نمو إنتاج الحبوب تسجيل أرقام قياسية خلال سنوات ليسجل بعدها انخفاضا في السنوات التي تليها، فقد قدر معدل الإنتاج للعشرية 1960-1960 بنحو 17,5 مليون قنطار ليسجل خلال العشرية الموالية 1970-1979 ارتفاعا حيث بلغ 18,1 مليون قنطار بنسبة نمو قدرت بنحو 103% ثم يعود إلى الانخفاض إلى نحو 17,8 مليون قنطار خلال العشرية 1980-1989.

الشكل رقم (06): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1965-2000

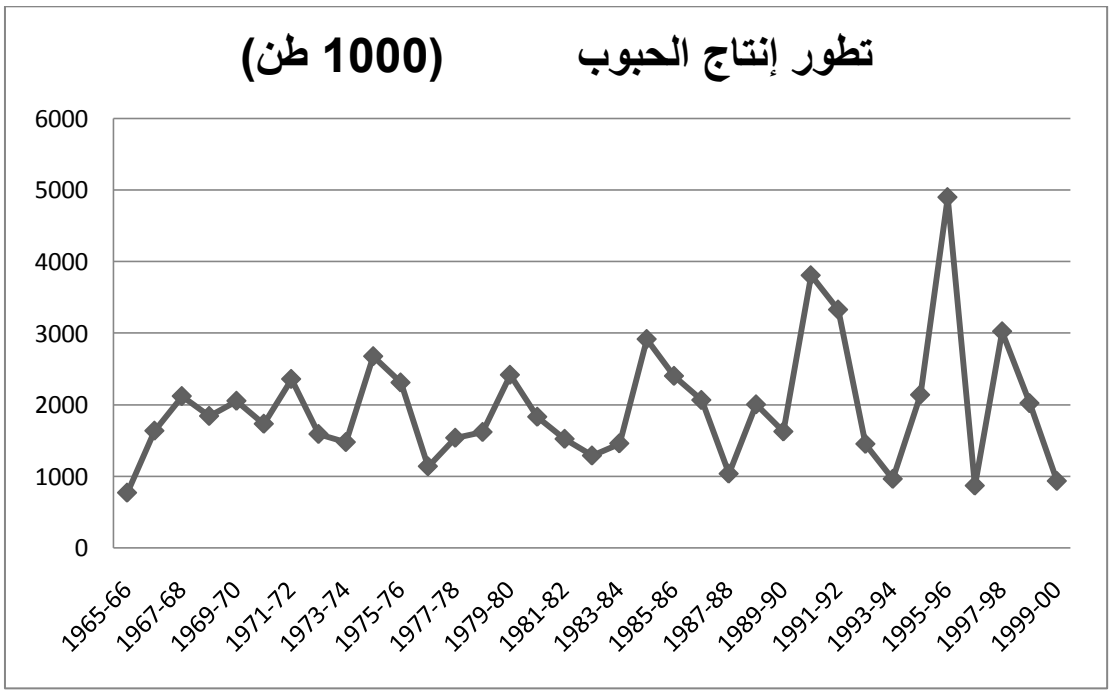

المصدر:تم إعداد الشكل إعتمادا على معطيات الجدول رقم (08).

[1] Chehat Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie**, op.cit., p. 92.

[2] غربي فوزية: **واقع إنتاج الحبوب في الجزائر**مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، 2004، ص ص 259-271، ص 261.

و قد سجل إنتاج الحبوب رقما قياسيا خلال الموسم 1974-1975 و قدر بنحو 26,7 مليون قنطار بنسبة نمو بلغت 181% مقارنة بالموسم 1973-1974، لينخفض الإنتاج في الموسم 1976-1977 ليسجل 11,4 مليون قنطار فقط، كما عرفت فترة الثمانينات تذبذبا كبيرا في الإنتاج بين الزيادة و النقصان [1]، فبعد أن حقق الإنتاج رقما قياسيا خلال الموسم 1984-1985 بتسجيل نحو 29,2 مليون قنطار ، انخفض خلال المواسم الموالية ليبلغ أدنى مستوى خلال الموسم 1987- 1988 و يسجل 10,4 مليون قنطار، ليتحسن الإنتاج في موسم 1988- 1989 حيث بلغ 20 مليون قنطار.

و يعتبر التذبذب في الإنتاج السمة السائدة التي تميز إنتاج الحبوب في الجزائر، و هي تتكرر باستمرار [2]. فقد سجل إنتاج الموسم 1995-1996 المستوى الأعلى خلال الفترة 1965-2000 بإنتاج بلغ 49 مليون قنطار، لينخفض و يسجل ثاني أدنى مستوى لنفس الفترة بإنتاج بلغ 8,7 مليون قنطار خلال الموسم 1996-1997الموالي، في حين سجل أدنى مستوى إنتاج بنحو 7,7 مليون قنطار خلال الموسم 1965-1966، ليعود ليرتفع الإنتاج خلال الموسم 1997-1998 إلى حدود 30 مليون قنطار. و تعتبر الظروف المناخية الغير الملائمة السبب الرئيسي في هذا التذبذب، نتيجة اعتماد زراعة الحبوب في الجزائر على الأمطار بالإضافة إلى تأثير موجات الجفاف و البرد و الأعاصير.

الجدول رقم (09): تطور إنتاج الحبوب حسب النوع

(الوحدة: 1000 طن)

الفترة	القمح الصلب	نسبة القمح الصلب %	القمح اللين	نسبة القمح اللين %	الشعير	نسبة الشعير %	المجموع
1962-67	896	58.30%	278	18.09%	363	23.62%	1537
1967-72	908	46.04%	546	27.69%	518	26.27%	1972
1972-77	824	46.55%	487	27.51%	459	25.93%	1770
1977-82	748	43.87%	427	25.04%	531	31.14%	1705
1982-87	720	36.96%	391	20.07%	836	42.92%	1948
1987-92	884	38.62%	360	15.73%	1044	45.61%	2289
1992-97	1141	49.42%	412	17.84%	756	32.74%	2309
1997-02	922	49.09%	530	28.22%	426	22.68%	1878
المتوسط	880	45.69%	429	22.27%	617	32.04%	1926

المصدر: Chehat Fouad,opcit, p93.

من خلال معاينة تطور معدلات الإنتاج لفترة الخمس السنوات، نلاحظ تراجع حصة إنتاج القمح الصلب، حيث فاقت حصة إنتاجه خلال الخماسي 1962-1967 نصف الإنتاج الإجمالي للحبوب بنسبة بلغت 58,3 % لتنخفض خلال عشريتين إلى نحو 37 % خلال الخماسي 1982-1987. هذا التراجع في حصة إنتاج

[1] غربي فوزية: **واقع إنتاج الحبوب في الجزائر**مرجع سابق، ص263.

[2] غربي فوزية: **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010،ص 154.

القمح الصلب صاحبه إنخفاض كذلك في كمية القمح الصلب المحصودة حيث قدرت خلال الفترة 1962-1967 بنحو 9 ملايين قنطار لتنخفض إلى نحو 7,2 مليون قنطار خلال الخماسي 1982-1987. و يرجع ذلك إلى تراجع مساحة القمح الصلب المزروعة خاصة في مستثمرات القطاع الخاص [1]، و توجهها نحو زيادة إنتاج الشعير. حيث عرفت حصة إنتاجه تطورا من 23,6 % خلال الخماسي 1962-1967 لتبلغ حوالي 45,6% خلال الخماسي 1987-1992، حيث ارتفع إنتاج الشعير من نحو 3,6 مليون قنطار خلال الفترة 1962-1967 ليحقق إنتاج أكثر من 10 مليون قنطار خلال الخماسي 1987-1992 بمعدل نمو قدر بنحو 187%.

الجدول رقم (10): تطور أسعار الحبوب المطبقة على الإنتاج (الوحدة:دج/قنطار)

الفترة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
1963-1967	50	40.65	32.2
1968-1971	53	44	31.7
1973	54	48	31.7
1974	63.78	58.5	40.7
1975	75.78	68.5	49.7
1976	86	78	55
1977	100	90	60
1978	120	110	80
1979-1980	125	115	80
1981-1982	140	130	80
1983-1984	160	150	100
1985	200	190	140
1986-1987	220	210	155
1988	270	220	170
1989	320	250	190
1990	420	280	230
1991	460	320	230
1992-1993	1025	910	470

[1] Chehat Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie**, op.cit., p 94.

1994	1025	910	600
1995-2000	1900	1700	1000

المصدر: Chehat Fouad,opcit, p100.

و كنتيجة للإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي سنة 1987 و تغيير سياسة الأسعار المطبقة على إنتاج الحبوب، و التي تميزت بإعطاء الأفضلية لإنتاج القمح بنوعيه الصلب و اللين على حساب إنتاج الشعير[1]،حيث تضاعف سعر إنتاج القمح الصلب بسبعة مرات ليصل إلى 1900 دج/ قنطار إبتداءا من سنة 1995 و بلغ سعر إنتاج القمح اللين نحو 1700 دج/ قنطار، و نحو 1000 دج/ قنطار بالنسبة لإنتاج الشعير. حيث استعاد إنتاج القمح الصلب مكانته و ارتفعت المساحة المزروعة قمحا من نحو 35,6% من مجمل المساحة المزروعة حبوبا خلال الخماسي 1987-1992 لتبلغ حوالي 43,8% خلال الخماسي الموالي، و صاحبه نمو الإنتاج كذلك حيث انتقل من نحو 8,8 مليون قنطار خلال الخماسي 1987-1992 ليسجل إنتاج أكثر من 11 مليون قنطار خلال الخماسي الموالي 1992-1997.

الفرع الثاني: تطور مردودية الحبوب

تعرف إنتاجية مختلف محاصيل الحبوب التذبذب و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، بالإضافة تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة، و تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية، حيث نجد أن الإنتاجية في المملكة العربية السعودية بلغت سنة 1999 ما يقارب 46 قنطار في الهكتار، وفي مصر بلغت 63 قنطار في الهكتار، أما في تونس فقدرت بنحو 13,9 قنطار في الهكتار في حين أنها لم تتعدى 10,7 قنطار في الهكتار خلال نفس السنة.[2]

الجدول رقم (11): تطور إنتاجية الحبوب حسب الأصناف (الوحدة:قنطار/ هكتار)

السنة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	المعدل
1988 / 89	7.5	7.3	8.1	7.6
1989 / 90	7.6	6.1	6.4	6.7
1990 / 91	11.6	10.9	10.8	11.1
1991 / 92	9	9.5	10.1	9.5
1992 / 93	6.3	7.8	8.2	7.4
1993 / 94	6.5	7.3	8.2	7.3
1994 / 95	7.1	6.2	10.1	7.8
1995 / 96	14	13.7	12.8	13.5

[1] Chehat Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie**, op.cit., p 95.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان،2001، ص 51.

7.9	7.7	8.8	7.2	**1996 / 97**
8.4	8.8	9	7.5	**1997 / 98**
10.9	10.1	11.8	10.9	**1998 / 99**
8.7	8.9	9.7	7.6	**1999 / 00**

المصدر: Chehat Fouad, opcit, p

و نلاحظ من بيانات الجدول رقم (11) أن إنتاجية كل أصناف الحبوب تتسم بالتذبذب من عام لآخر، و تميل إلى الانخفاض حيث بلغت أدنى مستوى لها خلال العام 1990 و بلغت نحو 6,7 قنطار في الهكتار لتقفز الى حدود 11,1 قنطار في الهكتار خلال الموسم الموالي، بينما سجل عام 1996 أعلى مستوى بنحو 13,5 قنطار في الهكتار.

و اللافت أن هذا التذبذب لا يعود فقط إلى الظروف المناخية، ففي الأعوام المواتية من حيث المناخ الملائم، و خصوصا فيما يتعلق بكمية الأمطار المتساقطة، بحيث نجد أن هناك مستثمرات زراعية تحقق حوالي 40 قنطارا في الهكتار من القمح في حين توجد أخرى مجاورة لها حققت فقط 8 قنطارا في الهكتار. و حينما تكون الأعوام غير ملائمة من حيث سقوط الأمطار نجد أن هنالك مستثمرات زراعية تسجل مردودية ضعيفة لكن في المقابل توجد مستثمرات أخرى محايدة لها حققت مردودية تصل إلى 15 قنطارا في الهكتار. و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية و طرق استخدام الأسمدة الكيميائية[1].

و تبين المعطيات المتوفرة (أنظر الملحق رقم (01): الجدول رقم (01 و 02)) أن استعمال الأسمدة عرف انخفاضا سريعا خلال الفترة 1986-1995 انتقل من نحو 600000 طن إلى اقل من 178000طن، و يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق نتيجة تخلي الدولة عن الدعم بعد إصلاحات سنة 1987، حيث تضاعف سعر الطن الواحد بحوالي 18 مرة ليبلغ 2889 دينار جزائري للطن سنة 1996 مقابل 163 دينار للطن سنة 1991[2].

كذلك تراجع إقتناء المعدات الفلاحية كالجرارات و الحاصدات، حيث بلغ فقط 30 حاصدة مقتناة سنة 1995 و 47 ألة سنة 1999، أما اقتناء الجرارات فقد عرف تراجعا كبيرا من نحو 6837 سنة 1991 ليبلغ سنة 1999 نحو 1008 جرار. ففي مدة عشر سنوات فقط تضاعف سعر الجرار بنحو 14 مرة ، أما

[1] Mesli Mohammed Ilyes**,** **Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne**, Édition Dehleb, Alger, 1996, p.178.
[2] Conseil National Economique et Social, **Stratégie de Développement de L'Agriculture**, DESMS, Janvier 2003, p.47.

سعر الآلة الحاصدة فتضاعف 13 مرة، و في المقابل لم يعرف سعر المواد الزراعية ارتفاعا كبيرا[1]. أنظر الملحق رقم (01): الجدول رقم (03 و 04))

و أمام هذا التذبذب في الإنتاج و في معدل المردودية، فقد أصبح السعي من اجل زيادة إنتاج و إنتاجية الحبوب التي تعتبر من المحاصيل الإستراتيجية ضرورة ملحة،و ذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية عن طريق اللجوء نحو الاستيراد و بالتالي التبعية للخارج.

الفرع الثالث: تطور واردات الحبوب

إن تزايد عدد السكان و بالتالي الاحتياجات الغذائية في مقابل ضعف و استقرار الإنتاج الوطني من الحبوب يفرض اللجوء إلى الاستيراد لتغطية النقص و خاصة في مادة القمح كضرورة حتمية، مما يكلف الخزينة العمومية مبالغ كبيرة خاصة مع تغير وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

و تعد الجزائر من ضمن العشر دول الأولى المستوردة للقمح عالميا، حيث أنها تحتل في غالبية الأحوال المرتبة الخامسة إلى السابعة من حيث الكمية المستوردة من القمح بنوعيه [2]. و يقدر معدل الكمية المستوردة من الحبوب خلال الفترة 1966-2000 بنحو 3,6 مليون طن، و يمثل استيراد القمح ما يفوق نسبة 78%، حيث بلغ معدل استيراده خلال نفس الفترة بنحو 2,9 مليون طن، أما مادة الشعير فلم تتجاوز نسبة 7 % من إجمالي الواردات من الحبوب.

عرفت فترة السبعينات ارتفاع حجم الواردات من الحبوب، فقد تضاعف حجمها ثلاثة مرات لتبلغ حوالي 3,1 مليون طن خلال الموسم 1977-1978، أما في فترة الثمانينات فقد واصلت بنفس مستوى النمو لتبلغ أعلى مستوى لها خلال الفترة 1966-2000 و تسجل رقما قياسيا قدر بنحو 8,1 مليون طن سنة 1989. في حين عرفت فترة التسعينات تذبذبا في كمية الحبوب المستوردة و هذا حسب مستوى الإنتاج المحلي.

و في مقابل ارتفاع و تذبذب واردات الحبوب انخفض مستوى التغطية من الإنتاج الوطني للحبوب و ارتفاع مستوى الفجوة. فقد عرف مستوى التغطية بواسطة الإنتاج المحلي ارتفاعا خلال الفترة 1966-1970 ليبلغ أعلى معدل سنة 1970 بنسبة 85,3% ليسجل بعدها انخفاضا حادا ليصل إلى حدود 33% سنة 1978. و قد سجل سنة 1994و 1997 أدنى مستويين قدر بنحو 11,6% و 12,8% على التوالي و هذا نتيجة ضعف الإنتاج الوطني المسجل و هذا راجع إلى الجفاف.

و تحتل مادة القمح بنوعيه المرتبة الأولى في حجم الواردات من الحبوب، و خاصة القمح الصلب، فقد كانت تشكل أكثر من 90% من إجمالي واردات الحبوب خلال الفترة 1966-1976، حيث بلغت كمية

[1] Conseil National Economique et Social, opcit, p.49.

[2] وردية وحيون، مرجع سابق، ص90.

القمح المستورد سنة 1969 نسبة 98,3% من مجموع الحبوب. لتنخفض بعدها إلى حدود 70% كأدنى مستوى و هذا نتيجة زيادة الطلب عليه و ضعف الإنتاج الوطني[1] كما سبق الإشارة إليه.

الجدول رقم (12): تطور الواردات من الحبوب خلال الفترة 1966-2000 (الوحدة:1000طن)

السنوات	القمح	الشعير	الخرطال	الذرة	المجموع
1966	775	40	9,7	2	827
1967	718	40	4,9	11	774
1968	704	30	0,0	4	738
1969	447	0	0,0	8	455
1970	343	0	0,0	12	355
1971	728	21	0,0	11	759
1972	1169	71	0,0	37	1277
1973	798	12	0,0	34	844
1974	1706	87	0,0	17	1810
1975	1577	49	6,4	28	1661
1976	1684	67	3,7	95	1849
1977	1803	131	0,5	161	2096
1978	2410	520	5,1	187	3122
1979	2419	342	34,4	168	2964
1980	3001	269	8,5	107	3385
1981	2318	104	4,6	276	2702
1982	3229	465	9,6	373	4077
1983	3053	373	11,2	305	3742
1984	2940	614	17,3	519	4091
1985	4038	535	8,3	664	5245
1986	3654	0	0,0	918	4573
1987	2941	54	0,0	847	3841
1988	3857	572	0,0	913	5342
1989	6056	557	78,0	1448	8139
1990	3604	283	134,1	988	5009
1991	3637	45	12,3	831	4525
1992	4037	110	3,7	991	5141
1993	4244	500	5,7	1155	5904
1994	5263	667	25,5	1378	7333
1995	5069	155	0,0	895	6119
1996	3200	0	0,0	731	3931
1997	4869	220	0,1	845	5934
1998	3959	560	0,0	952	5471
1999	4383	659	3,9	1100	6146
2000	5373	570	8,9	1482	7434

المصدر: Chehat Fouad, opcit, p 104.

[1] Kellou Rym : **Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportation pour les céréaliers français dans le cadre du pôle de compétitivité Quali-Méditerranée. Le cas des coopératives Sud Céréales, Groupe coopératif Occitan et Audecoop**, Montpellier : CIHEAM-IAMM, 2008, (Master of Science, IAMM, 2008, Série Thèses & Masters n°93), p50.

و قدر معدل استيراد القمح خلال العشرية 1990-1999 بنحو 4,3 مليون طن في مقابل 3,5 مليون طن خلال العشرية 1980-1989. و تمثل كل من كندا، فرنسا، ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية أكبر ممولي السوق الوطنية من القمح بنوعيه الصلب و اللين، حيث تسيطر على 87% من حجم الواردات من القمح، إذ تغطي كندا من احتياجات القمح بنحو 38% من الواردات الكلية متبوعة بفرنسا بنحو 13,8% و ألمانيا 11,7%[1].

و يلعب الديوان الجزائري المهني للحبوب و الذي أنشا سنة 1962 دورا كبيرا في عملية استيراد الحبوب بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى عملية التخزين و التوزيع. حيث كان يحتكر سوق الحبوب خلال الفترة 1962-1996. و بعد توقيع الجزائر على المعاهدة الدولية لتجارة الحبوب و معاهدة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كذلك في إطار سلسلة الإصلاحات المنتهجة منذ 1987-1988 الرامية إلى التوجه نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية والداخلية، عرف قطاع الحبوب تحرير عملية الاستيراد منذ سنة 1996، حيث ظهر بعض الخواص و المستثمرين في هذا الميدان مع ضرورة الحصول على ترخيص من الديوان الجزائري المهني للحبوب و احترام معايير الجودة و الأسعار المطبقة[2].

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2008/2000)

بعد المرحلة العسيرة التي شهدها الاقتصاد الجزائري، و بفضل الجهود المبذولة تمكنت الجزائر من الخروج من أزمتها، كما تمكنت أيضا من إعادة توازناتها الكبرى و تجاوز العجز الذي عانت منه الميزانية و الذي بلغ سنة 1993 نسبة 9 %، لتتمكن من تحقيق فائض في عام 1996 قدره 3 %، و بلغ سنة 2003 إلى نحو 6,7 %.

و كنتيجة لهذه الوضعية و تحسن الوضع المالي، عرف القطاع الفلاحي نوعا من الاهتمام بعد المعاناة التي عاشها القطاع لفترة طويلة من الزمن، و ذلك عن طريق وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة المباشر في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[3]

حيث أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

المطلب الأول: الإطار العام للمخطط الوطني للتنمية لفلاحية

[1] Kellou Rym, op.cit., p.50.
[2] Chehat Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie**, op.cit., p 107-109.
[3] جرمولي مليكة، مرجع سابق، ص 105-106.

الفرع الأول: أسس و أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغ ذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة . و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

و انطلق في تجسيد هذا المخطط بعد المنشور الوزاري رقم 322 المؤرخ في 18 جويلية 2000، حيث اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية. توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين، بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد[1].

و تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR**.

مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حددت أهداف أوسع أكثر لتعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة و حماية البيئة. كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب. فقد تم إيلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع إعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا، الجبال)[2].

تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة. إذ يجب أن تكون ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا.

و بعد انتخابات شهر ماي 2002، أصبحت وزارة الفلاحة و الصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعين وزير منتدب للتنمية الريفية. كانت المرة الأولى التي تم تأسيس سلطة بهذا المستوى في وزارة مكلفة بالفلاحة لوضع تصور وتنفيذ سياسة وأدوات خاصة للتنمية الريفية. كان منتظرا من إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة الذي أعدها الوزير المنتدب للتنمية الريفية بداية 2004 ترقية إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم. كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة

[1] وحيون وردية، مرجع سابق، ص 12.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**، الطبعة الرسمية، بئر مراد رايس، الجزائر، 2012، ص 4.

علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية[1].

و تتمحور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة حول:

- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم؛
- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة؛
- تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الأقاليم؛
- الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق الأعمال.

تمثل تنفيذ هذه الإستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك بشدة اكبر السكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج[2].

الفرع الثاني: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور رئيسية وهي:

- ✓ إنتاج و إنتاجية الفروع المختلفة و التي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية؛
- ✓ تكييف الأنظمة الزراعية؛
- ✓ دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و استصلاح الأراضي في الجنوب؛
- ✓ توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء النباتي في شمال البلاد من 11% إلى 14%[3].

و من أجل بلوغ هذه الأهداف، تم تسطير تسعة برامج مقسمة كمايلي:

أربعة برامج موجهة لتسوية و عصرنة المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي و هي[4]

1. برنامج تكييف أنظمة الإنتاج (التحويل).
2. برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية في مختلف الشعب.
3. برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (تكييف، تحويل، تخزين و تسويق الإنتاج الفلاحي...).
4. برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

---

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق**مرجع سابق، ص4.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق**نفس المرجع، ص4.

[3] جرمولي مليكة، مرجع سابق، ص107.

[4] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : مذكرة تتعلق بمتابعة و تقويم برامج التنمية الفلاحية و الريفية** منشور وزاري مشترك رقم 221، جويلية 2002، ص.2 .

- خمسة برامج تهدف إلى المحافظة على المناطق الطبيعية و تطويرها و كذا إنشاء مناصب عمل و هي:

1. البرنامج الوطني للتشجير.
2. برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب.
3. برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
4. برنامج تطوير مناطق الرعي و مناطق الهضاب العليا و حماية السهوب .
5. برنامج حماية و صيانة و تطوير الواحات.

و يتم تنفيذ كل هذه البرامج المذكورة بإتباع التدابير و الأشغال التالية[1]:

- فيما يتعلق بتطوير الإنتاج و الإنتاجية، فهذا من اجل تقليص تكاليف استيراد المواد الغذائية بتدعيم الإنتاج الوطني. و تقوم المزارع النموذجية بتكثيف استعمال المدخلات الفلاحية المتعلقة بالبذور، و الشتلات، و الأسمدة،...الخ، و تطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة. و تمنح الأهمية للمنتوجات التي تمتلك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتوج يواجه المنافسة في الخارج، أي قابلا للتصدير.

  و تم إدخال بعض التغييرات على نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ليكون أكثر بساطة و شفافية و مرونة و سرعة ليتمكن المستفيدون من الحصول على الدعم في أحسن الظروف ليتمكنوا من تحقيق الأهداف المنتظرة.

- فيما يتعلق بتكييف أنظمة الإنتاج،و يعرف أيضا بإعادة ملائمة أنظمة الإنتاجية و التحويل، حيث تعتبر المستثمرة الفلاحية ميدان النشاط لهذا البرنامج الذي يعتمد في تنفيذه على نظام دعم ملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين.

  وتتمحور مجالات النشاطات في دراسة أنظمة الإنتاج و تكييف وضعية الأنواع الجديدة من المنتوجات، تقسيم المناطق حسب نوع التربة و الفلاحة المناسبة لها و كذلك المناخ، كذلك تنمية عملية التشجير بالمناطق الجافة و الصحراوية.

  و من أجل تحقيق ذلك، تم وضع نظام دعم خاص و ملائم يقوم على إشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و الذين يتمثلون في الفلاحين. حيث يتم تقديم الدعم للفلاحين 2مباشرة لتمكينهم من القيام بنشاطات تضمن لهم مداخيل في الآن نفسه، أو على المدى المتوسط، تمكنهم من تغطية الخسائر المترتبة عن تحويل أنظمة زراعتهم. هذا البرنامج يأخذ المستثمرة في مجملها، و لا يركز فقط على المنتوج كما هو الحال فيما يتعلق ببرامج تطوير الفروع.

[1] جرمولي مليكة، نفس المرجع، ص 108-109.

- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي:حيث تتمحور مجالات النشاطات في تحقيق مشروع تطوير صناعة الزيوت الغذائية، و العمل على تشجيع تربية النحل و إنتاج العسل، بالإضافة إلى المشاركة في مجموعات أعمال التنظيم و المراقبة، و تثبيت لجان التسيير و معاهد تربية الدواجن و إنتاج الحليب و مشتقاته، و العمل على إنتاج و تخزين بذور أفضل السلالات مع ضمان تكييف، تحويل، تخزين و تسويق الإنتاج الفلاحي.
- فيما يخص استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يتم متابعتها بطريقة مباشرة من طرف الولاة، و مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات.

وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هذا بصدور المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية، الجبلية و السهبية[1].

- توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة و تجديد الثروة الغابية، بغراسة أشجار الفلين، و الحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الاولولية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون و التين و الكرز...الخ، و التي لها فائدة بيئية في الحفاظ غلى التربة و فائدة اجتماعية في توفير مداخيل للفلاحين.
- أما برنامج استصلاح أراضي الجنوب أوما يعرف أيضا بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار و تجديد النخيل و الواحات و توسيعها و استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية و الإستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية و تقنيات كبرى، فقد تقرر تخصيصها للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة. و يتم تنفيذ البرامج الخاصة بطريقة تكاملية و مندمجة بتدخل المحافظة لتنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية و المحافظة السامية لتطوير السهوب.

الفرع الثالث: آلية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز** 1998، ص.14.

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية (الفروع، تكثيف الحبوب، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برامج التشجير و استصلاح الأراضي) يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية و التقنية معدلة للبعض و محفزة للبعض الآخر حتى تصبح متلائمة و متطلّبات إنجاز الأهداف المحددة.

أولا: الآلية المالية[1]:

و هي متعددة و متكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج، و في هذا الإطار تكفّل به الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي و صناديقه الجهوية، ابتداءا من الموسم الفلاحي 2000، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين، ويدخل تحت الآلية المالية تسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقرض و التأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعادة الإعتبار للبعد الإقتصادي للعمل الفلاحي و الإستثمارات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، و لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين و المتعاملين الإقتصاديين المعنيين تقوم آلية التمويل أساسا على:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) الذي أُنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعِّم الإستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاّحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز: الذي أُنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم العامة للإمتيازات الفلاحية.
- القرض الفلاحي و التأمينات الإقتصادية: كان غياب القرض الفلاحي يعدّ من بين معوقات الإستثمار، و انطلق عمليا مع بداية الموسم الغلاحي 2000-2001.

و لهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي مدعو للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة: هيئة للإقراض، و التأمين الإقتصادي، و محاسب للصناديق العمومية.

و بما أن التأمين الإقتصادي الفلاحي ضروري و مكمل للقرض، فإنه يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برامج تنمية الفروع و إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق، تعد ضمانا للحصول على القرض.

[1] وحيون وردية، مرجع سابق، ص 24-25.

و من بين النشاطات الفلاحية المؤهّلة للإستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية حسب ما جاء في الملحق الرابع للمقرر رقم 599 المؤرخ في 08- جويلية -2000:

- تنمية السقي الفلاحي: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في حفر و بناء الآبار، التنقيب، إنشاء هياكل للتخزين الوسيطية، أحواض جمع المياه، رفع الركام و الردم، أجهزة الضّخّ و السقي، تهيئة شبكة مياه السقي، و غيرها.
- تكثيف الحبوب: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في حماية وتنمية الثروات الوراثية النباتية، تكثير بذور الحبوب (قمح لين،صلب، شعير، خرطال، تريتيكال)، تنمية الإنتاج والإنتاجية، منحة المحافظة على أنواع الشعير و الخرطال، منح جمع المنتوجات الفلاحية.
- البقول الجافة: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في تنمية الإنتاج و الإنتاجية، الدعم لتطبيق المسار التقني و ذلك باقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة)، تنفيذ العمليات الزراعية، حماية مداخيل الفلاحين عبر منحة التعويض و منحة الإنتاج.
- الزراعات العلفية: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في تنمية الإنتاج و الإنتاجية، إقتناء عوامل الإنتاج، تنفيذ العمليات الزراعية، الحصول على عتاد زراعي متخصص كآلة الحش، ممشاط التجفيف، آلة الجمع و الضغط.. و غيرها، حماية مداخيل الفلاحين عبر منحة التعويض لزراعة الأراضي البور.
- زراعة البطاطا و الزراعات المحمية: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في تنمية الإنتاج و الإنتاجية، اقتناء الآلات الفلاحية، و آلات غرس البطاطا، التسويق و التخزين و ذلك عن طريق منحة تخزين بذور البطاطا بالتبريد و المنتجة محليا، الهياكل المختصة للزراعات المحمية، و نقصد بها البيوت البلاستيكية أو متعددة القبات أو البيوت النفقية.
- المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في دعم المواد الطاقوية في الفلاحة من كهرباء و مازوت بالمناطق الساحلية، شبه الساحل، الهضاب العليا و الجنوب، لكل من زراعة الحبوب، العلف، البطاطا و النخيل.
- التأطير و الدعم التقني: و تتمثل العمليات المدعمة و المندرجة تحته في الإرشاد، التكوين المهني، متابعة تنفيذ البرامج، الدراسات التقنية، الإستشارات، نفقات تسيير الصندوق.

ثانيا: التأطير التقني[1]

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، سيتم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال و متلائم و طبيعة الأنشطة التقنية المحددة و خصوصية كل برنامج فرعي.

[1] وحيون وردية، مرجع سابق، ص 26-28.

تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي؛ و على المؤطرين الإداريين و التقنيين و المهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية و مسيريها.

و يتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين و الإرشاد و الإعلام و الإتصال.

ففي مجال التكوين و من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع و برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، يتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى، على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية أو لوزارة التكوين المهني.

فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية، و المقاطعات، و المندوبيات البلدية، و الفلاّحين بالنسبة للرسكلة ، مع تخصيص دورات تدريبية متعلقة بالأنشطة التقنية خاصةٌ بالفلاحين.

و لهذا الغرض يجب على مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات اتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

- إشراك إطاراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة,
- التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية المنظمة لصالحهم و ذلك بالتشاور مع المنظمات المهنية المحلية.

أما في مجال الإرشاد و الدعم التقني المقرب ، فيتم تنفيذ برامج الإرشاد المقرب و الدعم التقني للفلاحين بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة و الإدارة الفلاحية المحلية و الغرف الفلاحية وفق رزنامة تُحدَّد من طرف مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية (مديريات الإدارة المركزية، المديريات العامة للمعاهد التقنية...). و لتنفيذ هذا تعتمد المعاهد التقنية المتخصصة على وحدات الدعم التقنية وفقا لأحكام التعليمة رقم 111 المؤرخة في 5- مارس- 2000 و على شبكة المستثمرات المرجعية التي يقومون بتنشيطها و تأطيرها.

و في مجال الإعلام و الإتصال، يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلاميّة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية، و يجب على مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات المشاركة بصفة نشيطة في هذه الحملات بالتعامل مع مجمل الفاعلين المعنيين لمختلف البرامج (المهنية، المتعاملين الإقتصاديين...)

المطلب الثاني: أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على قطاع الحبوب:

الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2008

منذ بدأ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و مجموعة الإجراءات التحفيزية من أجل تكييف و تحويل الإنتاج و خاصة في المناطق الغير مواتية لزراعة الحبوب، حيث أن برنامج التحويل الذي يهدف إلى تكييف و تلاؤم أنظمة الإنتاج مع ظروف التربة والمناخ سمح من تقليص إلى حد كبير زراعة الحبوب في المناطق الحساسة وتعويضها بزراعة أكثر ملائمة، تساعد على حماية و تعزيز الأراضي الهشة كالأشجار المثمرة الجبلية و أشجار الكروم ذات مردود جيد.فمساحة الأشجار المثمرة و الكروم تضاعفت من500.000 هكتار إلى 850.000 هكتار بينما تراجعت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عند حدود 3.06 مليون هكتار سنة 2007 بينما كانت تقدر بنحو 3,5 مليون هكتار سنة 2000 متمركزة على مستوى المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة و التي سمحت بتحسين كبير للإنتاج السنوي الذي قدر بمعدل سنوي يفوق 30 مليون قنطار مقارنة ب 23 مليون قنطار خلال العشرية الأخيرة.

الجدول رقم (13): مؤشرات تطور زراعة الحبوب

الفترة	المساحة المحصودة (هكتار)	متوسط الانتاج (قنطار)	المردودية (قنطار/هكتار)
1970-1979	3 065 412	18 112 384	5.9
1980-1989	2 604 508	17 872 235	6.8
1990-1999	2 406 000	23 433 000	9.7
2000-2008	2 284 892	30 415 874	13.3

المصدر:ITGC, Revue Céréaliculture, N° 55

قدرت المساحة المحصودة خلال الفترة 2000-2008 بنحو 2,3 مليون هكتار بمعدل إنتاج يفوق 30 مليون قنطار ، في حين لم يتعدى متوسط الإنتاج للعشرية الماضية 1990-1999 معدل 24 مليون قنطار من إجمالي المساحة المحصودة و المقدرة بحوالي 2,4 مليون هكتار. أي بمعدل نمو في الإنتاج قدر بحوالي 130 %، في حين عرفت المساحة المحصودة تراجعا قدر بنحو 121108 هكتار .

و عرف إنتاج الحبوب تذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث سجل في بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 إنتاجا ضعيفا قدر بنحو 9,3 مليون قنطار منها 4,9 مليون قنطار من القمح الصلب، و 2,74 مليون قنطار من القمح اللين أي ما يشكل 82% من إجمالي الإنتاج، و يعتبر مستوى الإنتاج المحقق ضعيفا مقارنة بمعدل العشرية الماضية 1990-1999 و المقدر بنحو 23,4مليون قنطار، و هذا

راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية التي شهدتها البلاد و فترة الجفاف حيث لم تتجاوز المساحة المحصودة 1,06 مليون هكتار أي ما يمثل ما نسبته 31,9% فقط من المساحة المزروعة.

و سجل الموسم الثاني من تطبيق المخطط تطورا في الإنتاج تجاوز 26,5 مليون قنطار، حيث تضاعف إنتاج القمح الصلب ثلاث مرات ليفوق 12,4 مليون قنطار، في حين بلغ إنتاج القمح اللين 8 مليون قنطار، و يرجع هذا التحسن في الإنتاج إلى الظروف المناخية المواتية بالإضافة إلى نتائج الدعم المقدم إلى الفلاحين في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الرامية إلى تطوير إنتاج الحبوب. كما سجلت نسبة المساحة المحصودة تحسنا مقارنة بعام 2000 حيث بلغت 76,43 %. و في سنة 2002 انخفض الإنتاج إلى 19,5 مليون قنطار نتيجة للعوامل المناخية حيث لم تتعدى نسبة المساحة المحصودة 60 % من المساحة المزروعة و التي بلغت 3,13 مليون هكتار.

الجدول رقم (14): تطور المساحة المزروعة و المحصودة و الإنتاج خلال الفترة 2000-2008

السنوات	المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المحصودة (هكتار)	النسبة	إنتاج الحبوب (قنطار)
2000	3 316 150	1 056 860	31.87%	9 318 180
2001	3 142 410	2 401 800	76.43%	26 575 280
2002	3 130 810	1 844 460	58.91%	19 514 100
2003	3 045 300	2 900 820	95.26%	42 643 740
2004	3 290 792	3 000 000	91.16%	40 313 000
2005	3 151 307	2 349 619	74.56%	35 250 465
2006	3 266 690	2 671 140	81.77%	40 128 100
2007	3 056 520	2 873 219	94.00%	35 978 580
2008	3 156 456	1 484 843	47.04%	15 336 140

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية للفترة 2000-2008.

و في الإطار التحفيزي الذي انتهجته الوزارة الوصية من أجل التشجيع على استمرار إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها خاصة في المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية و المتوسطة، و ابتداءا من سنة 2003 تم رفع الأسعار المطبقة على الإنتاج، حيث ارتفع سعر الشعير إلى 1400 دينار جزائري للقنطار عوضا عن 1000 دينار للقنطار، كما ارتفع السعر المطبق لإنتاج الخرطال من 1100 دينار للقنطار ليصل إلى 1500 دينار جزائري للقنطار، في حين استقر السعر المطبق على الإنتاج بالنسبة لكل من القمح الصلب و اللين عند حدود 1900 دينار و 1700 دينار للقنطار على التوالي.

و تهدف هذه الإجراءات إلى تطوير و الحفاظ على أصناف الشعير و الخرطال بعد التراجع النسبي في إنتاجهما و الميول الذي عرفه إنتاج القمح بنوعيه نتيجة ارتفاع سعره، حيث ارتفع إنتاج الشعير خلال سنة 2003 ليبلغ مستوى 12,2 مليون قنطار أي ما يمثل نسبة 28% من مجموع إنتاج الحبوب المقدر بنحو 42,6 مليون قنطار، و الذي يمثل إنتاج قياسي للفترة 2000-2008. في حين بلغ إنتاج القمح الصلب و اللين مستوى 18 مليون قنطار و 11,6 مليون قنطار على التوالي.

الشكل رقم (07): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000- 2008

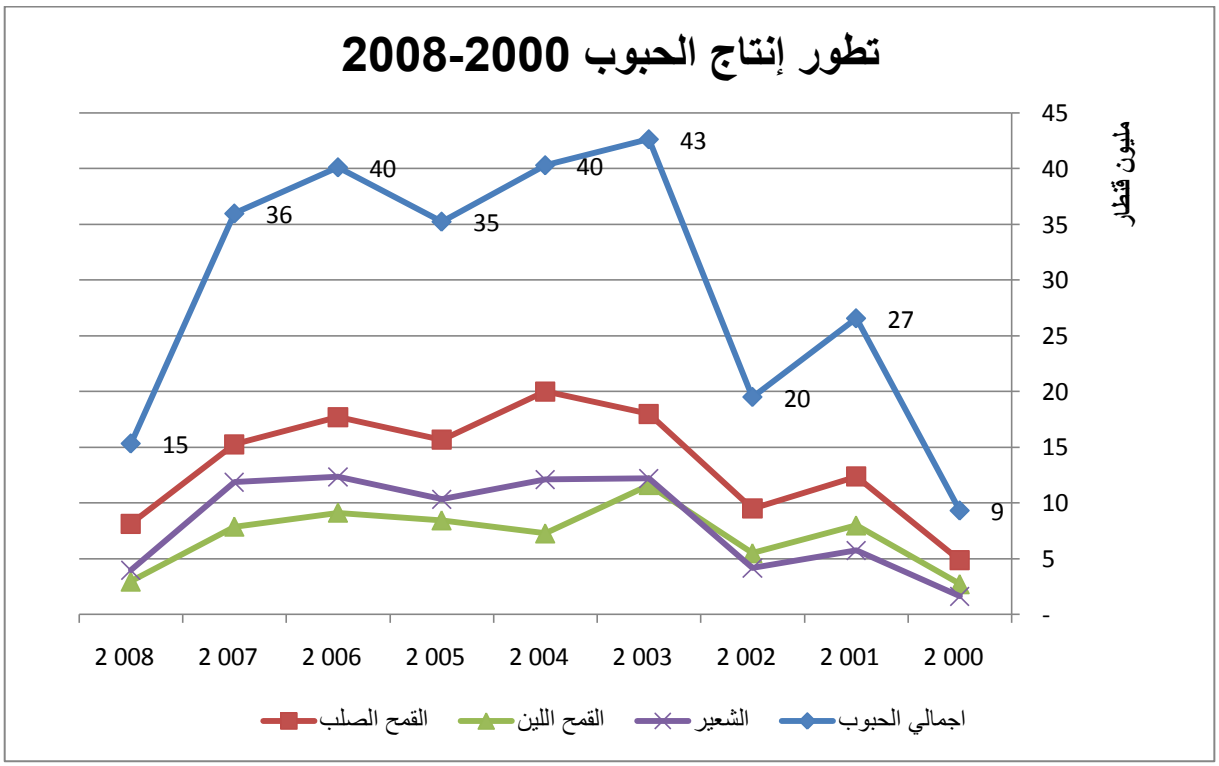

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14).

إبتداءا من الموسم 2005-2006، عرفت الأسعار المطبقة على إنتاج الحبوب زيادة قدرت بنحو 100 دينار للقنطار مست جميع الأصناف، و خلال الموسم 2007-2008 تضاعفت أسعار الإنتاج بالنسبة لكل من القمح الصلب و اللين و الشعير، حيث قدر سعر إنتاج القمح الصلب في حدود 4500 دينار للقنطار، و ارتفع سعر إنتاج القمح اللين و بلغ 3500 دينار للقنطار في حين بلغ سع إنتاج القنطار الواحد من الشعير إلى حدود 2500 دينار جزائري.

الجدول رقم (15): تطور الأسعار المطبقة على إنتاج الحبوب

الفترة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
1995 à 2002	1 900	1 700	1 000	1 100
2003/2005	1 900	1 700	1 400	1 500

2005/2006	2 000	1 800	1 500	1 600
2006/2007	2 100	1 950	1 500	1 600
2007/2008	4 500	3 500	2 500	1 600

المصدر:ITGC,Revue Céréaliculture N°52

و تميز الموسم الزراعي 2007/2006 بتساقط كمية أمطار أقل مقارنة بالموسم 2006/2005 و لكن كميات الأمطار المتساقطة في موسم 2007/2006 كانت منتظمة في التوزيع و مطابقة لفترات النمو النباتي خاصة في مرحلة الإزهار (فترة مارس وأفريل).

و سجل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2004-2007 معدلات متقاربة تراوحت بين 35,25 مليون قنطار (سنة 2005) و 40,3 مليون قنطار (سنة 2004). حيث احتل إنتاج القمح الصلب المرتبة الأولى ، و في المرتبتة الثانية إنتاج الشعير بنسبة 30 % من إجمالي الإنتاج.

بالرغم من استفادة موسم الحبوب لسنة 2008/2007 من تأطير خاص و تجنيد كبير لجميع المتدخلين من أجل ضمان احترام المسار التقني ،إلا أن العوامل المناخية التي كانت ملائمة مع انطلاق موسم الزرع، تميزت بنقص ملحوظ في كمية الأمطار المتساقطة من جهة و من جهة أخرى الارتفاع المفاجئ لدرجات الحرارة خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى أفريل و التي توافق المرحلة الحرجة للطور النباتي للحبوب .

هذه التغيرات عرقلت الوضعية التي كانت في بدايتها تدعو للتفاؤل حيث أعاقت المجهودات المبذولة خاصة في إطار برنامج دعم زراعة الحبوب من حيث تطبيق المسار التقني الموصى به (تاريخ البذر، التخصيب ،التسميد و مكافحة الأعشاب الضارة)، حيث عرف الإنتاج عاما كارثيا قدر بنحو 15,34 مليون قنطار، منها إنتاج نحو 8,14 مليون قنطار قمح صلب. حيث لم تتجاوز المساحة المحصودة 1,5 مليون هكتار أي ما يمثل 47 % من المساحة المزروعة و المقدرة بنحو 3,16 مليون هكتار و هذا نتيجة الجفاف.

الفرع الثاني: أثر المخطط الوطني على تطور المردودية

من خلال معاينة معطيات تطور إنتاجية الحبوب لفترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، يتبين لنا التحسن في إنتاجية مختلف أصناف الحبوب و التي اتسمت بالارتفاع النسبي مقارنة بالسنوات الماضية، لكنها تبقى دون المستوى إذا ما قورنت بالمعدل العالمي.

الجدول رقم (16): تطور إنتاجية أصناف الحبوب للفترة 2000-2008 (الوحدة: قنطار/ هكتار)

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال

2000	8.9	9.7	7.6	5.6
2001	11.1	11.1	11.1	8.8
2002	11.7	9.4	10.4	7.5
2003	14.2	14.9	15.6	10.9
2004	15.3	10.4	13.2	12.0
2005	15.0	15.1	15.1	12.7
2006	15.2	14.7	15.2	11.9
2007	12.9	12.5	12.2	11.2
2008	11.2	10.6	9.1	6.3

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

عرفت إنتاجية القمح الصلب تطورا منذ بدأ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث كانت تقدر سنة 2000 بنحو 8,9 قنطار في الهكتار لتبلغ معدل 15,2 قنطار/ هكتار سنة 2006، كما عرفت إنتاجية القمح اللين، الشعير و الخرطال نفس المنحى حيث انتقلت من نحو 9,7 قنطار/ هكتار، 7,6 قنطار/هكتار و 5,6 قنطار / هكتار على التوالي لتبلغ حدود 15 قنطار / هكتار بالنسبة لكل من القمح اللين و الشعير، أما إنتاجية الخرطال فبلغت 12,7 قنطار / هكتار كأعلى معدل مسجل خلال الفترة 2000-2006.

هذا التحسن يرجع إلى الأثر الايجابي منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و خاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة و تكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة، حيث قدر الدعم المقدم سنة 2001 في حدود 35 مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية [1]. ففي مجال البذور تم بيع ما مقداره 1,3 مليون قنطار ، منها 0,71 مليون قنطار عبر الصندوق، أما بالنسبة لمبيدات الحشائش فقد تم بيع ما يكفي 258280 هكتارا في حين انه في المواسم الماضية لم يكن يتجاوز ما يكفي 65000 هكتار فقط[2].

و ترتبط إنتاجية مجموعة الحبوب بكمية الأسمدة المستعملة و جودتها و كيفية استعمالها وفق المعايير العلمية و التوقيت المناسب من جهة، و نوعية البذور المختارة من جهة أخرى. حيث أن الاستعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية، و بالنوعية و الكيفية اللازمتين، يجعلهما من دون جدوى و لا فائدة في الرفع من الإنتاج و تحسين المردودية، و خاصة اذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعا لخصائص و طبيعة التربة و الظروف المناخية[3].

و رغم توفر الأسمدة في الموسم الزراعي 2006 /2007 إلا أنه تم تسجيل تراجع في الطلب وهذا بسبب غلائها.و لقد أدى قلة استعمال الأسمدة المقدرة ب 52.000 طن بالنسبة للحبوب في مساحة تقدر بنحو 3

[1] غربي فوزية، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر**مرجع سابق، ص155.
[2] غربي فوزية: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**مرجع سابق، ص136
[3] غربي فوزية: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**مرجع نفسه، ص145

مليون هكتار أي ما يقدر ب 17 كغ /هكتار إلى مر دودية ضعيفة سجلت عبر السنوات الماضية مقارنة بقدرات الإنتاج لهذه الأراضي .للإشارة، اقتصر استعمال الأسمدة على المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة و بدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

حيث بلغت إنتاجية القمح الصلب 12,9 قنطار في الهكتار بعدما قدرت في سنة 2006 بنحو 15,2 قنطار/ هكتار، كذلك بالنسبة للقمح اللين و الشعير فقد عرفت إنتاجيتهما انخفاضا و قدرت بنحو 12,5 قنطار/ هكتار و 12,2 قنطار / هكتار مقارنة بنحو 14,7 قنطار/ هكتار و 15,2 قنطار/ هكتار على التوالي و المسجلة في الموسم 2006/2005.

و عرف موسم 2008/2007 تسجيل إنتاجية ضعيفة مقارنة بالمواسم الماضية، حيث بلغت إنتاجية القمح الصلب و اللين 11,2 قنطار / هكتار و 10,6 قنطار/ هكتار على التوالي، في حين لم تتجاوز إنتاجية الشعير 9,1 قنطار / هكتار أما إنتاجية الخرطال فتعد الأضعف مقارنة بالأصناف الأخرى حيث بلغت 6,3 قنطار / هكتار.

رغم الإصلاحات التي عرفتها شعبة الحبوب بكل أصنافها خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008، و التي تجسدت من خلال برنامج تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الخاصة بها، إلا أن هدف رفع و بلوغ مردودية 25 قنطار/ هكتار ظلت من الأهداف التي تسعى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية إلى بلوغها و التي لم يتم تجسيدها خلال فترة المخطط و ذلك راجع إلى الأحوال المناخية و قلة الأمطار و عدم انتظامها[1].

الفرع الثالث: تطور واردات الحبوب

بالرغم من التحسن الذي عرفه إنتاج الحبوب بمختلف أصنافها خلال الفترة 2000-2008 و الذي قدر بمعدل 30,4 مليون قنطار ، إلا أنه لا يغطي سوى 33 في المائة من الاحتياجات الوطنية الإجمالية من القمح الصلب و 22 في المائة من القمح اللين و نحو 77 في المائة من الشعير. و لسد هذه الفجوة بين الإنتاج الوطني و الطلب الإجمالي على الحبوب يتوجب اللجوء إلى الاستيراد، حيث تخصص الجزائر ما يفوق 1,26 مليار دولار أمريكي سنويا لاستيراد الحبوب خاصة القمح بنوعيه.

الجدول رقم (17): تطور حجم واردات الحبوب خلال الفترة 2000-2008 (الوحدة: 1000 طن)

السنة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الواردات	الإنتاج الوطني	المتاح للاستهلاك	نسبة الواردات
2000	4 148	1 220	570	5 941	932	6 873	86.44%

[1] وحيون وردية، مرجع سابق، ص 108.

64.77%	7 544	2 658	4 886	340	1 769	2 769	**2001**
77.18%	8 552	1 951	6 601	593	2 436	3 562	**2002**
55.31%	9 542	4 264	5 277	90	2 205	2 978	**2003**
55.72%	9 104	4 031	5 073	38	1 684	3 350	**2004**
62.32%	9 356	3 525	5 831	143	2 680	3 004	**2005**
66.48%	11 970	4 013	7 957	144	2 746	2 078	**2006**
57.75%	8 516	3 598	4 918	57	3 297	1 335	**2007**
81.62%	8 346	1 534	6 813	292	4 369	1 983	**2008**
66.79%	**8 867**	**2 945**	**5 922**	**252**	**2 490**	**2 801**	**معدل 2008-2000**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للمركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء للسنوات 2000-2008.

عرفت نسبة الواردات من الحبوب تراجعا إبتداءا من بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حيث كانت تقدر بنحو 86,44 في المائة من أجمالي المتاح للاستهلاك لتبلغ سنة 2007 حدود 57,75 في المائة، باستثناء سنة 2008 التي عرفت تزايد نسبة التغطية من الواردات بلغت 81,62 في المائة نتيجة ضعف الإنتاج الراجع إلى العوامل المناخية التي ميزت تلك السنة.

قدر معدل حجم الواردات من الحبوب للفترة 2000-2008 بنحو 5,9 مليون طن. و بتحليل حجم الحبوب المستوردة خلال نفس الفترة، فقد عرفت تذبذبا في الكمية المستوردة و هذا حسب حجم الإنتاج الوطني باستثناء سنة 2006 التي شهدت استيراد ما يقارب 8 مليون طن علما أن الإنتاج الوطني فاق 4 مليون طن و هذا نتيجة لانخفاض سعر الحبوب في الأسواق العالمية، كما سجل في سنة 2002 و 2008 استيراد حوالي 6,6 مليون طن و 6,8 مليون طن و هذا نتيجة انخفاض حجم الإنتاج الوطني المسجل خلال العامين الذي يعود إلى فترة الجفاف و قلة كمية الأمطار المسجلة. كما عرفت فاتورة استيراد الحبوب ارتفاعا بلغ 3,28 مليار دولار أمريكي سنة 2008 في حين لم تتجاوز المليار دولار (873 مليون دولار) سنة 2000، و يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الحبوب المستوردة بالإضافة إلى ارتفاع سعرها في الأسواق العالمية نتيجة ازدياد الطلب عليها لإنتاج الوقود الحيوي، و عدم استقرار الإنتاج العالمي نظرا للظروف المناخية التي شهدتها مناطق الإنتاج العالمية، مما أدى تناقص المخزون العالمي.

الشكل رقم (08): تطور حجم الواردات من الحبوب حسب النوع خلال الفترة 2000-2008

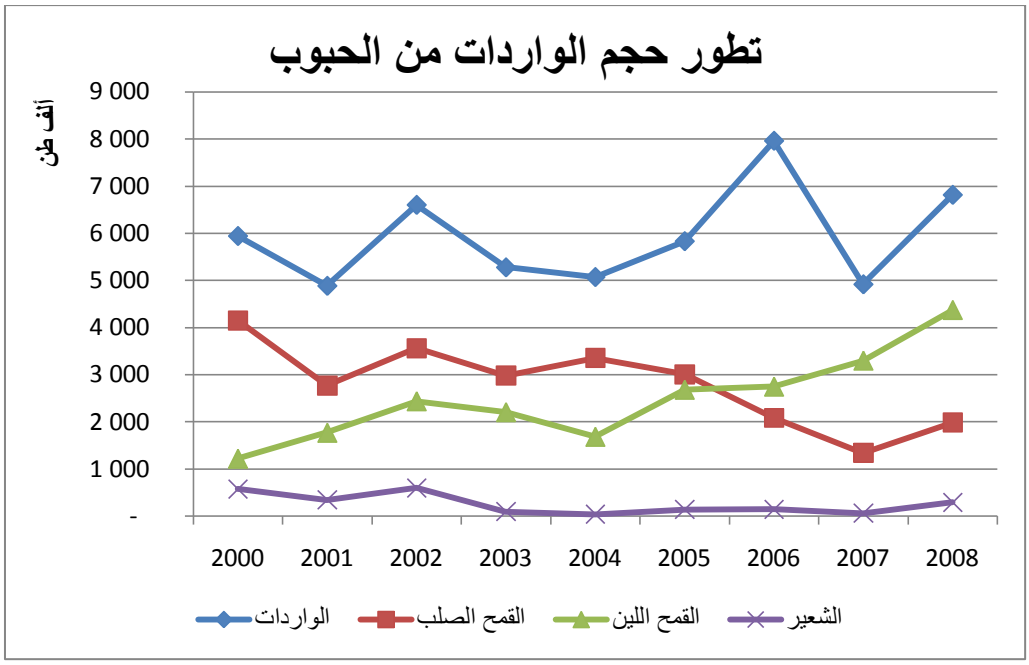

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17)

و يعتبر القمح من أهم المحاصيل المستودة بنسبة تفوق 90 في المائة من حجم الواردات من الحبوب ، و يحتل القمح الصلب المرتبة الأولى حيث قدر حجم الواردات منه سنة 2000 بنحو 4,15 مليون طن ليعرف ابتداءا من سنة 2005 انخفاضا نتيجة زيادة الإنتاج المحلي حيث انخفضت الكمية إلى حدود 1,33 مليون طن سنة 2007 حيث بلغت نسبة التغطية بواسطة الإنتاج المحلي إلى أكثر من 53 في المائة. و بالنسبة للقمح اللين فقد عرف ارتفاع حجم الواردات حيث بلغت 3,30 مليون طن سنة 2007 في حين قدرت بنحو 1,22 مليون طن سنة 2000، و يرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب عليه.

أما مادة الشعير فقد سجلنا خلال نفس الفترة تراجع حجم الواردات، حيث بلغت نسبة التغطية عن طريق الإنتاج المحلي إلى حدود 97 في المائة سنة 2004.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال أهداف أساسية لتحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني، من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي و المساهمة في تحسين ظروف المعيشة و العمل في الوسط الريفي. حيث جاءت مرحلة التسيير الذاتي (1963) و الثورة الزراعية (1971) للاستجابة لتطلعات الإنصاف و العدالة الاجتماعية و ذلك من خلال تبني التوجه الاشتراكي القائم على دعم و تمويل القطاع الفلاحي بالاعتماد على الإيرادات النفطية، لكنها لم تحقق الزيادة في نمو الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات. و ابتداءا من سنة 1980 تم تطبيق حزمة من الإصلاحات الرامية إلى دعم و ضبط المنتجات الفلاحية، لكن أمام الأزمات المالية و النفطية التي عرفتها البلاد لم يتم تحقيق جميع

الأهداف المسطرة. و منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و الاستقرار في الحالة الأمنية و المالية للبلاد عرف الإنتاج الفلاحي نموا قدر بنحو 6 في المائة مقارنة بالسنوات الماضية.

و تمكن القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي، و المجهودات المبذولة من اجل تطوير شعبة الحبوب و تحسين الإنتاج، من فهم و استيعاب مشاكل و معوقات تطورها،فرغم المجهودات المبذولة من اجل تكثيف زراعتها و إدخال عوامل الإنتاج الحديثة، إلا أنها تبقى عرضة للعوامل المناخية الصعبة من موسم إلى آخر.

حيث تتسم زراعة الحبوب في الجزائر بكونها زراعة بعلية (مطرية)، ترتبط بكمية الأمطار المتساقطة. و يتجلى ذلك من خلال التغيرات الكبيرة في الإنتاج و المساحة المزروعة و المحصودة. حيث تؤثر قلة كميات الأمطار و عدم انتظامها إلى تغيرات هامة في حجم الإنتاج المسجل.

و من أجل تحسين الإنتاج و خفض حجم الواردات و التبعية للخارج من أجل توفير الإحتياجات، قامت الدولة بتقديم مجموعة من الحوافز للفلاحين، تجلى ذلك من خلال تثمين و رفع الأسعار المطبقة على الإنتاج إبتداءا من الموسم 2008/2007، حيث بلغ إلى حدود 4500 دينار / قنطار بالنسبة للقمح الصلب، و 3500 دينار جزائري/ قنطار من القمح اللين، و ذلك من أجل تحفيز الفلاحين على بذل المزيد من الجهود للرفع من الإنتاج و بلوغ الاكتفاء الذاتي من هذه المواد الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.
بالإضافة إلى التأكيد على السقي التكميلي للحبوب لتأمين و ضمان الإنتاج و لمجابهة النقص المسجل في كمية الأمطار و عدم إنتظامها، كل ذلك تجسد من خلال بداية تطبيق برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ابتداءا من سنة 2009 والتي سنحاول تحليل أهم ركائزها و برامجها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي

تمهيد:

إن نقص كمية الأمطار في الجزائر و سوء توزيعها بين مختلف المواسم يؤدي إلى ضياع مساحات كبيرة من الحبوب أو الحصول على مردود ضعيف، حيث أثبتت الإحصائيات أن المواسم المتميزة بكمية أمطار معتبرة نسبيا تم الحصول على مردود عالي مقارنة بالمردود المحصل عليه في مواسم ذات كمية أمطار ضعيفة.

أمام هذه الوضعية و لتفادي نقص مائي محتمل و خاصة في المراحل الحاسمة من نمو الحبوب الشتوية، مما يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات النبات من الماء، أصبح اللجوء إلى السقي التكميلي ضرورة ملحة.

و يعرف الري التكميلي بأنه إضافة كمية لازمة من الماء في مرحلة أو عدة مراحل من نمو النبات، حيث يضاف الماء بكمية كافية لتعويض النقص المؤقت للأمطار. و قد اثبت السقي التكميلي للحبوب نجاعته من خلال مساهمته في رفع المردودية و ضمان استقرار الإنتاج حتى في الظروف المناخية المتغيرة من موسم إلى آخر، إلا أن هذا يبقى مرتبط بالاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج الأخرى و المتمثلة في خدمة التربة، البذر على خطوط و الكثافة المثلى للبذر، التسميد و مكافحة الأعشاب الضارة و الأمراض و الحشرات.

و في هذا الإطار جاءت سياسة التجديد و الفلاحي لتؤكد هذا التوجه من خلال تبني مجموعة من البرامج تهدف إلى تكثيف زراعة الحبوب خاصة في المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية و المتوسطة، و ذلك عن طريق برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي، الذي يهدف إلى توسيع مساحة أراضي الحبوب المسقية و الرفع من إنتاجيتها من أجل ضمان مستوى إنتاج أدنى و الحد من أثر العوامل المناخية و نقص الأمطار.

المبحث الأول: الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي

لقد أرسى إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أسس التنسيق بين سياسات التنمية الفلاحية والريفية والانسجام في كيفيات تنفيذها وتضافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ.

ثم تعزز ذلك فيما بعد بـ:

1. المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 أوت سنة 2008 الذي يسطر "محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة" ، و يحدد هذا القانون عناصر التوجيه الفلاحي الوطني التي تسمح بالمشاركة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي الوطني و كذا تثمين الوظائف الاقتصادية والبيئية و الإجتماعية بهدف تطوير المجال الإقتصادي و التطور المستدام للفلاحة بصفة عامة و العالم الريفي بصفة خاصة. موضحاً في سياق ذلك نمط إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمعنية حصريا بنظام الإمتياز[1].
2. خطاب رئيس الجمهورية في شهر فبراير 2009 ببسكرة الذي وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي. حيث أشار رئيس الدولة إلى أنه "يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية"[2].

لهذا الغرض، تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية:

1. فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني.
2. إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد.
3. فاعلون مجندون أحسن وإشراكم أكثر.
4. تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية والنهاية.
5. ضبط اقتصادي فعال.
6. جهاز للتأطير وللبحث والتنمية ناجع أكثر.
7. تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج.
8. تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي.
9. تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس، الجزائر، 2012، ص 5.
[2] بوتفليقة عبد العزيز: **كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي**، بسكرة، فيفري 2009.

المطلب الأول:إستراتيجية و برامج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

الفرع الأول:إستراتيجية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي. تتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[1].

و تعتبر الركائز الثلاثة لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي[2]:

- التجديد الفلاحي من خلال انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي.
- التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:
  - حماية الأحواض المائية.
  - تسيير و حماية الإرث الغابي.
  - محاربة التصحر.
  - حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.
  - التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.
- دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين:PRCHAT

الركيزة 1: التجديد الريفي[3]

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية. فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

---

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**،مرجع سابق، ص 5.

[2] Ministère de L'Agriculture et du développement Rural, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, MADR, Novembre 2010, p.2.

[3] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**،مرجع سابق، ص 6.

بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد.فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إ ق. SNAT 2025).

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض إلخ ...)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف ، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي.. إلخ) بالترقية ما بين القطاعات .

وفي الأخير، يسهر، عبر النشاطات التي يدعمها، على ترجمة في الواقع، مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

الركيزة 2: التجديد الفلاحي[1]

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعليين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية:

الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص 7.

ثم أضيف أيضا عملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي:

(1) نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك و

(2) عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

كما يندرج هذين العملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

الركيزة 3: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية[1]

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يؤدي بالبلاد إلى طريق:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة و تحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية و البشرية لكل المؤسسات و الهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية و مصالح التصديق البذور و الشتائل و الرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات.

يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي و الريفي، و يتمحور حول مختلف أشكال تقوية القدرات البشرية:

- التكوين (إنتاج عتاد و عرض تكوينا متنوعا يتلاءم و حاجيات الفاعلين)؛
- خبرة استشارية متخصصة؛
- تشخيص و متباعة تنظيمية لتطوير و عصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛
- أنظمة الإعلام الإحصائي و اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر؛
- الاتصالات لتحسيس و تجنيد الفاعلين و لإرشاد المعارف و المساهمة في الحوار السياسي.

الفرع الثاني: برامج التجديد الفلاحي و الريفي

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، نفس المرجع، ص 7.

يهدف من خلال برامج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إلى تثمين و حماية الموارد الطبيعية عن طريق اختيار طرق الإنتاج المناسبة من اجل تنمية زراعية مستديمة. ولتحقيق هذا المطلب فان البرامج المسطرة تهدف أساسا إلى تطوير و تكثيف الإنتاج من المواد ذات الاستهلاك الواسع، و تطوير المناطق العلفية عن طريق تخفيض نسبة الأراضي البور، كذلك تهدف إلى التسيير الفعال و المحكم للموارد المائية و حماية و تثمين المناطق الجبلية و السهبية.

في إطار انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تم تحديد عشرة برامج أولية تهدف إلى تطوير إنتاج المواد الأساسية تستفيد من الدعم التقني و المالي من أجل تنمية هاته الفروع[1]:

1. برنامج تكثيف إنتاج الحبوب: يهدف من خلاله إلى بلوغ إنتاج 50,2 مليون قنطار من الحبوب بكل الأصناف، منها حوالي 33,4 مليون قنطار من القمح، مع تحقيق إنتاجية 40 قنطار في الهكتار بواسطة السقي، بالإضافة إلى توسيع المساحة المسقية إلى أكثر من 342 ألف هكتار مع نهاية عام 2014.
2. برنامج تكثيف إنتاج البقول الجافة: تحقيق إنتاج 2,8 مليون قنطار من البقوليات بالإضافة إلى تحسين نوعية البذور.
3. برنامج تكثيف إنتاج و جمع الحليب: يهدف من خلال هذا البرنامج تحقيق إنتاج 3,24 مليار لتر سنويا في حدود سنة 2014، مع تحقيق جمع 1,4 مليار لتر.
4. برنامج تكثيف إنتاج البطاطا: تحقيق إنتاج حوالي 3,1 مليون طن من البطاطا الموجهة للاستهلاك و ذلك عن طريق الرفع من الإنتاجية و حماية مداخيل المنتجين بالإضافة إلى تنظيم السوق عن طريق أجهزة الحماية و الرقابة.
5. برنامج تكثيف إنتاج الزيوت: يهدف البرنامج إلى توسيع مساحة غرس أشجار الزيتون و تحقيق إنتاج حوالي 100000 طن سنويا، كما يهدف أيضا إلى تحسين إنتاجية و نوعية الزيوت و تحديث وحدات التحويل و التخزين.
6. برنامج تكثيف إنتاج التمور: الوصول لإنتاج 8,9 مليون قنطار سنويا عن طريق محاربة الأمراض التي تصيب النخيل و تحسين الانتاجية، مع العمل على تطوير نظم التصدير.
7. برنامج تكثيف إنتاج البذور و النباتات، حيث يسعى البرنامج إلى تحسين إنتاج البذور لتحقيق نسبة تغطية جيدة عن طريق الإنتاج الوطني.
8. برنامج تكثيف إنتاج اللحوم: يهدف البرنامج إلى رفع الإنتاج الوطني من اللحوم بنوعيها الحمراء و البيضاء بالإضافة إلى إنتاج البيض.

[1] Institut Technique des Grandes Cultures (ITGC), **Céréaliculture,** Revue N°52, Volume 1, El Harrach, Alger, 1er semestre 2009,pp. 13-16.

9. البرنامج الخاص باقتصاد الماء:يهدف البرنامج إلى توسيع المساحة المسقية بحوالي 200 ألف هكتار ، و توسيع استخدام طرق السقي الحديثة المقتصدة للماء و تعويض طرق السقي التقليدية، كما يهدف أيضا إلى تحديد موارد مائية جديدة و إعادة استعمال مياه الصرف و التحلية في السقي.
10. البرنامج الخاص بالأقطاب الفلاحية المدمجة: يهدف البرنامج إلى تطوير الغابات و السهوب بالإضافة إلى الزراعة الجبلية، عن طريق إقامة المشاريع الجوارية المدمجة للتنمية الريفية و تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي مع حماية و تثمين التراث المادي و الحضاري للمناطق الريفية.

المطلب الثاني:أهداف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

سنحاول من خلال هذا الجزء استعراض التغيرات الأساسية التي تهدف الركائز الثلاثة للسياسة إلى إدخالها: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي و تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية. سيعالج التحليل إذن النتائج المنتظرة بما فيها:

- طريقة أخرى لحكامة القطاع الفلاحي و الريفي
- نمو إقتصادي مدعم و داخلي و مستدام
- تجديد و فعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي

الفرع الأول:طريقة جديدة لحكامة القطاع الفلاحي و الريفي

يمثل الحكم الراشد أداة أساسية للعصرنة و الإستقرار و التنمية والرفاهية في عدالة و إنصاف، لذلك تسعى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من أجل وضع طريقة أخرى لتسيير القطاع و العمل جميعا، فاعلين خواص و عموميين، و ذلك من خلال[1]:

- إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع؛
- وضع مبدأين للمساهمة: الشراكة و التعاضدية؛
- إعداد كيفيات جديدة للتسيير لإشراك أفضل للفاعلين الخواص والعموميين؛
- تقوية قدرات الفاعلين عن طريق مرافقة ملائمة.

أولا:إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع

منذ إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، تم إعادة تحديد أدوار عدد كبير من الفاعلين العموميين من خلال مراجعة قوانينهم الأساسية، تطهير وضعيتهم، إعادة هيكلة مصالحهم أو تجديد أجهزتهم للحكامة.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق**،مرجع سابق، ص13.

من بين عدة عمليات إعادة التنظيم، وجهت بوجه خاص ثلاث تدابير نحو القطاع الخاص و هي :

- إعادة تصويب مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بهدف تسهيل الحصول على القرض و الدعم العمومي.
- الدخول الفعلي في العمل للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لتسهيل و تأمين الوصول إلى العقار الفلاحي.
- تنشيط ما بين المهن عبر إنشاء وتحميل المسؤولية للمجالس ما بين المهن حسب الفرع وحسب القطب الجهوي.

من جهة أخرى ، فقد تمت دعوة المستثمرين الفلاحيين إلى تجديد إنتماءهم إلى المنظمات المهنية كالجمعيات والتعاونيات الفلاحية و الغرف الفلاحية و المجالس ما بين المهن وغيرها، للحصول على مختلف دعم الدولة و ضمان تمثيلهم في الارتباطات الجديدة التي تقام بين الفاعلين.

و أخيرا فقد تم أيضا إنشاء مختلف الفضاءات المشتركة (خاص/ عمومي). إنه الأمر بالنسبة لخلية التنشيط الريفي للبلدية و لجانها التنفيذية للولاية. مقدرة عموما من طرف الفاعلين المشاركين فيها، فإن هذه الفضاءات المشتركة، تسمح بتقاسم المعلومة والحوار و التشاور حول الأعمال و المشاكل المعترضة و الحلول الواجب تقديمها[1].

ثانيا: المبدأين القويين للمساهمة: الشراكة و التعاضدية

لقد سجلت ثلاث أنواع جديدة من الشراكة هذه السنوات الأولى من تنفيذ السياسة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، إدماج سلسلة القيم في الفروع الفلاحية ، الشباك الوحيد للحصول على الدعم المالي و عقود النجاعة. تعد هذه النشاطات مصدرا جيدا للإلهام لمتابعة بناء مبدأ الشراكة هذا[2].

- من خلال تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فقد تم البحث عن دمج مابين القطاعات ، لعدة مصالح عمومية على نفس العملية و هذا إنطلاقا من مرحلة التخطيط على المستوى القاعدي. لقد تم توضيح عدة صعوبات هيكلية خاصة بكل مؤسسة عمومية و تستوجب البحث على الحلول كلما ظهرت.
- من خلال الشباك الوحيد الموضوع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، خصصت شراكة ثلاثية الأطراف : الدولة ، البنك و المتعاملين، لتوفير الوصول إلى الآليات التكميلية للقرض،

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص14.
[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، نفس المرجع، ص15.

الدعم، الضمان و المرافقة لتنفيذ الإستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين و المتعاملين في الإنتاج الفلاحي و عصرنة الفروع.

- أخيرا و من خلال عقود النجاعة المعدة بين الإدارة المركزية و مديريات الولاية لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية، فقد تم إتخاذ شكل تعهد بين وحدات نفس المنظمة، بالنظر إلى بلوغ النتائج. فقد بينت التجربة فائدة تطبيق هذا المبدأ للشراكة، على كل المستويات، لاسيما لأنه يوضح مسؤوليات كل واحد مقارنة بالهدف المشترك المرغوب في تحقيقه

ثالثا: كيفيات جديدة للتسيير لإشراك أفضل للفاعلين

لضمان و تسهيل مساهمة الفاعلين، تم تطوير كيفيات جديدة للتسيير على وجه الخصوص مسعى برمجة تصاعدي وتساهمي، أنظمة إعلام، عقود نجاعة و متابعة - تقييم دورية.

لقد تم تحديد مسعى البرمجة التشاركية و التصاعدية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع دليل برمجة المشاريع الصغيرة أو طلب دعم مالي. كما تم تقنين مختلف المراحل و كيفيات تقييم الطلب و المصادقة و الدفع و إبرام الصفقات و الغلق و تسوية النزاعات و سير هيئات التنسيق/ التصديق/ القرار.

موازاة لهذا المسعى، أعطيت أهمية خاصة لاقتسام المعلومة. و ذلك من خلال إتمام النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية، الذي يوفر معطيات حول حالة ظروف المعيشة في البلديات الريفية بمختلف قواعد المعطيات، و تم إثراءها وتحيينها من طرف مصالح الإدارة (المديرية العامة للغابات بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالنسبة للعقار) لحفظ أحسن لأثر كل ما ينجز في القطاع الفلاحي والريفي وتوفير المعلومات المفيدة لتسيير النشاطات أو تحضير أعمال جديدة. و تستغل هذه المعلومات بانتظام في اجتماعات التقييم الفصلية لتقديم تقرير حول التقدم المنجز بالنسبة لعقود النجاعة[1].

رابعا: تقوية قدرات كل الفاعلين

منذ انطلاق برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، تم اتخاذ أعمال مختلفة:

- وضع هيكل وطني ينسق البحث الزراعي والغابي والمساعدة التقنية، قصد أقلمة مسؤولية برمجة ومتابعة وتقييم تقوية قدرات الفاعلين ، تنوب عنها أيضا في هذا الإطار هيئات جهوية.
- إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بتشكيل شبكة وطنية لمصالح الدعم التقني بالاتفاق مع 250 مكتب دراسات واستشارات فلاحية خاصة قيد التجسيد.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 17

- عصرنة المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، وإعادة تأهيل دوره في نشاطات الاتصال والإعلام وترقية الدعم الاستشارة.

بالموازاة تم وضع كيفيات تشخيص احتياجات التكوين وتقوية القدرات في مختلف المجالات، فقد مست أكثر من 50.000 شخص على كل المستويات في أشكال متنوعة (ملتقيات، أيام تقنية، ورشات ...)، إن المجالات المغطاة هي على الخصوص:

- إثراء مواضيع تقوية القدرات، لاسيما في تسيير المؤسسة، والتسيير العمومي والتساهمي،
- تنويع وتكييف منتجات تقوية القدرات،
- دعم التكوين المتواصل في وسط العمل، وتحيين مجموعة معارف ومؤثرات التكوين،
- القيام بشراكات لتقوية قدرات مموني الدعم التقني،
- تحسين استعمال وتنسيق المساعدة التقنية الدولية[1].

الفرع الثاني: نمو اقتصادي معمم، مدعم ومستدام

يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي لنمو القطاع الفلاحي والريفي وذلك منذ بروز تسوية قضية العقار الفلاحي، و الدولة من جهتها سوف تركز على دورها للتنظيم والضبط ومراقبة الدعم المتعدد الأشكال في القطاع الفلاحي. و قد طورت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مختلف الميكانيزمات الموجهة خاصة للقطاع الخاص للاستثمار وتطوير نشاطاته.

و يتسم نمط التسيير و إتخاذ القرار في إستغلال الأراضي الفلاحية عموما بالطابع الخاص، حيث يسمح تعدد الوضعيات القانونية سواء كانت فردية أو جماعية بممارسة حرفة الفلاح: حيازة الملكية العقارية الفلاحية، الامتياز، خارج التربة، الشركة المدنية أو العائلية، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، التعاونية، التجمع ، ..إلخ . و منذ دخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل ، سمحت إمكانية إنشاء مستثمرات جديدة على أراضي الأملاك الخاصة للدولة وفق نمط الامتياز قابل للتجديد على أربعين سنة بإنطلاق ديناميكية جديدة للاستثمار لإعادة استغلال الأراضي المتواجدة في راحة.

إن تقسيم معطيات الإنتاج حسب المنطقة الطبيعية التي تنجم عن الأخد بالحسبان للتنوع ، تسمح بإيضاح المناطق الجديدة للإنتاج الفلاحي التي من شأنها المساهمة في التنمية الإقتصادية لهذه المناطق. كما تعكس مدونة مختلف أنواع الدعم ، التنوع الكبير للاستثمارات المشجعة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى المستثمرة. و تتضمن هذه الاستثمارات الرئيسية عناصر أساسية ملائمة لتزايد مستدام للإنتاج الفلاحي:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص18.

- الحصول على البذور والشتائل والمكثرات واستعمالها
- ترشيد إستعمال مياه السقي
- التجهيز الخاص و المكننة
- الحصول على القرض الموسمي
- إنشاء و توسيع المستثمرات عن طريق الامتياز للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والضمان العقاري
- تأمين شراء الإنتاج، بفضل القرض الموجه للمتعاملين المدمجين.

بالإضافة أعيد التأكيد على مقاربة الفرع سنة 2009 لتصويب عدة أعمال دعم للإستثمار و دمج الفاعلين حول إقامة قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الإستهلاك . و الهدف من هذه المقاربة هو تشجيع النمو الإقتصادي لفاعلي الفروع والقطاع بصفة عامة و كذا تنافسية الأقاليم. و تعد هذه المقاربة جديدة بالنسبة لإدارة القطاع الفلاحي، حيث تم التدريب على مقاربة الفرع و مرت من عشر فروع إستراتيجية المحددة إبتداءا من إنطلاق السياسة لتصل إلى 17 فرع اليوم، التي تشكل حاليا موضوع متابعة من طرف الإحصائيات الفلاحية. كما تم إحصاء ما لا يقل عن 23.555 مؤسسة صغيرة و متوسطة في مجال الزراعة الغذائية و التي انشأت ما يزيد عن 140.000 منصب شغل و 33 % من القيمة المضافة للصناعة.

و موازاة لذلك، يعد المجلس المهني المشترك الجهاز المكلف بتنشيط تطوير الفرع و ترقية إشراك القطاع الخاص حيث تتوفر حاليا 7 فروع على مجلس مهني مشترك. و تعد الأقطاب الزراعية الغذائية المدمجة أيضا شكلا من التنظيم المهني المشترك في طور البناء لإرسال الفروع في مقاربة إقليمية جوارية بهدف عصرنة الفروع و تحسينها.

كما تم تطوير مختلف أدوات دعم الفروع مع :

- دعم الإستثمارات في إنشاء البنى التحتية؛
- دعم الحصول على التجهيزات المتخصصة؛
- علاوات تثمين المنتجات؛
- الحصول على القروض المتنوعة على المديين المتوسط و الطويل المدى ، للتجهيزات، مثل تلك الخاصة بجمع الحليب مثلا، لمتعاملين يدعون "بالمدمجين" لأنهم يسمحون بدمج و بطريقة غير مباشرة المستثمرين في عصرنة الإنتاج.

الفرع الثالث: تجديد وفعالية متزايدة لأدوات ووسائل التسيير العمومي

يمثل هذا المجال إختصاص الإدارة ، حيث أن أدوات ووسائل التسيير العمومي تقاس عموما بآجال ونوعية الخدمة المقدمة كما يتصوره المستعملون.

و تعد بداية تسوية قضية العقار الفلاحي، إحدى الانجازات الهامة التي تحققت منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت سنة 2008 الامتياز ، كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة وحدد القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت سنة 2010 شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

لقد تم تسهيل الحصول على أراضي الأملاك الخاصة للدولة أيضا لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي إلى جانب ذلك وضع تحفيزات لتقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ شهر فبراير 2011.

لقد ساهمت تدابير أخرى اتخذت في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري. ويمكننا أيضا ذكر تقنين إجراءات الشراكة المتعلقة بالمزارع النموذجية (مارس 2011) وكذا حماية وتثمين الأراضي الغابية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

كما حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الضرورية لكل برمجة للاستثمارات، فردية أو جماعية، عمومية أوخاصة، وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمارات في الإنتاج.

و إكتملت هذه التدابير بدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل، الذي هو الأداة المفضلة للدولة. تجري متابعة أسبوعية لتطور الوضعية العقارية للأراضي ويمكن الحصول عليها بسهولة[1].

المطلب الثالث: التأطير و الدعم المالي

تبدو الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. فقد إنتقلت الموارد العمومية من 52 مليار دينار في سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة 2011.

تم تخصيص لبرامج التجديد الفلاحي ما يقارب 160 مليار دينار جزائري و هو ما يمثل حوالي 69 في المائة من الميزانية المخصصة سنويا لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي و المقدرة بنحو 230 مليار دينار جزائري. و لقد خصصت أكبر حصة من الميزانية لدعم الأسعار عند الإستهلاك، حيث تم إدخال إجراء

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص26.

الضبط خلال الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2008، حيث جندت بسرعة و تنوعت حسب نتائج الموسم الفلاحي، و تذبذب أسعار المنتجات المستوردة والوضعية الإجتماعية[1].

تعكس موارد الميزانية الأخرى الأهمية الممنوحة لنشاطات عصرنة الإدارة و التجديد الفلاحي و التجديد الريفي و كذا حماية الصحة الحيوانية و الصحة النباتية . تبدو الحصة المتعلقة بالتجديد الريفي أقل أهمية مقارنة بالتجديد الفلاحي حيث قدرت بنحو 42 مليار دينار جزائري، و لكن تجدر الإشارة إلى أنها لا تعكس إلا الدعم الذي يقدمه القطاع الفلاحي، دون الأخذ في الحسبان مساهمات القطاعات الوزارية الأخرى في الوسط الريفي و كذا تلك التي تدخل في ميزانيات البلديات[2]. كما تم تخصيص 28 مليار دينار لبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية من أجل عصرنة الإدارة و تفعيل ديناميكية أجهزة الإتصال، الإرشاد، البحث والتحليل تعزيز مصالح المراقبة والحماية البيطرية، الصحة النباتية، الأراضي الفلاحية.

الفرع الأول: تنوع صناديق الدعم المالي

منذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و أكثر من ذلك منذ 2008، تطور الدعم لصالح المستثمرين و متعاملي الفروع وسكان الأرياف. كما تنوعت الصناديق لتلبية إحتياجات خاصة:

- الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحية
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
- صندوق حماية الصحة الحيوانية و حماية الصحة النباتية
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية
- صندوق التنمية الريفية و إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية و صغار المستغلين الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30 إلى 50 %) مع التخفيض إلى غاية 100 % من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق. مع تقوية القدرات المخصصة للمتابعة والتقييم والأنظمة المعلوماتية.

الفرع الثاني: شباك و حيد للإستفادة من المواد المالية

[1] Institut Technique des Grandes Cultures (ITGC), **Céréaliculture,** Revue N°52, op.cit., p.7.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق**، نفس المرجع، ص 28.

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية. يدرس مشروع الإستثمار على هذا المستوى و يوجه المتعامل نحو نوع القرض و نوع الدعم العمومي الملائم. و هكذا طور بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من القروض:

- قرض الرفيق، و هو قرض موسمي،
- قرض التحدي، و هو خاص بالتجهيز،
- قرض فدرالي، و هو نوع من قرض التحدي،
- قرض ممون،
- قرض إيجاري، و هو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي،
- قرض السكن الريفي.

تطلبت مثل هذه السياسة، إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بتكرسيها أكثر فأكثر للفلاحة و التنمية الريفية و الزراعة الغذائية. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان على مستوى صندوق ضمان القروض لمرافقة القروض في القطاع[1].

الفرع الثالث: ضبط المنتجات الفلاحية

يعد الضبط من بين الخطوات الجد متقدمة، التي سجلها القطاع الفلاحي في هذه السنوات الأخيرة. إن الضبط الذي أعيد تأهيله في سنة 2008 أصبح اليوم إحدى المهام الأساسية للقطاع. الهدف المنشود من وراء وضع نظام الضبط هو المحافظة على مداخيل الفلاحين ووضعهم في حالة إستثمار آمن من جهة والبحث على إستقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية من جهة أخرى و بالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين. و يعد هذا الهدف ذو أهمية إلى درجة أن الفاعلين غير المهنيين، طوروا طيلة مدة 20 سنة تقريبا، تصرفات ظرفية، تخضع لمنطق الربح السريع مهملين بذلك مصالح الفلاحين والمربين والمستهلكين.

حسب قانون التوجيه الفلاحي، فإن التدخلات فيما يخص ضبط المنتجات الفلاحية تتم على وجه الخصوص عن طريق[2]:

–تدابير تحفيزية في الجمع و التخزين و هياكل التخزين و الشحن و النقل

–تدابير دعم المنظمات المهنية و المهنية المشتركة الفلاحية،

–تدابير تحديد التعريفة، عند الإقتضاء في إطار التشريع المعمول به

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص29 .

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire : **Loi n° 16-08 de Aouel Chaabane 1429 correspondant au 3 aout 2008 portant orientation agricole**, op.cit.

تطلب وضع نظام للضبط مراجعة أنظمة الدعم و وضع آليات و منشآت تسمح بضمان التخزين الأمني لضمان التموين المنتظم للأسواق. كما تم تطوير شراكات من النوع عمومي-خاص على مختلف مستويات الفروع لإدماج عدد أكبر من الفاعلين في هذه الأنظمة.

يراد من دعم الضبط، أن يكون مهيكلا لتقوية الإنتاج و الفرع و أن لا يحل محل المتعاملين الخواص بصفة دائمة. يجب أن تأخذ بالحسبان عند إعداد مختلف الوضعيات المالية للمتعاملين المستفيدين بكيفية إبقاء النظرة و الشفافية على مستوى الدعم الحالي و تطوره مستقبلا.

الفرع الرابع: الحماية و الرقابة

في القطاع الفلاحي يفهم عموما من الحماية ، حماية الصحة الحيوانية و الصحة النباتية و كذا سلامة المنتجات الفلاحية. تمتد الحماية حسب قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 إلى الضمان المستدام و الإحتفاظ بالأبعاد الأخرى التالية:

- المستثمرات الفلاحية
- الخصوصيات الفلاحية المحلية
- الأملاك العقارية
- الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية.
- مداخيل الفلاحين و القدرة الشرائية للمستهلكين، لا سيما المواد الفلاحية الأساسية؛
- المناطق المهددة بالتدهور وخاصة المناطق الجبلية و المناطق السهبية والمناطق الرعوية ؛
- الموارد المائية؛
- حماية المستثمرين الفلاحيين المعرضين للكوارث الطبيعية ، عن طريق التضامن الوطني.

إن التدابير المتخذة هي في نفس الوقت هيكلية (هيئات الحماية) و آداتية مع تعزيز أنظمة تتبع المنتوج وتحميل الفاعلين المسؤولية. فعلى سبيل المثال يجبر المستثمرون الفلاحيون على إكتتاب عقود التأمين عندما يستفيدون من تدابير دعم الدولة.

و تبقى الرقابة أحد الأدوار الخاصة بالدولة و المطلوبة بكثرة من الفاعلين لضمان تطبيق الإطار القانوني القائم. لقد أتخذت عدة إجراءات لتدعيم هذه الرقابة : أنظمة الإعلام، حصيلات منتظمة، رقابة داخلية. تعرف فعالية الرقابة في قدرتها على كشف الإختلالات في حسن سير الأنظمة وضمان تصحيحها[1].

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص30 .

المبحث الثاني: تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي

المطلب الأول: برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقى التكميلى

الفرع الأول: التعريف بالبرنامج

جاء برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المطبقة منذ سنة 2008،و هو برنامج يهدف إلى رفع الإنتاج من الحبوب و ضمان الحد الأدنى المضمون و هذا بالاعتماد على الري التكميلي في المناطق الشمالية أو على الري الكلي في المناطق الجنوبية، و هذا بالنظر إلى التقلبات المناخية من موسم لأخر، بالإضافة إلى اعتماد زراعة الحبوب على الأمطار و بالتالي ارتباط المردود بكمية التساقط.

و لتامين هذا الإنتاج مهما كانت الظروف المناخية، فان اللجوء إلى تطبيق سقي الحبوب يفرض نفسه كأحد من الخيارات الأكثر ملائمة لضمان حد استراتيجي للإنتاج،بغض النظر عن الجهود الواجب بذلها في مجال البحث و التنمية من اجل تحسين الأداء التقني.

تم الشروع في تجسيد المشروع انطلاقا من الموسم 2008-2009 في عمليات سقي أكثر من 30000 هكتار من الحبوب على مستوى ثلاثة عشر (13) ولاية لتصل الى قرابة 120000 هكتار في الموسم 2011-2012 مع تعميم هذه الطريقة على ثلاثة و أربعين (43)ولاية.

الفرع الثانى: مجال تطبيق البرنامج

شرع في تجسيد البرنامج على مستوى المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية ، و تم اختيارها على أساس كمية التساقط (الأمطار)، التربة و الانحدار، و هذا بالاعتماد على خرائط المناطق الإنتاجية و كذلك على أساس مناطق تواجد المجمعات المائية و السدود.

من خلال هذا المنطلق تم تحديد سبعة (07) مناطق قابلة للسقي و ذات قدرات إنتاجية معروفة [1].(أنظر خريطة تحديد مناطق تجسيد برنامج السقي التكميلي، الملحق رقم 02).

[1] Institut Technique des Grandes Cultures (ITGC), **Céréaliculture,** Revue N°52, op.cit., pp 20-31.

المنطقة الأولى: و تشمل ولاية تيارت على مستوى خمسة (05) بلديات تقع في الشمال الغربي للولاية، حيث يتواجد كل من سد الدحموني و سد بن خدة، و تقدر كمية التساقط المتوسطة بـ 339 مم، و يمتد المشروع على مساحة 95000 هكتار أي ما يمثل 42 بالمائة من المساحة المخصصة سنويا للحبوب في الولاية.

المنطقة الثانية: و تشمل ولاية البويرة على مستوى سبعة (07) بلديات تتمركز في الوسط الغربي للولاية، بجوار سد لكحل، و تقدر كمية التساقط المتوسطة بـ 488 مم، و يمتد المشروع على مساحة 45000 هكتار من مساحة 81500 هكتار مخصصة سنويا للحبوب أي ما يفوق 55 بالمائة .

المنطقة الثالثة: يتربع المشروع على مساحة اجمالية تقدر بـ 61400 هكتار مقسمة على كل من ولاية قالمة، سوق أهراس و أم البواقي.

حيث تقدر مساحة المشروع على مستوى ولاية قالمة بـ 35400 هكتار ، و تشمل سبعة (07) بلديات، و تقدر كمية التساقط المتوسطة بالمنطقة بـ 603 مم، و يتم السقي بالاعتماد على مياه سد حمام دباغ. أما على مستوى ولاية سوق اهراس فقدرت مساحة منطقة تجسيد البرنامج بـ 19000 هكتار موزعة على كل من بلدية سدراتة و الزوابي في الجنوب الغربي للولاية اين يتواجد سد واد الشارف.

و خصصت مساحة 7000 هكتار و التي تتواجد ببلدية قصر الصباحي بولاية أم البواقي بمحاذات سد بني هارون لتجسيد البرنامج.

المنطقة الرابعة: تضم ولاية خنشلة على مستوى خمسة (05) بلديات معنية بالمشروع على مساحة مقدرة بـ 38000 هكتار من أصل 89000 هكتار مخصصة سنويا لزراعة الحبوب، حيث يتم السقي بالاعتماد على سد واد الشارف.

المنطقة الخامسة: ولاية سطيف على مساحة إجمالية مقدرة بـ 34500 هكتار موزعة على أربع (04) بلديات، و يتم الاعتماد بالأساس على مياه الأمطار و الينابيع مع إمكانية استغلال و تحويل مياه سد عين زادة و/أو سد بني هارون.

المنطقة السادسة: ولاية قسنطينة و ميلة بمساحة قدرت على التوالي بـ 7000 هكتار و 15000 هكتار، و تقدر كمية التساقط المتوسطة بالمنطقة بـ 516مم. و يتم السقي بالاعتماد على مياه الأمطار و الينابيع مع إمكانية استغلال و تحويل مياه سد بني هارون و سد واد العثمانية.

المنطقة السابعة: تضم كل من ولاية عين الدفلى و الشلف، على مساحة إجمالية مقدرة بـ 45800 هكتار.

فعلى مستوى ولاية عين الدفلى تمثل المساحة المخصصة لتنفيذ البرنامج ما يقارب 60 بالمائة (26500 هكتار) من المساحة المخصصة سنويا لزراعة الحبوب و المقدرة بـ 44700 هكتار و الموزعة على ستة (06) بلديات، و يتم استغلال مياه كل من سد غريب، دردر و سد حرازة.

أما في ولاية الشلف فتقدر المساحة المخصصة لتجسيد البرنامج بنحو 19300 هكتار موزعة على أربعة (04) بلديات و الواقعة بالقرب من سد واد الفضة و سد سيدي يعقوب.

الفرع الثالث: دور مختلف الفاعلين في تجسيد البرنامج

تمثل اتفاقية إطار المبرمة بين الديوان الجزائري المهني للحبوب من جهة و هذا بصفته رائد فرع تطوير شعبة الحبوب، و من جهة أخرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، المعهد التقني للزراعات الواسعة و المعهد الوطني للأراضي و السقي و صرف المياه،و الموقعة من طرف الأطراف المتعاقدة يوم 30 أكتوبر 2012،الإطار المرجعي لمختلف الفاعلين و التي تحدد شروط وضع آليات التنمية و التمويل و اقتناء تجهيزات السقي لتأمين إنتاج الحبوب.

و تشكل هذه الاتفاقية التزاما تضامنيا يهدف إلى ضمان لمنتجي الحبوب و بطريقة منسقة:

- تسهيل اقتناء تجهيزات السقي باللجوء إلى قروض من نوع " التحدي" بصفة فردية، أو في إطار توحيدي يضمن تسديده بإنتاج الحبوب الذي يجب أن يؤمن لدى الصندوق الجهوي للتعاضدية الفلاحية و أن يسلم إلى تعاونيات الحبوب و البقول الجافة،
- المرافقة الضرورية من طرف المعاهد المعنية، طيلة المسار التقني لتسيير زراعة الحبوب، سواء كانت عن طريق السقي التكميلي (بالشمال) أو بالسقي الكلي (بالجنوب).

بالإضافة إلى ذلك فقد حددت هذه الاتفاقية مهام و دور كل طرف من الأطراف من أجل تجسيد و إنجاح المشروع[1].

أولا: مهام الديوان الجزائري المهني للحبوب:

يساهم الديوان الجزائري المهني للحبوب تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، بصفته المكلف الرئيسي بتنمية شعبة الحبوب، لاسيما تحسين إنتاجية الحبوب عن طريق السقي على مستوى فضاءات الحبوب، في وضع آليات التنمية و اقتناء تجهيزات السقي، و يلتزم بتنفيذ الأعمال التالية:

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **إتفاقية إطار تحدد شروط وضع آليات التنمية و التمويل و اقتناء تجهيزات السقي لتأمين إنتاج الحبوب** أكتوبر 2012، ص 3.

- تنشيط و تنظيم كل أعمال التنمية المرتبطة بتحسين إنتاجية الحبوب عن طريق السقي بتظافر الجهود مع مجموع الأطراف؛
- إعداد كل اتفاقية خاصة تحدد العلاقات المهنية بين المتدخلين (البنك، موردي التجهيزات، التأمينات،الخ...)، و الفلاحين المنخرطين؛
- الالتزام بفتح شباك موحد لدى كل تعاونية حبوب و بقول جافة لتسهيل العمليات المتعلقة بالفلاحين؛
- طلب قرض "التحدي االفدرالي" المخصص لتمويل اقتناء تجهيزات السقي التي تستغل من طرف مزارعي الحبوب مع التزام التسديد بالانتاج و الذي تحدد كيفياته في إطار اتفاقية خاصة و هذا عبر شبكة تعاونيات الحبوب و البقول الجافة التابعة للديوان؛
- مرافقة الفلاحين الراغبين في الاستفادة من "قرض التحدي" لاقتناء تجهيزات السقي في مساعيهم و دعمهم ب "كفالة ضمان" المودعة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لضمان تسديد القرض.

ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية: تتمثل أساسا في تنفيذ الأعمال التالية

- تغطية تامين الحبوب ضد مخاطر "البرد"، "حرائق المحاصيل التي يمكن ان تصيب الانتاج؛
- التامين على مردود الحبوب؛
- التأمين على "شبكة السقي تحت الاستغلال" ضد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الحوادث التالية (حرائق، انفجارات، سقوط الصاعقة، لجوء الجيران و الغير في حالة الحرائق، العواصف، الفيضانات، التعطلات الكهربائية، كسر الآلات).

ثالثا: مهام المعهد الوطني للأراضي و السقي و صرف المياه

- التأكد من المواصفات التقنية للمرشات مقارنة ببطاقتها التقنية و المعايير الدولية؛
- تنشيط أيام تقنية للإرشاد لفائدة الفلاحين في مجال تقدير احتياجات النباتات للماء و متابعة نسبة الرطوبة و المراحل الحساسة للمزروعات من نقص الماء و الكميات و ترددات عمليات السقي و الصيانة و المحافظة على تجهيزات السقي، الخ...؛
- المتابعة الزراعية المناخية للمواسم الفلاحية عن طريق إنتاج و بث النشرة الزراعية المناخية الأسبوعية، كذلك إعداد نشرات الإنذار المسبق و الإنذار للجفاف الزراعي المناخي و بثه عن طريق شبكة الرسائل القصيرة للمعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الديوان الجزائري المهني للحبوب، المعهد التقني للزراعات الواسعة، الديوان الوطني للسقي و صرف المياه، مديريات المصالح الفلاحية و الإذاعات المحلية، الخ...

رابعا: مهام المعهد التقني للزراعات الواسعة

- وضع شبكة حقول للشرح تتكون من فلاحين رواد؛
- المرافقة التقنية و التاطير الجواري للفلاحين لاحترام المسار التقني؛
- المساعدة التقنية لاختيار الأصناف الناجعة و الأكثر ملائمة لكل منطقة زراعية ايكولوجية؛
- تقييم المردود الحقيقي و المرجعي لكل صنف؛
- تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية و أيام شرح في الميدان لفائدة الفلاحين؛
- إجراء تجارب على مستوى مزارع الشرح و إنتاج البذور؛
- تكوين الإطارات التقنية و مزارعي الحبوب المعنية؛
- اختيار فلاحين يملكون قدرات و بمقربة من مصادر المياه.

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج تأمين إنتاج الحبوب بواسطة السقي

الفرع الأول: الأثر على تطور الإنتاج و الإنتاجية

يبين تحليل نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980، عرف خلال الفترة 1981-1990 نموا قدر بنحو 3 في المائة، و بنحو 3,2 في المائة خلال الفترة 1991-2000 ليعرف ارتفاعا قدر بنحو 7,3 في المائة ما بين سنة 2001 و 2011. غير أن هذا النمو يخفي التغيرات الهامة من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة 2009 نسبة نمو قياسية للإنتاج الفلاحي بلغت 31,5 في المائة لتنخفض خلال الموسم الموالي 2010 إلى نحو 8,5 في المائة ، كما سجلت خلال سنة 2011 نسبة نمو بلغت 10,6 في المائة. و بالمقارنة بالهدف المتوسط السنوي لفترة تجسيد برامج التجديد الفلاحي و الريفي و المقدرة بنحو 8,3 في المائة فان نسب النمو المسجلة تعكس التقدم و التحسن في الإنتاج الفلاحي المسجل. حيث انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 إلى 1600 مليار دينار سنة 2011، فيما بقيت الحصة المتعلقة بالواردات الغذائية مستقرة نسبيا في حدود 30 في المائة.

و عرف إنتاج الحبوب منذ سنة 2009 تحسنا و ارتفاعا مقارنة بمعدل الإنتاج المسجل خلال الفترة 2001-2008 و الذي بلغ حوالي 32 مليون قنطار، حيث بلغ معدل إنتاج الحبوب منذ بداية تطبيق برنامج تكثيف إنتاج الحبوب 2009-2014 نحو 50,8 مليون قنطار.

الجدول رقم (18): تطور إنتاج و واردات الحبوب خلال الفترة 2009-2012 الوحدة: قنطار

الموسم	أهداف PRAR	الإنتاج	الواردات
معدل 2008/2001	/	31 967 433	59 194 857
2008/2009	38 066 590	61 200 000	56 063 011
2009/2010	40 591 730	48 072 000	77 953 356

2010/2011	43 690 950	42 457 000	52 403 170
2011/2012	46 793 620	51 340 063	58 249 694
معدل 2012/2009	42 285 723	50 767 266	61 167 308

المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية للفترة 2009-2012.

و تم تسجيل سنة 2009 إنتاج قياسي بلغ 61,2 مليون قنطار مقارنة بالأهداف المسطرة في عقود النجاعة حيث قدر حجم الإنتاج المراد تحقيقه من مختلف أصناف الحبوب بنحو 38,1 مليون قنطار، و هو ما يمثل نسبة تطبيق بلغت نحو 160 في المائة، مما ساعد على عودة صادرات الحبوب الجزائرية إلى الأسواق العالمية بعد غياب طويل و تمثلت خاصة في مادة الشعير.

كما تم تحقيق نسب إنتاج فاقت الأهداف المسطرة ضمن عقود النجاعة ما عدا الموسم 2010-2011، حيث بلغت نسبة تحقيق الأهداف 97 في المائة بإنتاج بلغ 42,5 مليون قنطار و هذا راجع إلى الظروف المناخية التي ميزت الموسم الفلاحي. و سجل خلال الموسم 2011-2012 إنتاج أكثر من 51 مليون قنطار.

الشكل رقم (09): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2009-2012

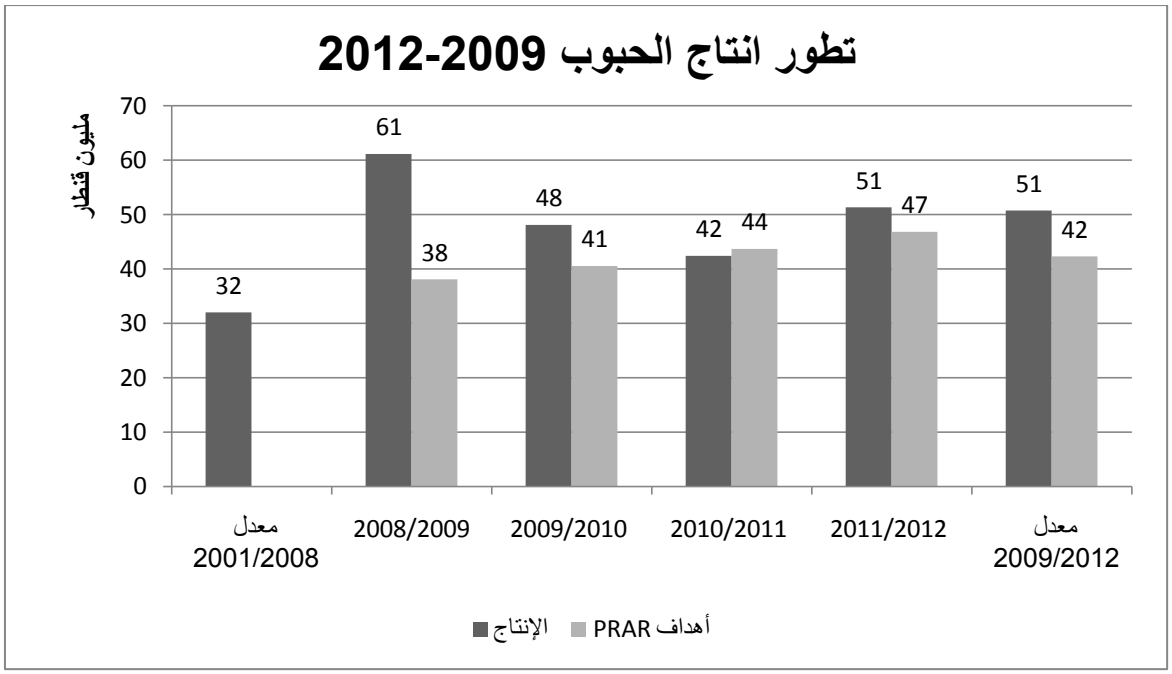

المصدر:تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (18).

و عرفت الواردات انخفاضا في الكمية سنة 2009 حيث بلغت 56,1 مليون قنطار مقارنة بالمعدل السنوي المسجل خلال الفترة 2001-2008 و الذي قدر بحوالي 60 مليون قنطار، لترتفع خلال الموسم 2009-

2010 لتبلغ حوالي 78 مليون قنطار نتيجة إنخفاض الإنتاج المسجل مقارنة بالموسم 2008-2009، و احتل القمح بنوعيه المرتبة الأولى من جملة الواردات بنسبة تجاوزت 90 في المائة لتصل إلى حوالي أكثر من 99 في المائة المسجلة سنة 2010، و التي عرفت تسجيل اكتفاء ذاتي في مادة الشعير و الخرطال. كما سجل انخفاض الواردات من القمح الصلب التي انتقلت من نحو 18,5 مليون قنطار سنة 2009 إلى نحو 12 مليون قنطار سنة 2012 و هذا كنتيجة للتحسن الذي عرفه إنتاج هذا النوع من الحبوب ، في المقابل سجل ارتفاع محسوس في حجم الواردات من القمح اللين حيث قفز من نحو 38,6 مليون قنطار سنة 2009 إلى حدود 55,5 مليون قنطار سنة 2011، و يفسر هذا الارتفاع نتيجة تزايد الطلب عليه في الاستهلاك.

أما فيما يخص المردودية المسجلة، فقد عرفت تحسنا باستعمال السقي التكميلي في المناطق الشمالية، حيث سجل ربح في المردودية بلغ حوالي 25 قنطار في الهكتار مقارنة بالمردودية المسجلة بالاعتماد على الأمطار. حيث فاقت المردودية معدل 30 قنطار في الهكتار في المناطق الشمالية أما في المناطق الجنوبية فسجلت إنتاجية متوسطة قدرت بنحو 25 قنطار في الهكتار، و تبقى إنتاجية ضعيفة و هذا نظرا لاعتمادها الكلي على السقي.

ضعف هذه النتائج المسجلة يرجع بالأساس إلى النقص المسجل في عتاد السقي و طرق السقي المتبعة، حيث بلغت نسبة الاعتماد على السقي بواسطة الرش حوالي 55 في المائة من المساحة المسقية، في المقابل حوالي 45 في المائة من المساحة مازالت تعتمد على الطرق التقليدية و المتمثلة في الغمر.
بالإضافة إلى ذلك، سجل نقص في البرامج التحسيسية و الإرشادية بهدف تقديم الدعم التقني في مجال استخدام البذور و كيفيات استعمال عتاد السقي المقتصد للماء[1].

الفرع الثاني: تطور المساحة المسقية

تبين إحصائيات تطور مساحة الحبوب المسقية منذ بدأ تطبيق برنامج السقي التكميلي للحبوب (بالإضافة إلى السقي الكلي الممارس في المناطق الجنوبية) مدى التطور الذي يعرفه هذا المجال، فقد عرفت مساحة الحبوب المسقية ارتفاعا من نحو 33000 هكتار سنة 2008 لتصل إلى أكثر من 118000 هكتار سنة 2012، و هذا باستعمال و استغلال الموارد المائية و عتاد السقي المتوفر.

عرفت مساحة الحبوب المسقية تزايدا منذ انطلاق تجسيد برنامج السقي التكميلي خلال الموسم 2009/2008، حيث بلغت 33000 عبر 13 ولاية، و سجل نحو 67000 هكتار شملت 19 ولاية معنية خلال الموسم 2010/2009، لتصل إلى حوالي 106000 هكتار خلال الموسم 2011/2010 مع توسيع

[1] Institut Technique des Grandes Cultures (ITGC), **Céréaliculture,** Revue N°55, El Harrach, Alger, 2e semestre 2010, p.55.

البرنامج ليشمل 24 ولاية. و عرف الموسم 2012/2011 تعميم برنامج السقي التكميلي على 43 ولاية الممارسة لزراعة الحبوب من اجل بلوغ هدف 235000 هكتار.

منذ الشروع في تطبيق برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي، عرفت المساحة المسقية التطور التالي:

من 32584 هكتار خلال الموسم 2009/2008 إلى حدود 62287 هكتار خلال الموسم 2010/2009، أي بزيادة سنوية تقدر بـنحو 29703 هكتار وهو ما يمثل نسبة تطور تعادل 35 في المائة.

و عرف تسجيل نحو 104969 هكتار خلال الموسم 2011/2010 بزيادة تقدر بنحو 42682 هكتار، بنسبة تطور قدرت بنحو 37 في المائة.

و قفزت المساحة المسقية للحبوب إلى 118047 هكتار خلال الموسم 2012/2011 منها حوالي 55423 هكتار في المنطقة الجنوبية.

الجدول رقم (19): تطور مساحة الحبوب المسقية خلال الفترة 2012/2009 الوحدة: هكتار

المواسم	المناطق	الشمال	الجنوب	المجموع
2008/2009	الأهداف	31 632	/	/
	الانجاز	2 458	30 126	32 584
	النسبة	**%27,1**	/	/
2009/2010	الأهداف	56392	68 820	125 212
	الانجاز	26 615	29 436	56 051
	النسبة	**47.2%**	**42.8%**	**44.8%**
2010/2011	الأهداف	227 606	73527	301 133
	الانجاز	66198	38 771	104 969
	النسبة	**29.1%**	**52.7%**	**34.9%**
2011/2012	الأهداف	155029	43838	198867
	الانجاز	62624	55423	118047
	النسبة	**40.4%**	**126.4%**	**59.4%**

المصدر: MADR-DDAZASA

خلال الموسم الأول من تطبيق برنامج السقي التكميلي 2009/2008، تم تسجيل خمسة ولايات (أم البواقي، الشلف، سطيف، تلمسان و سعيدة) من مجموع 13 ولاية لجأت إلى السقي، و قدرت نسبة تنفيذ البرنامج في المنطقة الشمالية بنحو 27,1 في المائة بمساحة مسقية بلغت 2458 هكتار مقارنة بالهدف المسطر المقدر بنحو 31632 هكتار. هذه النسبة تعد ضعيفة مقارنة بالأهداف المسطرة للموسم و هذا راجع للظروف المناخية الملائمة التي ساعدت على تطور و نمو النباتات دون الحاجة إلى السقي،

بالإضافة إلى نقص التحسيس في أوساط الفلاحين بضرورة الانخراط في البرنامج و تطبيق نشرات الإنذار للجفاف المعلن عليها. و سجلت ولاية تلمسان أعلى نسبة سقي بلغت 100 في المائة، بينما سجلت الولايات الأربع الأخرى نسبا لا تتعدى 16 في المائة.

الشكل رقم (10): تطور مساحة الحبوب المسقية خلال الفترة 2012/2009

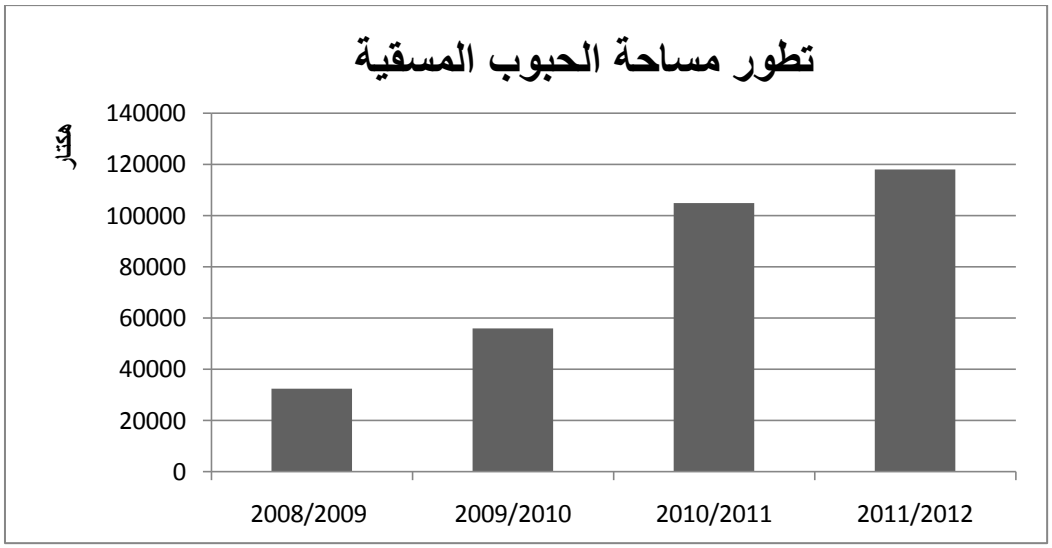

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (00).

خلال الموسم 2010/2009 عرفت مساحة الحبوب المسقية ارتفاعا و هذا بانضمام ستة ولايات جديدة في المنطقة الشمالية ليبلغ الهدف إلى حدود 56548 هكتار، بينما قدرت أهداف مساحة الحبوب المسقية كليا في المنطقة الجنوبية و التي تشمل ستة ولايات (أدرار، ورقلة، غرداية، بشار، تمنراست و بسكرة) بنحو 68720 هكتار. كما تميز الموسم بظروف مناخية و فترات جفاف مما يستدعي اللجوء إلى عملية السقي، حيث سجلت نسبة سقي في المناطق الشمالية قدرت بنحو 47,2 في المائة على مساحة قدرت بنحو 26615 هكتار مقسمة على 18 ولاية باستثناء ولاية قسنطينة التي عرفت ظروف مناخية ملائمة. سجلت ولاية تلمسان نسبة سقي بلغت 95 في المائة، في حين سجلت كل من ولاية تسمسيلت (1%)، غليزان (12,8%) و المدية (16,7%) نسب ضعيفة. و تبين نسب تطبيق السقي التكميلي على عدم التناسق بين الأهداف المسطرة من طرف كل ولاية و عتاد السقي المتوفر بالإضافة إلى نقص الموارد المائية الموجهة و المخصصة لسقي الحبوب.

أما المنطقة الجنوبية فعرفت نسبة تطبيق بلغت 42,8 في المائة على مساحة بلغت 29436 هكتار، حيث سجلت كل من ولاية بسكرة (94%)، بشار (88%) و أدرار (75%) نسب سقي مرتفعة، بينما سجلت كل من ولاية غرداية و تمنراست نسب ضعيفة.

و تعود هذه النسبة المتوسطة المحققة إلى قدم عتاد السقي المستخدم و عدد الرشاشات المحورية في حالة عطب، بالإضافة إلى ضعف كمية التدفق من الآبار.

و عرف الموسم 2011/2010 تضاعف المساحة المسقية مقارنة بالموسم السابق، و تراوحت في حدود 105000 هكتار و هو ما يمثل إنجاز حوالي 35 في المائة من الأهداف المسطرة. حيث سجلت المناطق الشمالية نسبة انجاز بلغت 29 في المائة على مساحة تقدر بنحو 66198 هكتار، أما في المنطقة الجنوبية فبلغت نسبة الانجاز ما يقارب 53 في المائة حيث تم سقي أكثر من 38771 هكتار.

أما خلال الموسم 2012/2011 فتم سقي حوالي 118047 هكتار من الحبوب أي ما يمثل 60 في المائة من الأهداف، و سجلت المنطقة الجنوبية سقي أكثر من 55423 هكتار و هو ما يمثل نسبة إنجاز بلغت 126 في المائة، في حين تراجعت المساحة المسقية في المنطقة الشمالية إلى حدود 62624 هكتار مقارنة بالموسم السابق.

الفرع الثالث: توفر عتاد السقي

تم حشد لموسم السقي التكميلي 2011-2012 حوالي 15457 محور رشاشات، 472 لفاف منها 95 وحدة تابعة لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة، بالإضافة إلى حوالي 227 رشاش محوري. هذه الإمكانيات تمكن من سقي أكثر من 78000 هكتار حسب تقدير مديريات المصالح الفلاحية (و ذلك بتخصيص كل وحدة من محاور الصمامات لكل 4 هكتارات، 10 هكتارات لكل لفاف و 30 هكتار بواسطة المحور الرشاش)، لكن بالنظر إلى استعمال عتاد السقي من طرف الفلاحين في الري التكميلي للحبوب فقط نجد أن هذه المساحة يمكن أن تصل إلى حدود 10 هكتارات لكل محور صمامات و حوالي 20 هكتار لكل لفاف، مما يساعد على سقي أكثر من 170770 هكتار منها حوالي 6660 باستعمال الرشاش المحوري، إضافة إلى 83308 هكتار مسقية بواسطة الطرق التقليدية عن طريق الغمر، أي بمجموع 254078 هكتار قابلة للسقي باستعمال العتاد المتوفر و هو ما يفوق الهدف المسطر للموسم و المقدر بحوالي 235000 هكتار.

و جاءت التعليمة الوزارية رقم 1061 المؤرخة في 04 أكتوبر 2012 و المتمحورة حول تأمين إنتاج الحبوب عن طريق السقي، حيث ركزت التعليمة على أهمية سقي الحبوب كون ممارسة زراعتها في الجزائر تخضع تماما لنظام تساقط الأمطار، لذا فإنها تبقى مرتبطة بظروف زراعية مناخية صدفوية متكررة، التي تهدد إنتاج الحبوب و بالتالي الأمن الغذائي الوطني.

كما حددت التعليمة الوزارية رقم أنواع مزارع الحبوب و طبيعة الدعم الواجب تقديمه ، و تطبيقا للتوصيات النابعة عن الورشة الوطنية المنعقدة بـ 26 سبتمبر 2012 تم تصنيف مزارع الحبوب حسب التصنيف التالي[1]:

1. مزارع حبوب تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة، و بالتالي يجب أن تكون محل اهتمام و موضوع عمل مكثف لإقناع و تكوين المزارعين لغرض استغلال، في حالة ضرورة زراعية و مناخية، كل مورد مائي متواجد داخل أو بجوار حقل الحبوب، مع العلم ان هذا المورد لا يكون مطلوبا، غالبا، من أي نوع من أنواع الزراعات خلال الفترة الحاسمة للنمو النباتي للحبوب؛
2. مزارع حبوب تتوفر لديهم موارد مائية لكن غير مجهزة بتجهيزات الري، و الذين يجب تحفيز مزارعيها و تشجيعهم على الإقبال على آليات الدعم و القروض المتوفرة، بعمل جواري و اتصال واسع؛
3. مزارع حبوب واقعة بمناطق ذات قدرة على إنتاج الحبوب و تتوفر على موارد مائية أكيدة و لكن غير مجندة، و التي يجب دعمها فيما يخص تجنيد و استغلال المورد، و الذي سيوجه بصفة أولية لفائدة الحبوب.

أولا: مزارع حبوب تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة

تبعا للإحصائيات المقدمة من طرف مديريات المصالح الفلاحية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، فقد تم إحصاء حوالي 8985 مستثمرة فلاحية ضمن مجموعة مزارع الحبوب التي تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة، وقدرت المساحة المزروعة حبوبا القابلة للسقي و ذلك باستعمال تجهيزات السقي المتوفرة على مستوى المستثمرات الفلاحية في حدود 167000 هكتار ، حيث أكثر من 8000 هكتار متواجدة في المناطق الجنوبية و تعتمد على السقي الكلي للمحاصيل (انظر الملحق رقم 03 الجدول رقم (01)). كما تم إحصاء أكثر من 14909 محور رشاش، و 496 لفاف بالإضافة إلى 265 رشاش محوري منها 218 وحدة تتواجد على مستوى المستثمرات في الجنوب.

أما بالنسبة إلى تحديد عدد الفلاحين المكثرين لأصناف بذور الحبوب الذين يتوفرون على موارد مائية و عتاد سقي مناسب (انظر الملحق رقم 03 الجدول رقم (02)) فقد بلغت مساحة الحبوب القابلة للسقي و المخصصة لإنتاج و تكثير البذور إلى حوالي 28476 هكتار و ذلك حسب التقديرات تبعا للعتاد المتوفر لدى المنتجين، و الذي بلغ نحو 1997 محور رشاش، و 327 لفاف و 27 رشاش محوري. حيث تمثل هذه المساحة ما نسبته 18 في المائة من متوسط المساحة المخصصة سنويا لإنتاج البذور و المقدرة بنحو

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **التعليمة الوزارية رقم1061 المؤرخة في04 أكتوبر2012 و المتمحورة حول تأمين إنتاج الحبوب عن طريق السقي**

150000 هكتار. حيث تعتبر هذه النسبة 8ضعيفة و ينبغي تكثيف العمل التحسيسي و الإرشادي لفائدة المنتجين و الفلاحين من أجل الإنضمام إلى برنامج تأمين إنتاج الحبوب بواسطة السقي و العمل على تقديم التوضيحات بخصوص الدعم المقدم من اجل اقتناء التجهيزات الملائمة لسقي الحبوب

ثانيا: مزارع حبوب تتوفر لديهم موارد مائية لكن غير مجهزة بتجهيزات الري

هذه المجموعة تضم الفلاحين الممارسين لزراعة الحبوب و الذين تتوفر لديهم موارد مائية و البالغ عددهم 5149 مستثمرة، لكن لا يتوفرون على عتاد السقي (انظر الملحق رقم 03 الجدول رقم (03)) ، حيث قدرت المساحة القابلة للسقي بأكثر من 55400 هكتار. في حين قدرت الاحتياجات بنحو 4172 محور رشاش، 536 لفاف و 44 رشاش محوري، أما طلبات العتاد المقدمة لدى مصالح CCLS فهي لا تمثل سوى 13 في المائة من الاحتياجات اللازمة للسقي، و يمكن الإشارة إلى انه لم يتم تسليم أي وحدة من طرف تعاونيات الحبوب و البقول الجافة.

أما بالنسبة إلى منتجي البذور الذين يتوفرون على موارد مائية بحاجة إلى عتاد السقي (انظر الملحق رقم 03 الجدول رقم (04)) ، فقد قدرت المساحة القابلة للسقي بنحو 8700 هكتار.

و من خلال معاينة المعطيات المتوفرة لدينا، يمكن حصر المساحة المخصصة للحبوب و القابلة للسقي و ذلك باستعمال عتاد و تجهيزات السقي المتوفرة مع احتساب المساحة الخاصة لتكثير البذور و التي تتوفر على موارد مائية في حدود 195000 هكتار (1+2). و قد تصل هذه المساحة إلى أكثر من 258000 هكتار خلال الموسم 2012-2013 و ذلك بمواصلة الجهود و تجهيز الفلاحين بالعتاد و التجهيزات المناسبة لاستغلال الموارد المائية المتوفرة و غير المستغلة إلى حد الآن على مساحة تصل إلى 64166 هكتار.

الجدول رقم (20):تحديد مساحة الحبوب الإجمالية القابلة للسقي

المناطق	مساحة الحبوب الإجمالية القابلة للسقي				
	1	2	3	4	المجموع
الغرب	40470	7030	6741	3990	58231
الوسط	42210	8460	13305	1300	65275
الشرق	76170	7360	33337	2700	119567

الجنوب	8110	60	2083	0	10253
مجموع المناطق	166960	22910	55466	7990	253326
SGP-SGDA	-	4410	-	710	5120
المجموع	**166 960**	**27 320**	**55 466**	**8 700**	**258 446**

1: مزارع حبوب تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة
2: منتجي بذور الحبوب الذين يتوفرون على موارد مائية و عتاد سقي مناسب
3: مزارع حبوب تتوفر لديهم موارد مائية لكن غير مجهزة بتجهيزات السقي
4: منتجي البذور الذين يتوفرون على موارد مائية بحاجة إلى عتاد السقي

المصدر: MADR- DDZASA

و بإلقاء نظرة على حجم العتاد اللازم للسقي المقدر من طرف وزارة الفلاحة، نجد أن احتياجات الفلاحين من محاور الرشاشات يقدر بحوالي 4318 وحدة، في حين يوجد فقط 1082 طلب مقدم لدى مصالح تعاونيات الحبوب و البقول الجافة على كامل التراب الوطني، و إلى حد الآن لم يتم تسليم أي طلب. كذلك بالنسبة إلى جهاز اللفاف حيث قدرت الاحتياجات بنحو 552 وحدة أما عدد الطلبات فبلغت 144 وحدة و تم تلبية 10 طلبات سلمت إلى الفلاحين المعنيين، في حين قدر عدد احتياجات الفلاحين من عتاد الرشاش المحوري الموجه للري الكلي للمحاصيل بنحو 44 وحدة مقارنة بنحو 57 طلب مقدم لدى مصالح تعاونيات الحبوب و البقول الجافة و لم يتم تسليم أي وحدة.

الجدول رقم (21): تقدير الاحتياجات من عتاد السقي

المناطق	تقدير الاحتياجات			عدد طلبات العتاد لدى مصالح *CCLS*			العتاد الموزع حسب *CCLS*		
	محور الصمامات	اللفاف	رشاش محوري	محور الصمامات	اللفاف	رشاش محوري	محور الصمامات	اللفاف	رشاش محوري
الغرب	653	6	3	689	23	6	0	10	0
الوسط	1319	6	0	117	6	0	0	0	0
الشرق	2250	524	12	276	115	22	0	0	0
الجنوب	57	0	29	0	0	29	0	0	0
SGP-SGDA	39	16	-	-	-	-	-	-	-

Total Général	**4318**	**552**	**44**	**1082**	**144**	**57**	**0**	**10**	**0**

المصدر: MADR- DDZASA

هذه الوضعية و التأخر الملاحظ في توفير عتاد السقي اثر في تحسين و توسيع استعمال تقنيات السقي الحديثة و بالتالي تحسين إنتاج الحبوب، و يرجع ذلك إلى عدم التطبيق الصارم لإجراءات الدعم المقدم للفلاحين المنصوص عليها في التعليمة الوزارية من اجل حماية و تحسين إنتاج الحبوب بواسطة السقي.

كذلك لم يتم إلى حد الساعة توقيع الإتفاقيات الخاصة التي تجمع بين الديوان الجزائري المهني للحبوب من جهة و جميع الفاعلين في قطاع الحبوب (المعاهد التقنية، البنوك و الممولين من العتاد)، و ذلك بموجب إتفاقية إطار الموقعة بين المعنيين.

كما يمكن ملاحظة النقص المسجل في إطار الإتصال و الإرشاد، حيث تم التأكيد على ضرورة بث تلفزيوني متكرر لفائدة الفلاحين الممارسين لزراعة الحبوب و ذلك من أجل التحسيس بضرورة اللجوء إلى السقي التكميلي للحبوب في حالات الجفاف خاصة في المراحل الحساسة لنمو النباتات لكن لم يجسد إلى حد الآن، كما يجب التقيد بنشرات الأحوال الجوية و نشرات الإنذار المقدمة من مركز التنبؤ الزراعي المناخي التابع للمعهد الوطني للأراضي و السقي و صرف المياه.

المطلب الثالث: معوقات و آفاق تطوير برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي:

إن الأهداف المسطرة من خلال برنامج السقي التكميلي للحبوب، و التي تهدف إلى سقي أكثر من 500000 هكتار من الحبوب بهدف ضمان مستوى إنتاج وطني يتلاءم مع تحقيق و تحسين مستوى الأمن الغذائي و خاصة في مادة الحبوب، و بالنظر إلى النتائج المحققة و التي لم تتجاوز نسبة تجسيد البرنامج على مر أربع السنوات الماضية متوسط 50 في المائة على المستوى الوطني، لذا يتعين بذل المزيد من الجهود من طرف كل الفاعلين و المعنيين من أجل تخطي و تجاوز هذه العوائق و العراقيل.

- التأخر في عملية تسوية و دفع مستحقات الفلاحين من طرف مصالح تعاونيات الحبوب و البقول الجافة من اجل اقتناء مدخلات الإنتاج من بذور و أسمدة و مبيدات، مما يؤثر على عملية الحرث و البذر في الموسم الموالي. و من أجل هذا فإن مصالح الديوان الجزائري المهني للحبوب و عبر وحدات تعاونيات الحبوب و البقول الجافة ملزمة بتسريع تسديد و دفع القروض إلى منتجي الحبوب و مختلف المنح، بهدف تحفيز المنتجين و تشجيعهم على مواصلة و تطوير إنتاج الحبوب.

- التأخر في معالجة ملفات القروض المقدمة خاصة "قرض الرفيق" و التي تتم عموما بين شهر جانفي و فيفري، لذا يتوجب على كل من تعاونيات الحبوب و البقول الجافة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية السهر على تمكين الفلاحين من اقتناء القروض الخاصة مع بداية الموسم الفلاحي في شهر سبتمبر.
- توضيح و الوضع حيز التجسيد للمنتوج الجديد للتأمين الفلاحي المقترح من طرف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA، و المعنون "تأمين المردود" والذي مازال في طور الدراسة.
- الإسراع في وضع حيز التطبيق صيغة قرض التحدي بصيغتيها الفردية أو عن طريق تجمع الفلاحين و الهادف إلى تقديم قروض من اجل اقتناء عتاد السقي بالرش المقتصد للماء في إطار البرنامج الخاص باقتصاد الماء و المرافق لبرنامج السقي التكميلي للحبوب، حيث يتوجب الإسراع في عقد الاتفاقية بين الديوان الجزائري المهني للحبوب ممثلا عن طريق فروع تعاونيات الحبوب و البقول الجافة من جهة، و من جهة أخرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و ذلك من انطلاق عمل الشباك الوحيد تطبيقا لاتفاقية اطار الموقعة في 30 أكتوبر 2012.
- النقص المسجل في مجال الدعم التقني لمنتجي الحبوب، حيث يتوجب على كل من المعهد التقني للمحاصيل الحقلية، المعهد الوطني للأراضي و السقي و صرف المياه، المعهد الوطني للبحث الزراعي بالإضافة إلى المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي العمل على تعزيز برامج الدعم الموجهة للمنتجين في مجال احترام و التقيد بالجانب التقني، و المساعدة و التوجيه في استخدام أصناف البذور المحسنة و الملائمة لكل منطقة حسب الظروف الطبيعية، كذلك تنشيط ورشات تدريب و تحسيس بضرورة و طرق السقي المقتصدة للماء. كل هذه العمليات و الأنشطة يجب أن تكون على مدار الموسم الفلاحي بمراعاة رزنامة العمليات الفلاحية المختلفة.
- إشراك المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي في مرافقة البرنامج و توجيه الفلاحين، عن طريق إنجاز و بث شريط مصور متكرر يستعرض أثر السقي التكميلي و احترام الجانب التقني على تحسين و رفع مردودية الحبوب، و بالتالي الأثر على تحسين العوائد المالية و دخول الفلاحين. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم المعهد التقني للمحاصيل الحقلية و المعهد الوطني للأراضي و السقي و صرف المياه بمرافقة المنتجين و تكثيف عملية الدعم التقني المقرب.
- يجب مراجعة الأهداف المسطرة من طرف كل ولاية منخرطة في برنامج سقي الحبوب، حيث يجب تحديد المساحة القابلة للسقي اعتمادا على حجم الموارد المائية و توفرها الدائم، كذلك حجم عتاد السقي المناسب المتوفر، و هذا من اجل تحقيق أهداف البرنامج على المدى القريب و المتوسط.

- قلة الموارد المائية المخصصة و الموجهة لسقي الحبوب، لذا يجب العمل و التنسيق بين مديريات المصالح الفلاحية و مديريات الموارد المائية المنتشرة عبر كل الولايات من اجل تحديد و تخصيص منابع و سدود و مجمعات مائية لمنتجي الحبوب المنخرطين في البرنامج الوطني للأمن الغذائي.
- الإعلان المتأخر على انطلاق موسم السقي و الذي يكون عادة ابتداءا من شهر ماي في محيطات السقي، حيث تؤدي هذه الوضعية إلى ضياع مساحات واسعة من الحبوب و تركها بدون استغلال بالإضافة إلى التأخر في عملية الحرث و البذر نتيجة قلة الأمطار في بداية الموسم الفلاحي، و لمواجهة هذه الوضعية يجب التنسيق بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من خلال مديرية تطوير الزراعة في المناطق الجافة و شبه الجافة و وزارة الموارد المائية من خلال مديرية الري الفلاحي و الديوان الوطني للسقي و صرف المياه، و العمل على تخصيص حصة احتياطية من المياه في بداية الموسم الفلاحي ابتداءا من شهر أكتوبر كإجراء احترازي لمواجهة مواسم الجفاف.
- من أجل إستغلال الموارد المائية المتاحة و اقتناء عتاد السقي المناسب لزراعة الحبوب، يأمل الفلاحين بتوسيع شبكة الكهرباء الريفية، كذلك توفير الدعم من اجل اقتناء معدات إنتاج الطاقة الشمسية. بالإضافة إلى تكثيف شبكة توزيع عتاد السقي و الآلات الفلاحية من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر سياسة التجديد الفلاحي والريفي حصيلة لمختلف الإجراءات والتدابير و التكييفات المتتالية للسياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال، للإستجابة للطلب الغذائي الذي هو في تزايد مستمر و كذلك للمساهمة في تحسين ظروف المعيشة و العمل في الوسط الريفي. لقد أدى تنفيذ هذه الإصلاحات إلى تطابق ديناميكية التنمية مع التطورات الإجتماعية و الإقتصادية الحديثة سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، بالإضافة إلى إيجاد طريقة لتطوير القطاع الفلاحي و تحقيق التنمية في المناطق الريفية.

كما سمحت النتائج المحققة في إطار تنفيذ البرامج الخاصة بتكثيف شعبة الحبوب من تحقيق النمو في معدلات الإنتاج و الإنتاجية. و تشير النتائج المحصل عليها من جراء تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي من الآثار الإيجابية للمشروع، بالرغم من المشاكل و المعوقات التي تعترض بلوغ الأهداف الكلية. و مع ذلك تبقى هناك مجهودات يجب بذلها لتجسيد الأهداف المسطرة بطريقة فعلية و تعميمها.

الخاتمة

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الجزائر، فعلى الرغم من توفر الإمكانيات المادية و البشرية في الميدان الفلاحي،إلا أنه يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء للسكان و خاصة في المواد الأساسية و ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيوت و الحليب إلى جانب الحبوب.

و تعتبر محاصيل الحبوب من أهم المنتجات الإستراتيجية، حيث تمثل الغذاء الرئيسي و الأساسي لأغلب السكان، هذه المكانة تتجلى من خلال معدل الإستهلاك السنوي للفرد الجزائري، بالإضافة إلى المساحة المزروعة و المحصودة المخصصة سنويا لإنتاج الحبوب، كذلك حجم الواردات حيث تمثل ما يقارب 30 في المائة من الفاتورة الغذائية، هذا إلى جانب المكانة التي تحتلها في السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة.

لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الإستقلال أهداف أساسية لتحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني خاصة في المواد الإستراتيجية، من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي و المساهمة في تحسين ظروف المعيشة و العمل في الوسط الريفي. حيث جاءت مرحلة التسيير الذاتي (1963) و الثورة الزراعية (1971) للاستجابة لتطلعات الإنصاف و العدالة الاجتماعية و ذلك من خلال تبني التوجه الاشتراكي القائم على دعم و تمويل القطاع الفلاحي بالاعتماد على الإيرادات النفطية، لكنها لم تحقق الزيادة في نمو الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات. و ابتداءا من سنة 1980 تم تطبيق حزمة من الإصلاحات الرامية إلى دعم و ضبط المنتجات الفلاحية، لكن أمام الأزمات المالية و النفطية التي عرفتها البلاد لم يتم تحقيق جميع الأهداف المسطرة. و منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و الاستقرار في الحالة الأمنية و المالية للبلاد عرف الإنتاج الفلاحي نموا قدر بنحو 6 في المائة مقارنة بالسنوات الماضية، ثم جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ سنة 2009 لتؤكد هذا المكسب و تدعم مستوى الأمن الغذائي، و التي تعتبر كحصيلة لمختلف الإجراءات والتدابير و التكييفات المتتالية للسياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال.

و تمكن القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي، و المجهودات المبذولة من أجل تطوير شعبة الحبوب و تحسين الإنتاج، من فهم و استيعاب مشاكل و معوقات تطورها. فرغم المجهودات المبذولة من اجل تكثيف زراعتها و إدخال عوامل الإنتاج الحديثة، إلا أنها تبقى عرضة للعوامل المناخية الصعبة، حيث تؤدي قلة الأمطار و عدم انتظامها إلى تغيرات هامة في حجم الإنتاج المسجل من موسم إلى آخر.

أمام هذه الوضعية و لتفادي نقص مائي محتمل و خاصة في المراحل الحاسمة من نمو الحبوب، أصبح اللجوء إلى السقي التكميلي ضرورة ملحة، و لقد أثبتت الدراسات و التجارب في هذا المجال نجاعته من خلال مساهمته في رفع المردودية و ضمان إستقرار الإنتاج، إلا أن هذا يبقى مرتبط بالاستعمال الأمثل

لعوامل الإنتاج الأخرى و المتمثلة في خدمة التربة، البذر على خطوط و الكثافة المثلى للبذر، التسميد و مكافحة الأعشاب الضارة و الأمراض و الحشرات.

و تشير النتائج الأولية المحصل عليها من جراء تطبيق برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي من الآثار الإيجابية للمشروع، و الذي جاء في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، الذي يهدف إلى توسيع مساحة أراضي الحبوب المسقية خاصة في المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية و المتوسطة إلى حدود 500000 هكتار في آفاق 2014. بالرغم من المشاكل و المعوقات التي تعترض بلوغ الأهداف الكلية، و التي تتمثل أساسا في عدم إنخراط الفلاحين في المشروع بالإضافة إلى النقص المسجل في حجم العتاد اللازم للسقي و كذا الموارد المائية، فإنه تم إنجاز ما يقارب 50 في المائة من الأهداف على مساحة تقدر بنحو 258000 هكتار و ذلك باستعمال العتاد المتوفر، لكن تبقى هناك مجهودات يجب بذلها لتجسيد الأهداف المسطرة بطريقة فعلية و تعميمها.

كما أشارت دراسة أعدها المكتب الوطني للدراسات من أجل التنمية الفلاحية إمكانية تجهيز مساحة تمتد على 1,2 مليون هكتار لإنتاج الحبوب عن طريق نظام السقي التكميلي بإستخدام نظام مقتصد للماء ، و ذلك عن طريق استغلال جميع الموارد المائية المتوفرة خاصة إعادة استخدام المياه المصفاة و المياه المحلاة خاصة في المناطق الساحلية، كما يبقى بذل المزيد من الجهود من أجل تحفيز الفلاحين و المنتجين و تحسيسهم بضرورة السقي التكميلي لمحاصيل الحبوب.

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق
1	الجدول رقم (01): تطور أسعار الأسمدة الجدول رقم (02): تطور مبيعات الأسمدة الجدول رقم (03): تطور أسعار الآلات الفلاحية الجدول رقم (04): تطور أعداد الآلات الفلاحية المقتناة
2	خريطة تحديد مناطق تجسيد برنامج السقي التكميلي
3	الجدول رقم (01): مزارع حبوب تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة الجدول رقم (02): عدد الفلاحين المكثرين لأصناف بذور الحبوب الذين يتوفرون على موارد مائية و عتاد سقي مناسب الجدول رقم (03): مزارع حبوب تتوفر لديهم موارد مائية لكن غير مجهزة بتجهيزات الري الجدول رقم (04): منتجي البذور الذين يتوفرون على موارد مائية بحاجة إلى عتاد السقي

الملحق رقم (01)

الجدول رقم (01): تطور أسعار الأسمدة (الوحدة: دينار جزائري/ طن)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996
N P K	163	450	450	1 082	1 555	2 889

الجدول رقم (02): تطور مبيعات الأسمدة (الوحدة: 1000 طن)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الوزن	605	540	447	338	270	274	21	302	268	178

الجدول رقم (03): تطور أسعار الآلات الفلاحية (الوحدة: دينار جزائري)

السنوات	سعر الجرار	سعر الحاصدة
1986	51 300	141 000
1987	64 800	278 000
1988	82 300	191 000
1989	98 800	229 000
1990	168 491	340 000
1991	224 000	650 000
1992	327 431	658 218
1993	390 000	1 149 000
1994	469 000	1 390 000
1995	679 782	1 775 278
1996	711 909	1 775 278

الجدول رقم (04): تطور أعداد الآلات الفلاحية المقتناة

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1999
عدد الجرارات	4 342	6 837	6 185	4 575	2 424	1 329	1 008
عدد الحاصدات	493	472	568	199	147	30	47

Source : Conseil National Economique et Social, **Stratégie de Développement de L'Agriculture**, DESMS, Janvier 2003, p.62.

الملحق رقم 02:

خريطة تحديد مناطق تجسيد برنامج السقي التكميلي

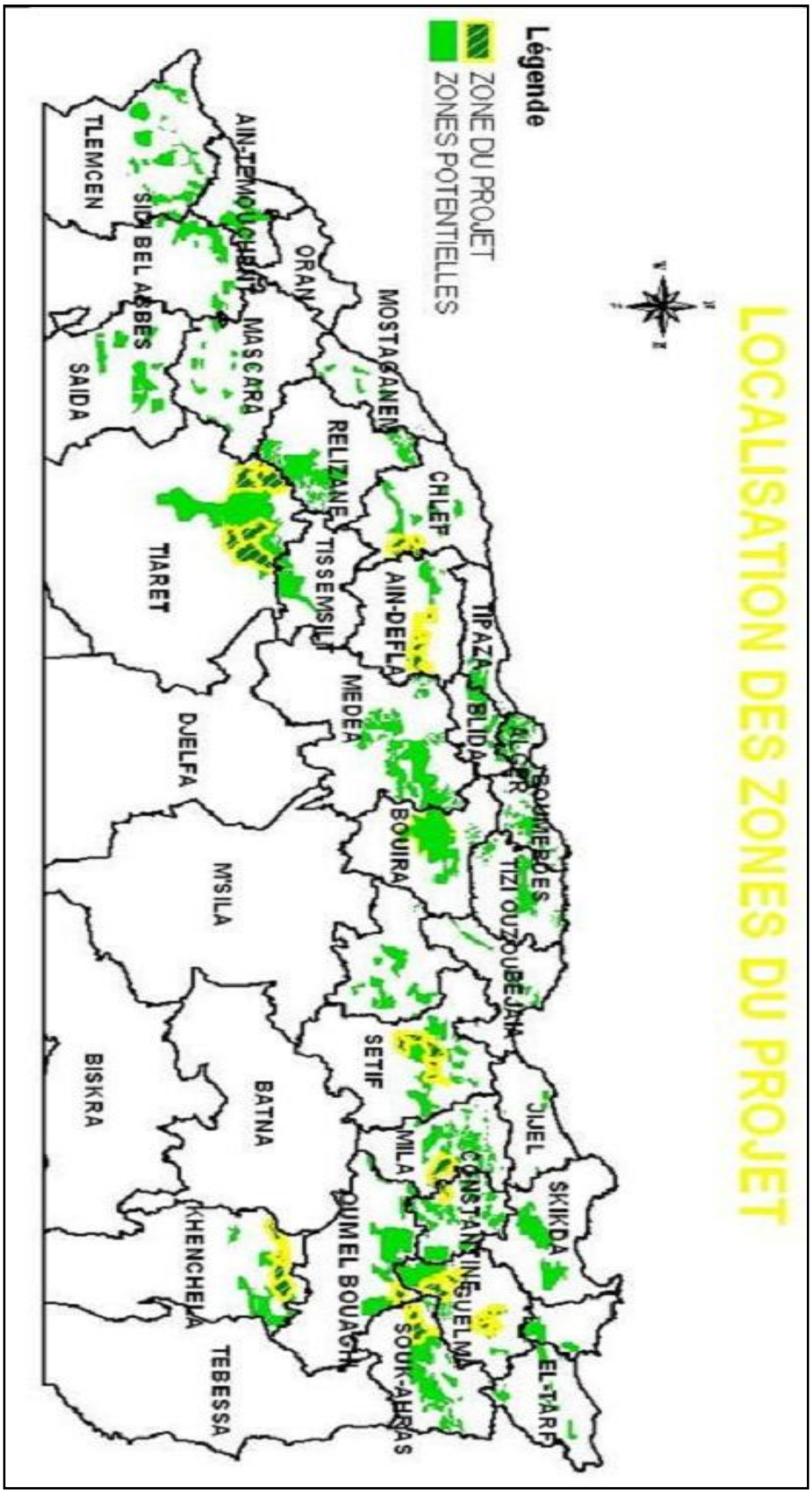

الجدول رقم (01): مزارع حبوب تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة

المنطقة	مزارع حبوب تتوفر على موارد مائية و تجهيزات سقي ملائمة					
	مساحة الحبوب القابلة للسقي المعادلة		العتاد المتوفر (وحدة)			عدد الفلاحين
	حسب المراجع الإرشادية	حسب DSA	الرشاش المحوري	اللفاف	محاور الرشاشات	
الغرب	40470	16991	7	154	3718	1488
الوسط	42210	9876	28	186	3765	736
الشرق	76170	30344	12	141	7299	6523
الجنوب	8110	1163	218	15	127	238
المجموع	**166 960**	**58374**	**265**	**496**	**14 909**	**8 985**

***Référence indicative** : l'estimation de la superficie couverte par l'équipement doit être en moyenne de : 10 ha / kit d'aspersion, 20 ha / enrouleur et 30 ha / pivot.*

حسب المراجع الإرشادية لعتاد السقي تقدر المساحة القابلة للسقي حسب نوع العتاد المستعمل: محور رشاش/ 10 هكتار، اللفاف / 20 هكتار ، الرشاش المحوري/ 30 هكتار.

الجدول رقم (02): عدد الفلاحين المكثرين لأصناف بذور الحبوب الذين يتوفرون على موارد مائية و عتاد سقي مناسب

المناطق	**المنتجين للبذور الذين يتوفرون على موارد مائية و عتاد السقي**						
	عدد الفلاحين	**المساحة المخصصة لإنتاج البذور**	**العتاد المتوفر (وحدة)**			**مساحة الحبوب القابلة للسقي المكافئة**	
			محاور الرشاشات	**اللفاف**	**الرشاش المحوري**	**حسب DSA**	حسب المراجع الإرشادية
الغرب	345	9768	539	79	2	7030	7100
الوسط	321	11297	682	52	20	8460	9631
الشرق	367	14175	567	80	3	7360	7275
الجنوب	1	60	0	0	2	60	60
SGP-SGDA	50	12848	209	116		3780	4 410
المجموع	**1084**	**48148**	**1997**	**327**	**27**	**26 690**	**28 476**

الجدول رقم (03): مزارع حبوب تتوفر لديهم موارد مائية لكن غير مجهزة بتجهيزات الري

المناطق	مزارع حبوب تتوفر لديهم موارد مائية لكن غير مجهزة بتجهيزات الري									
	عدد الفلاحين	مساحة الحبوب القابلة للسقي	الاحتياجات			عدد الطلبات لدى مصالح CCLS			العتاد المسلم (حسب CCLS)		
			محاور الرشاشات	اللفاف	رشاش محوري	محاور الرشاشات	اللفاف	رشاش محوري	محاور الرشاشات	اللفاف	رشاش محوري
الغرب	1000	6741	691	6	3	333	6	3	0	0	0
الوسط	1149	13305	1318	6	0	117	6	0	0	0	0
الشرق	2782	33337	2103	524	12	110	78	12	0	0	0
الجنوب	218	2083	60	0	29	0	0	29	0	0	0
المجموع	5149	55 466	4172	536	44	560	90	44	0	0	0

الجدول رقم (04): منتجي البذور الذين يتوفرون على موارد مائية بحاجة إلى عتاد السقي

المناطق	منتجي البذور الذين يتوفرون على موارد مائية بحاجة إلى عتاد السقي									
	عدد الفلاحين	المساحة المخصصة	عدد طلبات العتاد لدى CCLS (وحدة)			مساحة الحبوب القابلة للسقي المعادلة		العتاد الموزع (selon CCLS)		
			محاور الرشاشات	اللفاف	رشاش محوري	حسب DSA	حسب المراجع الإرشادية	محاور الرشاشات	اللفاف	رشاش محوري
الغرب	71	4243	356	17	3	3990	3940	0	10	0
الوسط	87	8251	130	0	0	1300	1870	0	0	0
الشرق	216	14882	166	37	10	2700	2321	0	0	0
الجنوب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
SGP-SGDA	-	-	39	16		642	710	-	-	-
المجموع	374	27376	702	669	52	8 632	8 841	0	10	0

قائمة المصادر و المراجع

I. النصوص الرسمية:

1. النصوص باللغة العربية:

- بوتفليقة عبد العزيز: **كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي**، بسكرة، فيفري 2009.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **مقرر رقم 522 مؤرخ في 12 جويلية 2011 يحددنظام الدعم من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار لترقية أنظمة السقي المقتصدة للماء على مستوى الحقل**.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **التعليمة الوزارية رقم 1061 المؤرخة في 04 أكتوبر 2012 و المتمحورة حول تأمين إنتاج الحبوب عن طريق السقي**.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **إتفاقية إطار تحدد شروط وضع آليات التنمية و التمويل و اقتناء تجهيزات السقي لتأمين إنتاج الحبوب**، أكتوبر 2012.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز**، 1998.

2. النصوص باللغة الأجنبية:

- République Algérienne Démocratique et Populaire : **Loi n° 16-08 de l'Aouel Chaabane 1429 correspondant au 3 aout 2008 portant orientation agricole**, Journal Officiel De La République Algérienne N° 46, Algérie, 10 aout 2008.

II. الكتب:

1. الكتب باللغة العربية:

- غربي فوزية: **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : **دراسة تطوير سياسات و نظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب و البذور الزيتية و الزيوت النباتية في الوطن العربي** ، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية **: مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض و آفاق** ، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس، الجزائر، 2012.

2. الكتب باللغة الأجنبية:

- Mesli Mohammed Ilyes: **Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne**, Édition Dahleb, Alger, 1996.
- Mesli Mohammed Ilyes : **L'Agronome et la terre**, Edition Alpha, Alger, 2007.

III. التقارير:

1. التقارير باللغة العربية:

- صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001**، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2001.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2011**، المجلد 31، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2011.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2011.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2001.

2. التقارير باللغة الأجنبية:

- Conseil National Economique et Social, **Stratégie de Développement de L'Agriculture**, DESMS, Janvier 2003.
- FAO : **Perspectives de L'alimentation : Analyse des marchés mondiaux**, Division du commerce et des marchés de la FAO (EST), Mai 2012.

- FAO : **sécurité alimentaire**, Notes d'orientation n°02, Division de l'économie agricole et du développement (ESA) de la FAO, Juin 2006.
- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Le renouveau de l'économie agricole et le renouveau rural, Une question de souveraineté nationale**, Septembre 2008.
- Ministère de L'Agriculture et du développement Rural, **Politique agricole : Etat des lieux et perspectives de développement**, 2008.
- Ministère de L'Agriculture et du développement Rural, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, MADR, Novembre 2010.
- Ministère Délégué au Développement Rural, **Rapport Sur Le Développement Rural Et Ses Perspectives**, Annexe 5 : Sécurité alimentaire des ménages, Août 2007.

IV. الرسائل الجامعية:

1. الرسائل باللغة العربية:

- غربي فوزية: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 96.
- جرمولي مليكة: **السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها- دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر" بن يوسف بن خدة"، 2005.2
- وحيون وردية: **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر** ، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، 2011-2012.

2. الرسائل باللغة الأجنبية:

- Adli Zoheir : **Le Processus Des Reformes Economique En Algérie-Impact Sur Les Performances Des Entreprises Publiques De Transformation De La Filière blé : Cas De L'ERIAD D'Alger 1983-**

2000, Thèse de doctorat, Faculté Des Sciences Economique Et De Gestion, Alger, 2002.

- Djenane Abdel-Madjid : **Reformes Economiques Et Agriculture En Algérie**, Thèse Doctorat, Institut Des Sciences Economiques, Université Ferhat Abbas, Setif, 1997.
- Kellou Rym : **Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportation pour les céréaliers français dans le cadre du pôle de compétitivité Quali-Méditerranée. Le cas des coopératives Sud Céréales, Groupe coopératif Occitan et Audecoop**, Montpellier : CIHEAM-IAMM, 2008, (Master of Science, IAMM, 2008, Série Thèses & Masters n°93).

V. الدوريات:

1. الدوريات باللغة العربية:

- حسين عبد المطلب الأسرج: **الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات** ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1996.
- رانية ثابت الدروبي: **واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الاول، 2008، ص ص 285-315 ، ص 287.
- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة: **معالجة تصورية لمفهوم الامن الغذائي و أبعاده** ، مجلة كلية الاداب و العلوم الانسانية العدد الخامس، جامعة محمد خيثر، بسكرة، 2009.
- طروب بحري: **الأمن الغذائي:المفاهيم و الأبعاد** ، مجلة المفكر، العدد السابع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- غربي فوزية: **واقع إنتاج الحبوب في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، 2004، ص ص 259 - 271.
- محمد السيد عبد السلام: **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، 1998، ص ص 86- 101.

2. الدوريات باللغة الأجنبية:

- Chehat Fouad, « Impact des réformes économiques sur la céréaliculture algérienne », **CIHEAM, Options Méditerranéennes**, Série B n°8, 1994.
- Chehat Fouad, « Les politiques céréalières en Algérie », **Agri.Med**, rapport annuel 2006,CIHEAM, pp. 87-116.
- Djermoun Abdelkader, « La production céréalière en Algérie : Les principales caractéristiques », **Revue Nature et Technologie**, N°01, juin 2009, pp. 45-53.
- Institut Technique des Grandes Cultures (ITGC), **Céréaliculture,** Revue N°52, Volume 1, El Harrach, Alger, 1er semestre 2009.
- Institut Technique des Grandes Cultures (ITGC), **Céréaliculture,** Revue N°55, El Harrach, Alger, 2e semestre 2010.
- Loucif Seiad, « Les ressources en eau et leurs utilisation dans le secteur agricole en Algérie », **Revue H.T.E,** N°125, Mars 2003, pp. 94-102.
- Tounsi Mohammed, « Industrie céréalière et stratégie agro-alimentaire en Algérie », **Céréales et produits céréaliers en Méditerranée,** Montpellier, CIHEAM, 1986, p. 94-104 (Options Méditerranéennes : Série Etudes; n. 1986-II).

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التوزيع العام للأراضي في الجزائر – 2012	18
2	القدرات المائية المتوفرة	19
3	الاستخدام الفعلي من البذور المحسنة في الدولة	23
4	تطور الوفرة الغذائية بالحجم (الطن) من 2000 إلى 2011	30
5	الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية في العالم	33
6	حجم المخزون من القمح في الجزائر لفترة (2007/2003)	36
7	حجم المخزون العالمي من الحبوب و القمح، البذور الزيتية و السكر	37
8	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1965-2000	50
9	تطور إنتاج الحبوب حسب النوع	53
10	تطور أسعار الحبوب المطبقة على الإنتاج	54
11	تطور إنتاجية الحبوب حسب الأصناف	55
12	تطور الواردات من الحبوب خلال الفترة 1966-2000	58
13	مؤشرات تطور زراعة الحبوب	68
14	تطور المساحة المزروعة و المحصودة و الإنتاج خلال الفترة 2000-2008	69
15	تطور الأسعار المطبقة على إنتاج الحبوب	71
16	تطور إنتاجية أصناف الحبوب للفترة 2000-2008	72
17	تطور حجم واردات الحبوب خلال الفترة 2000-2008	74
18	تطور إنتاج و واردات الحبوب خلال الفترة 2009-2012	101
19	تطور مساحة الحبوب المسقية خلال الفترة 2012/2009	104
20	تحديد مساحة الحبوب الإجمالية القابلة للسقي	109
21	تقدير الاحتياجات من عتاد السقي	110

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع إستخدام المياه بين القطاعات	20
2	تطور الإنتاج الوطني لأهم الشعب خلال الفترة 2009-2011	28
3	الوفرة الغذائية بالحجم (مليون طن) من 2000 إلى 2011	31
4	الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم	33
5	توفر السعرات الحرارية /اليوم/فرد	38
6	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1965-2000	52
7	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000- 2008	70
8	تطور حجم الواردات من الحبوب حسب النوع خلال الفترة 2000-2008	75
9	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2009-2012	102
10	تطور مساحة الحبوب المسقية خلال الفترة 2009/2012	105

قائمة المحتويات

العناوين	الصفحة
الشكر و التقدير	I
الإهداء	II
قائمة المختصرات	III
الملخص	IV
خطة البحث	VII
المقدمة	1
الفصل الأول:واقع الأمن الغذائي في الجزائر	10
المبحث الأول: الأمن الغذائي المفاهيم و الأبعاد	12
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي	12
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي	15
الفرع الأول: البعد الديمغرافي	15
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي	16
الفرع الثالث: البعد السياسي	16
الفرع الرابع: البعد الثقافي	16
المبحث الثاني: العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي	17
المطلب الأول: الموارد الطبيعية و البشرية	17
الفرع الاول: الموارد الأرضية	17
الفرع الثاني: الموارد المائية	19
الفرع الثالث: الموارد البشرية	21
المطلب الثاني: المؤشرات التقنية	22
الفرع الأول: معدل استخدام الميكنة الزراعية	22
الفرع الثاني: معدل استخدام الأسمدة الكيماوية، البذور و التقاوي المحسنة	23
الفرع الثالث: معدل استخدام نظم الري الحديثة	24
المطلب الثالث: مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائري	25
الفرع الأول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	25
الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	25
المبحث الثالث: ركائز الأمن الغذائي في الجزائر	26
المطلب الأول: توافر الغذاء	27
الفرع الأول:إتاحة الغذاء من الإنتاج الوطني	27
الفرع الثاني: إتاحة الغذاء من الواردات الغذائية	29
المطلب الثاني:الحصول على الغذاء	32
الفرع الأول: أسعار السلع الغذائية الأساسية	32
الفرع الثاني: مستويات دخول الأفراد	34

العناوين	الصفحة
الفرع الثالث: النمو السكاني و نمو الإنتاج الغذائي	34
المطلب الثالث: استقرار الغذاء	35
الفرع الاول: المخزون الاستراتيجي الوطني	35
الفرع الثاني: الحركة في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية	36
المطلب الرابع: الأبعاد التغذوية	37
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: أثر السياسات الزراعية على تطوير شعبة الحبوب و تحقيق الأمن الغذائي	41
المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 2000	43
المطلب الأول: مراحل تطور السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 2000	43
الفرع الأول: مرحلة التسييرالذاتي و الثورة الزراعية:	43
الفرع الثاني: إعادة هيكلة القطاع الزراعى (1981- 1990)	46
الفرع الثالث:الإصلاح الزراعي (1990-1999)	48
المطلب الثاني: تطور شعبة الحبوب منذ 1962 إلى غاية سنة 2000	49
الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب ما قبل سنة 2000	50
الفرع الثاني: تطور مردودية الحبوب	55
الفرع الثالث: تطور واردات الحبوب	57
المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2000/2008)	59
المطلب الأول: الإطار العام للمخطط الوطني للتنمية لفلاحية	60
الفرع الأول: أسس و أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	60
الفرع الثاني: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	61
الفرع الثالث: آلية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	64
المطلب الثاني: أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على قطاع الحبوب	67
الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2008	67
الفرع الثاني: أثر المخطط الوطني على تطور المردودية	72
الفرع الثالث: تطور واردات الحبوب	74
خلاصة الفصل الثاني	76
الفصل الثالث: تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي	78
المبحث الأول: الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي	80
المطلب الأول:إستراتيجية و برامج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي	81
الفرع الأول:إستراتيجية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي	81
الفرع الثاني: برامج التجديد الفلاحي و الريفي	84
المطلب الثاني:أهداف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي	86
الفرع الأول:طريقة جديدة لحكامة القطاع الفلاحي و الريفي	86

العناوين	الصفحة
الفرع الثاني: نمو اقتصادي معمم، مدعم ومستدام	89
الفرع الثالث: تجديد وفعالية متزايدة لأدوات ووسائل التسيير العمومي	91
المطلب الثالث: التأطير و الدعم المالي	92
الفرع الأول: تنوع صناديق الدعم المالي	93
الفرع الثاني: شباك و حيد للإستفادة من المواد المالية	93
الفرع الثالث: ضبط المنتجات الفلاحية	94
الفرع الرابع: الحماية و الرقابة	95
المبحث الثاني: تقييم برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي	96
المطلب الأول: برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي التكميلي	96
الفرع الأول: التعريف بالبرنامج	96
الفرع الثاني: مجال تطبيق البرنامج	96
الفرع الثالث: دور مختلف الفاعلين في تجسيد البرنامج	98
المطلب الثاني: انعكاسات برنامج تأمين إنتاج الحبوب بواسطة السقي	100
الفرع الأول: الأثر على تطور الإنتاج و الإنتاجية	100
الفرع الثاني: تطور المساحة المسقية	103
الفرع الثالث: توفر عتاد السقي	106
المطلب الثالث: معوقات و آفاق تطوير برنامج تحسين إنتاجية الحبوب بواسطة السقي	110
خلاصة الفصل الثالث	113
الخاتمة	114
الملاحق	117
قائمة المصادر و المراجع	122
قائمة الجداول	129
قائمة الأشكال	130
قائمة المحتويات	131